وزارة التــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مــذكرة تخرج لنيـل شهـــادة المـــاستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة مالية
الموضوع:

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من وجهة نظر العميل
دراسة مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية

من إعداد الطلبة:
- منصف بن عمارة.
- عبد العالي هوام.

تحت إشراف:
- الأستاذة: سعيدة بورديمة.

السنة الجامعية:2013-2014

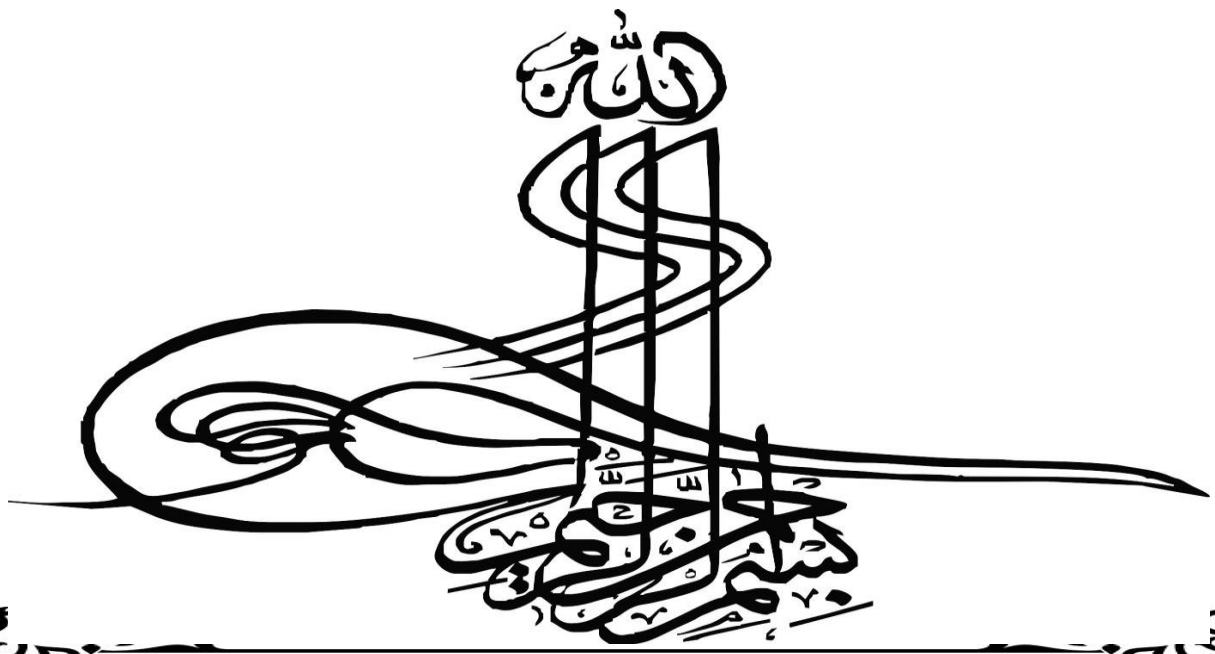

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ
رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا
ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾

﴿ الآية رقم 09 من سورة الزمر ﴾

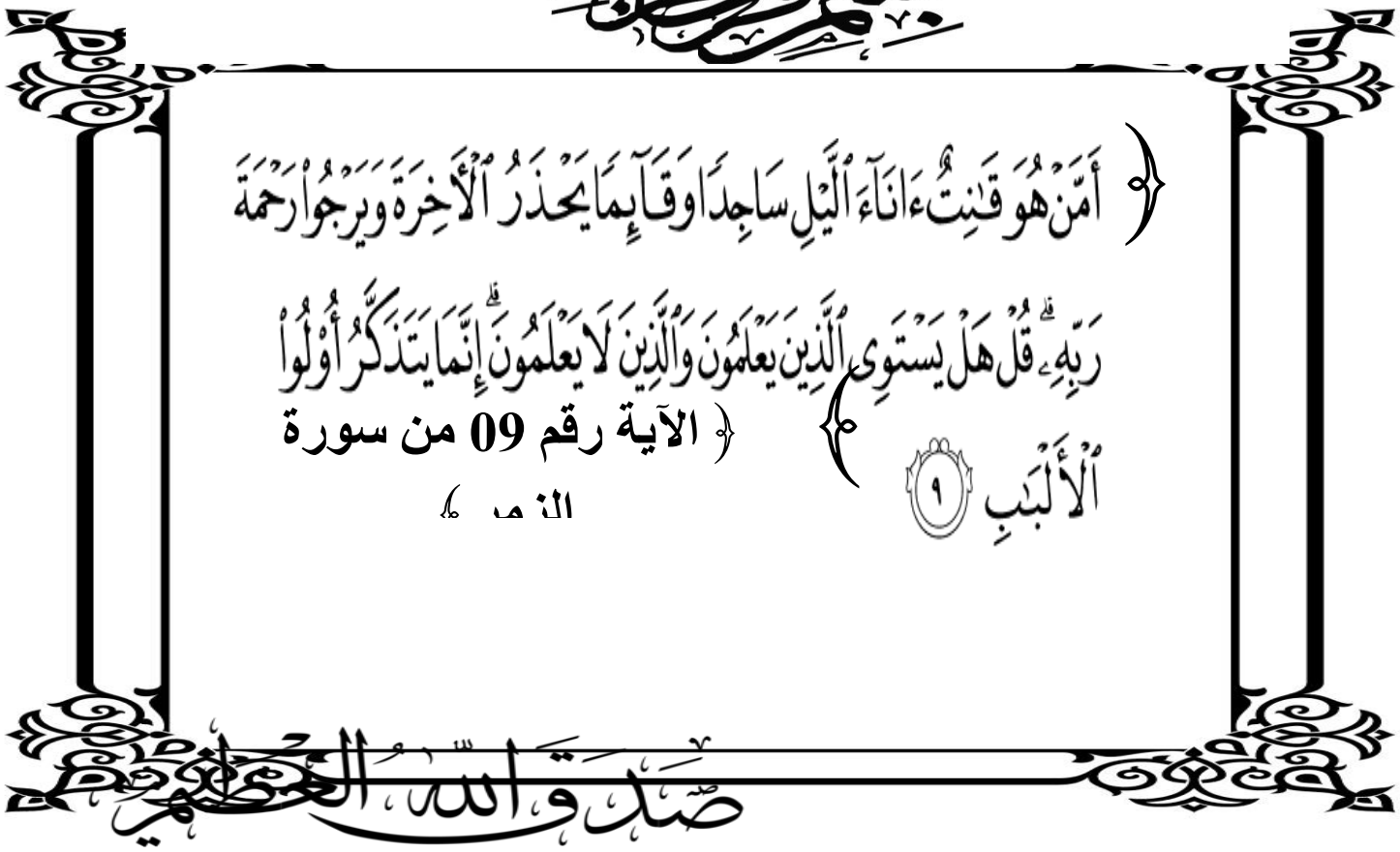

كلمـــــــــــة شكـــــــــــر

نشكر الله عز و جل على منَه و كرمه، على نعمة العقل التي رزقنا بها وفضلنا على كثير من خلقه وأمدنا بالقوة والعزيمة والصبر طوال مشوارنا الدراسي

إذ وفَقنا في مسيرة البحث لإتمام هذه المذكرة التي نرجو أن تكون عونا ومرجعا يعتمد عليه من يأتي بعدنا.

وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" فإننا نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من ساهم في إنجاز هذا، وأنار لنا طريق العلم والمعرفة بفضل الله تعالى ونخص بالذكر كل من:

الأبوين الكريمين وجميع أفراد العائلة والأصدقاء، والأستاذة سعيدة بورديمة التي ساعدتنا بإشرافها على مذكرتنا ولم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة طيلة فترة إنجازها، وكذلك أستاذة اللغة الإنجليزية غياط الهام التي كان لها الفضل الكبير والتي ساعدتنا في الترجمة، وكل مسير صغير أو كبير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة 08 ماي 1945 قالمة – وخاصة مسيري قسم علوم التسيير.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة، ونسأل الله أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الفهرس

العنـــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
الفهرس	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
المقدمة:	أ
الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك	31-01
المبحث الأول: ماهية البنوك	02
المطلب الأول: البنوك النشأة والتعريف	02
المطلب الثاني: أنواع البنوك	05
المطلب الثالث: أهم التطورات التي عرفتها البنوك مؤخرا	07
المبحث الثاني: البنوك التجارية	12
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	13
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	14
المطلب الثالث: سياسات استخدم الموارد المالية للبنك التجاري	15
المبحث الثالث: علاقة البنك التجاري بالمؤسسات المالية	22
المطلب الأول: الهيكل المالي للبنك التجاري	22
المطلب الثاني: المؤسسات المالية المكونة للقطاع المالي	26
المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى	29
الفصل الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تخص البنوك التجارية والعملاء	56-32
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء:	33
المطلب الأول: مفهوم الأداء وأهميته	33
المطلب الثاني:مفهوم تقييم الأداء وأهميته	34
المطلب الثالث:أساليب تقييم الأداء المالي	36
المبحث الثاني: التحليل المالي وماهية العملاء	38
المطلب الأول:التحليل المالي أهدافه واستعمالاته	38
المطلب الثاني: ماهية سلوك العملاء	41
المطلب الثالث: أنواع العملاء وخصائصهم	43
المبحث الثالث:مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية	45
المطلب الأول: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية للبنوك التجارية وخصائصها	45
المطلب الثاني:النسب المالية المتعلقة بالربحية وملاءة رأس المال	47
المطلب الثالث: النسب المتعلقة بالنشاط والتوظيف	51
الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لكل من BEA و BDLدراسة مقارنة	110-57
المبحث الأول: دراسة حول البنك الخارجي الجزائري BEA	58

المطلب الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري	**58**
المطلب الثاني:التحليل الأفقي والعمودي للبنك الخارجي الجزائري	**59**
المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب للبنك الخارجي الجزائري	**73**
المبحث الثاني: دراسة حول بنك التنمية المحلية	**81**
المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية	**82**
المطلب الثاني:التحليل الأفقي والعمودي لبنك التنمية المحلية	**82**
المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب لبنك التنمية المحلية	**96**
المطلب الرابع : المقارنة بين كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية	**105**
الخاتمة	**111**
المراجع	**114**
الملاحق	**-**

المقدمة

يعتبر النظام البنكي من أبرز الأسس التي تستند عليها أي أنظمة اقتصادية أو مالية كانت على اختلاف المكان والزمان، كما تعتبر فعالية هذا النظام وسلامته، وسيلة لحماية السيادة الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي المستديم، وقد برهنت التجارب العلمية والعملية على أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية غير المتوقعة، مرتبطة ارتباط كبيرا بإصلاح النظام البنكي نظرا لمساهمته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

من هنا بادرة السلطات الجزائرية العمومية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام بنكي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، ويهدف لضمان التمويل.

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة للأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات والبنوك الأمريكية والأوربية والتي كان من بين أهم أسباب انهيارها أو إفلاسها والتناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المؤسسات وأداؤها الحقيقي.

يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، تمثلت أساسا في قانون النقد والقرض 90/10 وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية، وقوانين معدلة، وتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء، كفاءة ومردودية البنوك، ومدى تأهيلها لمنافسة البنوك الإقليمية والدولية .

يتجسد الهدف الأساسي لهذه الدراسة، في تحديد المسلك المنتهج في تقييم أداء البنوك التجارية، والذي سيكوم مؤشرا عن حقيقة وضعيتها المالية، من اجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أداها من أجل تفادي لازمات التي يمكن الوقوع فيها، إذ أن مقدرة هذه البنوك على النمو والتطور مرهونة بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة، وعلى المنافسة المفتوحة في شتى المجالات كالخدمات والمنتجات البنكية وغيرها.

إن ديناميكية الحاجة المالية والائتمانية للأفراد الناتجة عن سرعة معدلات التطور الحضاري قد دعت الإدارة البنكية إلى التفكير الجاد في الكيفية التي يمكن مواجهة التحديات الجديدة التي بدأت الكثير من المفاهيم والأساليب التسويقية تتلاشى أمامها، حيث برزة حقائق جديدة تؤكد على أهمية العميل وجودة الخدمة البنكية وطريقة التعامل والتحاور مع الجمهور كمعايير هامة لتسويق الخدمات البنكية وصولا إلى تحقيق القدرة التنافسية التي تسمح للبنوك بالوقوف في وجه المنافسة التي تزداد شراسة يوم بعد يوم ومن ثم تحقيق رضا و ولاء وثقة العملاء.

بناءا على ما سبق تبرز لنا أهمية طرح التساؤل الأتي:

ما هي أبرز المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية لتأثير على توجهات العميل ؟

على أساس هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تودي البنوك التجارية الأدوار المنوطة بها ؟
- ما المقصود بعملية تقييم الأداء المالي ؟ ما هي أهم مؤشراته وخطواته ؟
- ما المقصود بالعملاء ؟ وما هي أبرز الخطوات التي يتبعها البنك في التعامل مع مختلف أنواعهم ؟
- ما هي شروط نجاح عملية التقييم ؟
- هل تستغل البنوك التجارية الموارد المالية التي وضعت تحت تصرفها استغلالا مثاليا ؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث، تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- جمع المعلومات التي يتوفر عليها البنك خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي؛
- يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع من أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك ؛
- إن اعتماد قياس وتقييّم الأداء من قبل إدارة البنك، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية معالجتها.

ومن أجل تحديد الأداء الفعلي للبنوك استعملت العديد من المؤشرات والأساليب، أهمها ما يعرف بمؤشرات وأساليب نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يعرف بالأسلوب التقليدي، ونظرا للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي والاقتصادي توصل بعض الباحثين المصرفيين إلى إيجاد نماذج أخرى كبديل عن المؤشرات التقليدية تتمثل في نموذج القيمة الاقتصادية المضافة،كأسلوب حديث في عملية تقييم الأداء، إضافة إلى نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني.

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي للبنوك والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها ومعرفة الاتجاهات والتطورات والدراسات الحديثة في هذا المجال؛
- تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية الجزائري؛
- الاعتماد عل أبرز المؤشرات التي تخص العميل لكي تساعدنا في تحديد وجهة نظره.

أهمية البحث :

إن أهمية هذا البحث تكمن في ارتكازه على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية، وهو تقييم الأداء والذي يكتسي أهمية من خلال:

- درجة التعقيد الملازمة للأعمال المصرفية والظروف المحيطة بها، والتي تتميز بعدم الاستقرار؛
- درجة التعقيد الملازمة للتوجهات العملاء؛

- محاولة التعرف على واقع المؤسسة المصرفية الجزائرية، وتطبيق نموذج شامل يختلف عن تطبيق نسب التحليل المالي المعتاد؛

منهج البحث:

يعتمد بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي يعتمد على تشخيص الإحصائيات المتعلقة بالبنوك، والمنهج التحليلي يستعمل في دراسة الحالة المقترحة في الدراسة التطبيقية، حيث يتم التحليل من خلال تطبيق نماذج تقييم الأداء السابق وذكرها لتقييم أداء البنك الخارجي الجزائري ومقارنته ببنك التنمية المحلية ومن ثم الخروج بالنتائج الضرورية، وكذلك اعتمدا بحثنا على المنهج التاريخي الذي يعتمد بدوره على ذكر تاريخ ونشأة البنوك منذ بداية ظهورها في العصور الأولى.

حدود الدراسة :

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث قمنا بوضع حدود وأبعاد للدراسة، والمتمثلة أساسا في اختيارنا للبنك الخارجي الجزائري BEA وبنك التنمية المحلية BDL لتوافقه مع موضوع البحث، وكذالك توفر جميع المعلومات اللازمة، وهذا لاشتداد المنافسة في القطاع المصرفي، والتعرض لأهم نتائجه وخصوصا في السنوات الأخيرة أي ما بين سنوات 2010 - 2012 ومحاولة دراسة قوائمه المالية وتقييم أدائه المالي من وجهة نظر العميل.

أسباب إختيار البحث :

تكمن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا للقيام بهذه الدراسة في التطورات التي يشهدها النظام المصرفي الجزائري الناتج عن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية تقييم الأداء المالي .

وأن عملية تقييم الأداء المالي هي المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية من خلال عملية مراقبة أنشطة البنك وتوجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك وتحقيق أهدافه.

ومن الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع :

- بحكم التخصص الذي ندرسه؛
- كون الموضوع له أهمية كبيرة ولم يدرس من جانب العميل؛
- فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.

هيكل البحث :

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة، يتناول الفصل الأول المنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منه لدراسة ماهية البنوك من حيث النشأة والتعريف، الأنواع والأسس . أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أساليب وطرق عمل البنوك التجارية والمتمثلة أساسا في تقبل الودائع وتقديم القروض، إضافة إلى فتح الاعتماد المستندي. أما ما عرض في المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تم تخصيصه

لدراسة المحيط القانوني والاقتصادي للبنوك الجزائرية وذلك من خلال التطرق إلى النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات التي عرفها إضافة إلى الاتجاهات الحديثة لتطويره .

أما في الفصل الثاني والمعنون مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تخص البنوك التجارية والعملاء فقد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث، خصص الأول منه لدراسة تقييم الأداء من خلال التطرق إلى المفاهيم حول التقييم و خصائصه إضافة إلى أهم مراحله ، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة التحليل المالي وماهية العملاء أهم نماذج قياس، ليتم في المبحث الثالث دراسة أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي ومختلف الأسس الواجب توفرها.

أما في الفصل الثالث والأخير الذي يحتوي على دراسة مقارنة فقد تم خلاله إسقاط المعايير الهامة في عملية تقييم الأداء المالي التي تخص العميل في البنوك الجزائرية والمتمثلة في كل من البنك الخارجي الجزائري BEA وبنك التنمية المحلية BDL، حيث تم التطرق أولا إلى تقديم البنكين بشكل موجز، ثم بعد ذلك تم تقييم الأداء المالي للبنكين استنادا إلى القوائم المالية الخاصة بهما وفي الأخير قمنا بمقارنتهما معا.

مقدمة الفصل:

تطور النشاط الاقتصادي واتسعت أفاقه وتشعبت قنواته وتعقد أداؤه، إذ لم يعد التبادل يتم بين مجموعة من الأشخاص تعرف بعضها البعض، أو بين عدد من المجموعات البشرية يسهل بينها التبادل. ونظرا لهذا التطور الكبير الذي شهده النشاط الاقتصادي خاصة بزيادة عدد المتعاملين والعمليات التي تتم فيه، زادت الحاجة إلى اللجوء إلى أطراف جديدة مهمتها جمع الأموال وإعادة توزيعها. من هنا جاءت الوساطة المالية كحلقة ربط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، والتي تعد البنوك التجارية من أهم وأقدم أشكالها.

قد احتلت البنوك التجارية منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من يوم لأخر خاصة مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط الدولي من جهة أخرى.

الجزائر كغيرها من الدول شهدت تغيرات جديدة طرأت على اقتصادها الوطني، تميزت أساسا بالانتقال من اقتصاد السوق، رافقتها تحولات خاصة بالجوانب الهيكلية والقانونية والنظام المصرفي أي البنكي الجزائري لم يخرج عن هذه القاعدة، حيث اتخذت عدة تدابير تهدف إلي تحضير البنوك التجارية إلي هذه المرحلة الجديدة، وقد كان ذلك من خلال مختلف الإصلاحات التي تم تبنيها لإعادة هيكلة هذا النظام، خاصة بعد الاختلالات والصعوبات التي عرفها بسبب التنظيم العام الذي كان يحكمه والمستند على النظرة المركزية وسياسة القمع المالي من جهة، وغياب شبه تام لقرارات البنوك التجارية نفسها فيما يتعلق بعمليات الاستثمارية خاصة الاقراضية منها من جهة أخرى.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول نظرة عامة حول البنوك من حيث النشأة والأنواع وأهم التطورات التي عرفتها البنوك مؤخرا، في حين يتعرض المبحث الثاني إلى وظائف البنوك التجارية ومصادر استخدام أموالها، أما في المبحث الثالث والأخير فيتعرض إلى علاقة البنك التجاري بالمؤسسات المالية .

المبحث الأول: ماهية البنوك:

تعتبر البنوك بمثابة القلب النابض لأي اقتصاد وخاصة بالنسبة للاقتصاديات محدودة مصادر التمويل، حيث تقوم بنقل الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى قطاعات أخرى تعاني من العجز المالي. وقد تعددت وظائف البنوك بتعدد أنواعها وهذا ما سندرجه في مبحثنا هذا والذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول نشأة البنوك وتعريفها

أما المطلب الثاني فقد خصص للحديث على أنواع البنوك وأخيرا المطلب الثالث جاء فيه أهم التطورات التي عرفتها البنوك.

المطلب الأول: البنوك النشأة والتعريف:

نقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى البنوك من حيث نشأتها ومن ثم تعريفها.

1. نشأة البنوك وتطويرها عبر العصور:

يمتد تاريخ نشوء البنوك إلى العهد البابلي، منذ أن برزت مجموعة الصيارفة وكهنة المعابد، وبدأت عمليات التسليف والإيداع حيث كانت تنظم المعاملات المالية والمصرفية في المعابد. وفي الألف الأول قبل الميلاد وفي العهد البابلي ظهرت صيغة البنوك ومن أهم هذه البنوك هو بنك موراشو Banque Mourasho وهو أحد النبلاء الكبار آنذاك، ويقع هذا البنك في مدينة * نفر * قرب أثار بابل ومن أهم أعمال هذا البنك هو القيام بعمليات التمويل بواسطة أوامر مكتوبة على الألواح الطينية، وبنك أيناصر Banque Enasir ويقع في مدينة أور العراقية ومن أهم العمليات الجارية هي تجارة المعادن كالذهب والنحاس والعاج وكانت له شبه فروع خارج العراق، إضافة إلى بنك أيجبي Banque Egipi الذي يقع على نهر الفرات الذي كان يقوم بعقد الصفقات العقارية وتجارة الرقيق وتجارة الائتمان وشهدت المصارف تطورا أخر في العهد اليوناني حيث اتسعت تلك الأبعاد من العمليات المالية والصرفية إلى العمليات الحسابية التي تختص بدفتر اليومية ودفتر الأستاذ وتخصيص صفحات مستقبلية لكل زبون يتعامل بنكيا.

وتقدمت العمليات البنكية في العهد الروماني حيث أصبحت الحسابات للودائع شبه مستمرة قابلة للأخذ باستمرار وهو ما يسمى ألان بالحسابات الجارية، حيث تشمل صحيفة العميل على الجانب المدين والجانب الدائن وتجري عليه المطابقة بشكل مستمر ودوري.[1]

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن الثالث والرابع عشر) بعد ازدهار المدن الإيطالية على اثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كم أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء، على كل هذا تكدس في الثروات ونمو متزايد للفعاليات البنكية وكان التاجر والصائغ والمصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير.

وقد شهد القرنين الخامس والسادس عشر اتساعا واضحا للعمليات البنكية في جميع أنحاء البلاد الأوربية، ومن أهم هذه المصارف بنك جنوا Gènes وبنك نابولي Napolie حيث اعتمد هذا الأخير للأول مرة التعامل بالشيك أو لحامله كنوع من الأوراق المالية[2].

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تركيز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى.[3]

2. تعريف البنك:

سنخوض في تعريف البنك في مدلوله اللغوي وكذلك الاقتصادي.

1.2. التعريف اللغوي والاصطلاحي:

---

[1] يسري مهدي ألسامري و زكريا مطلب الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، الدار العربية الايطالية، إيطاليا، 1999، ص 13 - 14.

[2] شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط/1، 1992، ص 25.

[3] يسري مهدي السامري وزكريا مطلب الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 14 .

يقال لغويا صرف وصارف واصطراف الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها والصرف والصيرفي جمعها صيارفة هو بياع النقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، والمصرف كلمة محدثة وجمعها مصارف وتعني المؤسسات المالية تتعاطى لاقتراض والإقراض.

أما اصطلاحا كلمة البنك (Banque . Bank) أصلها هو الكلمة الايطالية بانكو Banco وتعني المصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعني فيما بعد ليقصد به المنضدة التي يتم فوقها مد وتبادل العملات Comptions ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيها المتاجرة بالنقود.[1]

2.2. التعريف الاقتصادي:

يمكن تعريف البنك باعتباره منشأة مالية على أنه المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها، ولما كانت مهمته الأولى هي قبول الودائع من أطراف وإقراضها لأطراف أخرى، فإن وضيفته الأساسية هي تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقديمه، وبالتالي فإن كلمة بنك تشير إلى أي مؤسسة تتعامل بالنقود وتقبلها من العملاء في شكل ايدعات، تحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها، وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها، كما تقوم بمنح القروض أو باستثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من قبل أصحابها.[2]

كذلك يعرف البنك بأنه المنشأة التي تقبل ديونها المتمثلة في الودائع المودعة في تسوية الديون بين الأفراد ومؤسسات المجتمع أي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا، ومنه يمكن إدراج التعريف الأتي: " البنك وسيط مالي يعمل علي إعادة توزيع ويشكل قروض رؤوس الأموال التي يجمعها من طرف الأعوان الاقتصاديين من أجل تحقيق الربح ".[3]

3. السمات المميزة للبنوك:

تتسم البنوك التجارية بثلاثة سمات هامة تميزها عن غيرها من المنشآت وتتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة، الأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، وفيما يلي نستعرض باختصار كل سمة من هذه السمات الثلاثة :

1.3. الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة، تشكل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن إرباح تلك البنوك أكثر تأثير بالتغير في إيراداتها، وذالك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال إن البنوك التجارية تعد أكثر منشآت الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي، فإذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة تترتب على ذلك الأرباح بنسبة أكبر بل وقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنوك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدث انخفاض فيها.[4]

2.3. السيولة:

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة، مصر، 2005، ص 9.

[2] شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] Oumedour omuhamed، Les risquedu credit bancaire societé inter bancaire de formation, Algerie,1999,p25.

[4] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار سامة، الأردن، ط/1، 2009، ص 19-20.

لمفهوم السيولة أهمية كبيرة خاصة في الجوانب التي تركز عند تحليل نشاط بنك تجاري، لمالها من أهمية للتأثير على المركز المالي للبنك وإمكانية استمرار فعاليته فموارد البنك هي ودائع مستحقة الدفع عند الطلب، أي لابد من احتفاظ بنسبة معينة من السيولة بشكل مستمر لمواجهة طلبات السحب، وينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي وقت لان بقاء البنك واستمرار يته والتوسيع في نشاطه متوقف على كسب ثقة المتعاملين معه، فمجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.[1]

2.3. الأمان:

يجب أن تطمئن البنوك على استرداد أموالها دون تعرض لمخاطرة كبيرة، ولهذا فإن هذه البنوك تشترط عند توظيف أموالها ضرورة توفير الضمانات الكافية لتحقيق ذلك. حيث نجد أن مجالات التوظيف التي تتسم بالمخاطرة تدرج أرباحا عالية، بينما تحقق التوظيف الأكثر أمانا أرباحا قليلة، ولهذا فلا بد أن تسعي البنوك إلى ملائمة عند توظيف أموالها بين كل من عنصر الأمان والربح حيث تضمن وتوفر كل الضمانات اللازمة لتدنية حجم المخاطر التي تتحملها إلى أقل قدر ممكن وفي نفس الوقت تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.[2]

يمكننا القول بأن السمات الثلاثة السالف ذكرها، تفرض أهدافا ينبغي على إدارة البنك السعي لتحقيقها وهي تعظيم الربحية، توفير السيولة لتحقيق الأمان للمودعين. غير أن الملاحظ هو التعارض بين الأهداف وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك، فمثلا يمكنها تحقيق أقصى درجة من السيولة لو أنها احتفظت بمواردها المالية في صورة نقدية، إلا أن هذا قد يترك أثرا سلبيا على الربحية حيث لا يتولد عندئذ أي عائد.

كما سبقت الإشارة إليه فأهمية السمات المميزة للبنوك، ترجع إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والمتمثلة أساسا في قبول الودائع ومنح القروض وكذا الاستثمار في الأوراق المالية.

المطلب الثاني: أنواع البنوك:

يتكون الجهاز المصرفي في أي نظام اقتصادي من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، وينبع تعدد أشكال البنوك من الرغبة في خلق هياكل تمويل مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع وبناءا على هذا نجد البنوك الغير التجارية والبنوك التجارية.

1. البنوك غير التجارية:

تتمثل في البنوك التي لا تحمل مسمى البنوك التجارية ولا تدرج تحت تطبيقاتها في النظام المصرفي، ومن أمثلة تلك البنوك المركزية، البنوك المتخصصة (عقارية، صناعية، زراعية،.....).

1.1.البنوك المركزية:

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض، ويعد في كثير من الدول بمثابة المنظم لنشاط الوحدات المصرفية العاملة بها، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، لذا يطلق عليه بنك البنوك أو بنك الدولة باعتباره مملوك للحكومة في معظم بلدان العالم، أما

[1] منير إبراهيم هنري، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص 11-12.

[2] أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص 120-121.

تلك البلاد التي لا تملك حكومتها بنوك مركزية فإنها تخضع البنوك العامة بها إلى رقابة صارمة.[1]

2.1. بنوك الاستثمار والأعمال:

من الصعب وضع تعاريف محددة لبنوك الاستثمار ولتعدد الأنشطة تضطلع بها في الوقت الحالي، إذا كانت أعمالها التقليدية في الماضي تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية لرأس المال، كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.

3.1. البنوك الإسلامية:

قد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم البنوك غير الربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، ولكن في الحقيقة البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل إطار تعاليم الإسلام، وهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تجارة، ولا يهدف البنك الإسلامي لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية، أخلاقية، اقتصادية.[2]

4.1. البنوك المختصة:

تعمل هذه البنوك على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية، صناعية، زراعية أو تجارية، وفقا لتخصص لبنك، ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل من هذه المشروعات ذات الطبائع المتباينة.[3]

1.4.1. بنوك التنمية الصناعية:

البنوك الصناعية بنوك متخصصة في إنشاء الصناعات المختلفة وإمدادها بالأموال اللازمة لشراء المواد الخام والآلات أو غير ذالك من الوسائل المساعدة وعادة لا يسمح لهذا النوع من البنوك بفتح حسابات دائنة أو قبول ودائع ولذلك فهي تعتمد في تمويلها للصناعة على رأس مالها وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى أو على السندات التي تصدرها.

2.4.1. بنوك التنمية الزراعية:

تعد منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم سلف بضمان أراضي أو عقارات مبنية، وتقديم قروض بالدولة والتوسع الرأسي بتحقيق أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية من الأراضي المزروعة.

3.4.1. البنوك العقارية:

تعتبر منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم سلف بضمان أراضي أو عقارات مبنية، وتقديم قروض لجمعيات ومنشات الإسكان، كما تساهم في تأسيس هذه المنشآت وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها وقروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنوك المركزية والبنوك الأخرى أو من السندات التي تصدرها.

4.4.1. بنوك التجارية الخارجية:

---

[1] طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، مصر، 2007، ص 107.

[2] محمد السعيد أنو السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] عقيل حاسم عبد الله، النقود والمصارف الجامعية المفتوحة، مصر، ط/1، 1994، ص 274.

تتمثل في البنوك التي تتخصص في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، وفي كثير من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات اعتماد التصدير بهذه الوظيفة والغرض من إنشاء هذا النوع من البنوك هو النهوض بالتجارة الخارجية وتنميتها عن طريق ما تقدمه من تسهيلات مصرفية، وعن طريق مختلف الصور الائتمانية بها في ذلك قروض الاستثمارات طويلة الأجل.

2. البنوك التجارية:

تتمثل في البنوك المتخصصة بالتعامل في النقود والتي تسعي لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، وتنقسم البنوك التجارية إلى عدة بنوك من أهمها:

1.2. البنوك ذات الفروع:

تتخذ هذه غالبا شكل المساهمة، ولها فروع في كافة الأنحاء العامة من البلاد وتتبع اللامركزية من إداراتها، حيث تترك للفروع تدبير شؤونها فلا ترجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات أو الولايات التي تقوم بها الفروع.

2.2. البنوك الفردية:

تتمثل في بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر على توظيف مواردها في أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحول إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر.

3.2. البنوك الالكترونية:

توصف البنوك الإلكترونية بأنها بنوك القرن الواحد والعشرين، فهي كما أشار إليها بعض علماء الإدارة البنكية بأنها المعالجة العصرية لاحتياجات ومتطلبات المجتمع اللانقدي، ويستخدم غالبا مصطلح اللّانقدي للتعبير عن نمط التعاملات المالية السائدة في الدول أوربا و الو.م.أ والذي لا يعتمد على حمل وتداول النقود، بل يستخدم خدمات البنوك الالكترونية.

4.2. بنوك الانترنت:

تشير الانترنت إلى ظاهرة توظيف شبكة الانترنت كقناة توزيع مصرفية يتم من خلالها توفير خدمات فورية Online Banking دون توقف عن طريق تعامل العميل مع موقع البنك على الشركة باستخدام الحواسيب الآلية.[1]

تعتبر البنوك التجارية من بين أهم أنواع البنوك، حيث تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي، حيث تلعب دورا استراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد وتائر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهم التطورات التي عرفتها البنوك مؤخرا:

كان للتغيرات الاقتصادية والبنكية انعكاسا واضحا على أداء البنوك. وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة أهمها الاتجاه نحو الخوصصة وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وزيادة التوجه نحو العولمة المالية.....الخ.

1. البنوك الشاملة:

نقوم هنا بالتطرق إلى مفهوم وأسس البنوك الشاملة كما يلي:

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 17 – 18.

1.1. مفهوم البنوك الشاملة:

يقصد بالبنوك الشاملة "ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية في كافة القطاعات كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات ". إن هذا التعريف يوضح مفهوم الضيق للبنك الشامل إذا أنه يركز فقط على تنويع مصادر التمويل أي مصادر أمواله وتقديمه الائتمان فقط.[1]

2.1. أسس إدارة البنوك الشاملة :

تكمن أسس إدارة البنوك الشاملة في البنوك التالية:

1.2.1. إدارة وظيفة الاستثمار:

تتحقق الإدارة الكفء لوظيفة الاستثمار في البنوك الشاملة من خلال التكوين الكفء للمحفظة الاستثمارية، حيث تعد الأصول المكونة لتلك المحفظة وتختلف أجالها. ويقوم تكوينها على أسس ثلاثة هي: حسابات السيولة، حسابات الدخل، حسابات التجميع بين السيولة والدخل. ويتطلب تحديد المزيج المتكامل بين هذه الحسابات، وتتضمن محفظة الاستثمارات في البنوك الشاملة عادة على:[2]

- الاستثمارات المباشرة؛
- الاستثمارات غير المباشرة؛
- سندات حكومية؛
- أذونات الخزينة؛
- الأوراق المالية التي تصدرها البلديات وسلطات الحكم المحلي.

2.2.1. إدارة وظيفة الإقراض:

يمكن تعريف وظيفة الإقراض في البنك بأنها منظومة تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد الوطني بأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة ومخاطر ممكنة، وتتنوع القروض التي تمنحها البنوك في إطار أداء وظيفة الإقراض، حيث توجد القروض قصير ومتوسطة الأجل، وتجود القروض الإنتاجية والقروض الخدمية والاستهلاكية إذا كان ينظر إليها من منظور النشاط الاقتصادي. أما إذا نظرا إليها من منظور الضمان فهناك القروض بضمان شخصي وبضمان البضائع وبضمان أوراق تجارية وبضمان أوراق مالية وغيرها.[3]

3.2.1. إدارة السيولة والمركز النقدي:

تتبع أهمية إدارة السيولة والمركز النقدي من منطوق أساسي هو عدم إمكانية البنك من الاحتفاظ بكل أمواله السائلة إلى جانب عدم قدرته على توظيف كل ما يملك من موارد في الاستثمار أو الإقراض، إذ تفرض عليه الظروف والأوضاع التوازن وكذا القوانين الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية وتعرف السيولة بأنها قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون التـأخير. بمعني

---

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي، دار وائل، الأردن، 2000، ص 20.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، دار الجامعة، مصر، 2007، ص 13.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها أدواتها، دار الجامعة، مصر، 2000، ص 42.

أنها جزء من الأصول يتم الاحتفاظ به بأشكال سائلة بما يتلاءم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته.[1]

4.2.1. إدارة الخدمات الإضافية والخاصة بالبنوك الشاملة:

تنطوي إدارة الخدمات البنكية الإضافية والخاصة بالبنوك الشاملة على العديد من الخدمات التي تسعى تلك البنوك إلى إدارتها بكفاءة لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ومن أهم هذه الخدمات نذكر ما يلي:

1.4.2.1. خدمات المعاملات الدولية:

تشمل بدورها على العديد من الخدمات لعل من أهمها:

- خدمات المصدرين والمستوردين؛
- عمليات الأطراف الأخرى؛
- خدمات تمويل التجارة الدولية.

2.4.2.1.خدمات أمانة الاستثمار:

تعتبر من إحدى سيمات الرئيسية للبنوك الشاملة في مفهومها الحديث، حيث تقوم تلك البنوك بخدمات لعملائها ومن أهمها:

- خدمات الأفراد؛
- خدمات المشروعات والشركات؛
- خدمات المعلومات والخدمات الخاصة بهم؛
- خدمات التسجيل ولإصدار بالأسهم والسندات.[2]

2. خصخصة البنوك:

يمكننا الكشف عن معالم وحيثيات الخصخصة من خلال التطرق إلى أهم عناصرها والمتمثلة في مفهم الخصخصة وأهم الأهداف التي تسعى إليها.

1.2. مفهوم الخصخصة:

تعددت المفاهيم التي تحاول أن تحدد معنى الخصخصة، لذا سنحاول تحديد معناها بشكل أوضح وأدق وذلك من خلال ما يلي:

- **التعريف الأول:** الخصخصة تعني توسع الملكية الخاصة، ومنع القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد، ويشير مفهوم توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المفاجئ ولمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي، وإنما

يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبيا وذالك بزيادة نصيب القطاع الخاص.[3]

- **التعريف الثاني:** تقتصر على نقل ملكية المشروعات العامة إلى أيدي القطاع الخاص، ويتضمن هذا بالطبع تحويل الأصول والخدمات من القطاع العام ومن القطاع المدعوم ضريبيا وسياسيا إلى القطاع الخاص، حيث تتوفر الأسواق التنافسية وتنشيط المبادرات الخاصة لرجال الأعمال.[4]

2.2.أهداف الخصخصة:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، دار الجامعة، مصر، 2001، ص 72.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها أدواتها، مرجع سبق ذكره، ص 44-46.

[3] أحمد ماهر، دليل في الخصخصة، مركز التنمية الإدارية، مصر، 1996، ص 22.

[4] المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، دار الجامعية، لبنان، بدون سنة نشر، ص 21.

تسعي الخصخصة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

1.2.2.تعميق المنافسة في السوق المصرفية وحسن الأداء المصرفي:

إن التنافس المتزايد بين البنوك سوف يدفعها إلى توجيه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، وهو يساعد في إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة.

2.2.2.تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:

تساعد خصخصة البنوك العاملة في سوق الأوراق المالية من خلال طرح أسهمها على زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم البنك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية للأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم.

3.2.2. تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية:

إن خصخصة البنوك تتيح حرية الإدارة في اتخاذ القرارات سواء في مجالات الاستثمار أو إدارة الخدمات المصرفية، فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمرة في تكنولوجيا العمل المصرفي، وهي في حاجة شديدة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بعيدا عن التدخل الحكومي.[1]

3. الاندماج البنكي:

يعد الاندماج البنكي من أحد أهم مظاهر التطور الحاصل في البنوك عامة، وللتعريف على هذا الأخير أي الاندماج البنكي قمنا بدراسة العناصر التالية :

1.3. مفهوم الاندماج البنكي:

- يمكن تعريف الاندماج البنكي على أنه :" اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانها إراديا في كيان بنكي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.[2]

- أما المصطلح البنكي فقد أورده بعض الكتاب على أنه يشير إلى نفس المصطلح السابق إلا أنه يشير إلى أن الاندماج في هذه الحالة يتم من خلال تدخل حكومي أو تنظيمي من الجهات الرقابية والسلطات النقدية لمصلحة تراها.[3]

2.3. أنواع الاندماج البنكي :

تتعدد أنواع الاندماج البنكي بتعدد الأسباب والدوافع و الظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج البنكي، وفيما يلي محاولة لتحليل التقسيمات والأنواع المختلفة للاندماج البنكي مستندين على معايير معينة لكل تقسيم.

1.2.3. الاندماج البنكي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

حسب هذا المعيار يمكننا أن نورد الأنواع التالية:

أ.الاندماج البنكي الأفقي: يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة، ونلاحظ أن هذا النوع من الاندماج قد يخلق مشكلة نمو و تزايد الاحتكارات البنكية العملاقة في السوق.

---

[1] طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، دار الجامعة، مصر، 2003، ص 225-226.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3] محمد أحمد التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر، مصر، ط/1، 2007، ص 63.

ب. الاندماج البنكي الراسي: هو الاندماج البنكي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداد للبنك الكبير.

جـ. الاندماج البنكي المتنوع: ويقصد بهذا الاندماج البنكي ذلك الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها مثل الاندماج الذي يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة وهو ما يعني اختلاف الخدمات التي يقدمها البنك الجديد، ويفيد ذلك أن البنك الجديد سوف يؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبه مزايا تنافسية كبيرة.

2.2.3.الاندماج البنكي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

حسب هذا المعيار يقسم الاندماج البنكي إلى ثلاثة أنواع هي :

أ. الاندماج الطوعي أو الإداري : هذا النوع من الاندماج البنكي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج, وفي ظل هذا النوع من الاندماج البنكي نجد أن البنك الدامج الذي يخطط للحصول على البنك المندمج يتقدم بعرض لشراء إلى مجلس إدارة البنك المندمج ومن ثم تقوم إدارة البنك المندمج كل من البنكين بتقديم هذا الاقتراح إلى مساهمي البنكين توصي فيها بالموافقة على الاندماج موضحا الأسباب والمزايا التي تعود من وراء هذا الاندماج وفي حالة عدم المعارضة من جانب الحكومة فان البنك الدامج ينقل ملكية البنك المندمج إليه.[1]

ب. الاندماج البنكي الإجباري أو القصري : يتم الاندماج البنكي القصري نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية في العديد من الدول إلى الاندماج القصري وهنا يحمل الاندماج المعنى الحقيقي لمفهوم الدمج المصرفي، حيث إن تعثر أحد البنوك لا يستلزم إدماجه في أحد البنوك الأخرى الناجحة ومن هنا يجب أن نشير إلى أن اللجوء إلى هذا النوع من الدمج القصري يجب أن يتم بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني بها بشكل عام و قطاعها البنكي بشكل خاص.[2]

جـ.الاندماج البنكي العدائي: يتم ضد رغبة البنك المستهدف للاندماج، وهو اندماج لأداري ويمكن أن نقول أنه يأخذ مفهوم الاستحواذ، حيث يواجه الاندماج العدائي معارضة تسديد من جانب إدارة البنك المندمج، وهو ما يطلق عليه " بالبنك المستهدف" و البنك الدامج"بالبنك المغير" ويتم عن طريق قيام إدارة البنك المغير بتقديم عرضها للشراء مباشرة إلى مساهمي البنك المستهدف، ويطلب هذا الغرض شراء أسهمهم مقابل سعر معين، وعادة ما يكون هذا السعر السوقي للسهم، وهذا يمثل حافز للمساهمين على البيع أو أن يتم الشراء من خلال البورصة وعادة ما يكون هناك خلاف بين كلا الإدارتين.

د. الاندماج البنكي بمعايير أخري: حسب هذا المعيار يتم المفاضلة بين عدة أنواع من الاندماج البنكي ومن بينهما:

- الاندماج بالضم؛
- الاندماج بالمزج؛
- الاندماج بالابتلاع؛
- الاندماج بالامتصاص؛

[1] محمد أحمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 162-163.

- الاندماج التكاملي التدريجي.

لقد احتلت البنوك منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من يوم لآخر خاصة مع التطورات التي عرفتها البنوك في السنين الأخيرة، وكذلك التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط الدولي.

تمثل البنوك الدعامة الأساسية لأي اقتصاد كان، لاسيما تلك الاقتصاديات التي تسجل غيابا للسوق المالي، وقد زادت أهمية البنوك تدريجيا بزيادة مجالات عملها وتطور أعمالها وأحجامها، حيث تعددت فروعها.

المبحث الثاني: البنوك التجارية.

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية بفضل ما تقدمه من الخدمات وما تقوم به من العمليات التمويل الداخلي والخارجي، بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية المنتهجة وفق السياسة العامة للدولة.

لإبراز هذا الدور سيتم التعرض إلى البنوك من حيث مفهومها، ومن ثم التعرض إلى أهم الوظائف التي تقوم بها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية:

تعد البنوك أقدم المؤسسات النقدية التي تقوم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين، ويشار إليها على أنها مستودع التمويل ومن أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاط، ومنه سنتطرق في هذا المطلب بالتعريف بالبنوك التجارية وخصائصها:

1. مفهوم البنك التجاري:

إن إطلاق مصطلح ما أو تسمية معينة على ظاهرة أو نشاط أو المؤسسة، تختلف مدلولاته وتتباين مفاهيمه وتتفرع معانيه، وعليه فإن البحث على تعريف البنك التجاري يدفعنا إلى ما يحتويه اقتصاديا ووصفه من جهة القانون.[1]

1.1. التعريف الاقتصادي:

عرف الكاتب منير إبراهيم هندي البنوك التجارية على أنها " نوع من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال.

كما عرف البنك التجاري بأنه ". مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، وهو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشأة الأعمال والأفراد وغيرهم.[2]

2.1. التعريف القانوني:

لم يدع المشرع أي مؤسسة إلا ووضع لها تعريفا يمس مختلف جوانبها ففي الجزائر عرفت المادة 114 من القانون النقد والعرض لسنة 1990 البنوك بقولها: " البنك أشخاص

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص24.

[2] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 214.

معنوية مهمتها العادية والرئيسة إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون." وتتضمن هذه العمليات التي تقوم بها البنوك كلا من:
- تلقي الأموال من الجمهور في شكل الودائع؛
- عمليات القرض؛
- وضع إدارة وسائل الدفع.

لقد استمدت البنوك التجارية أو وصفها بأنها تجارية، من طبيعة أعمالها ونوعية وظائفها والإغراض التي قامت بها والتي أنشت من أجلها، فلقد تأسست البنوك بواسطة التجار وبهدف و بهدف خدمة التجار ومن ثم أصبحت تجارية.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية:

عموما تتولى البنوك التجارية تقديم العديد من الخدمات نذكر منها:
- قبول الودائع على مختلف أنواعها تحت الطلب وكأجل والادخارية؛
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية من خلال منح القروض بصيغ مختلفة؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معها وتسويقها في السوق المالي؛
- تأجير الخزائن الحديدية لعملائها لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة؛
- التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية؛
- خدمات الأوراق الائتمانية؛
- خدمات الحسابات الالكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات والتدريب عليها؛

تتخذ البنوك التجارية عدة أشكال فقد تكون: بنوك تجارية ذات فرع واحد أو ذات فروع متعددة،أو شركات قابضة أو في شكل سلسلة من البنوك.

1. البنوك التجارية ذات الفرع الواحد:

هي عبارة عن:
- بنوك تجارية تقوم بجميع الخدمات والعمليات البنكية على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة؛
- تتمتع باستقلالية إدارتها حيث لا يسيطر على رأسمالها ولا تسيرها أية بنوك أخرى؛
- لا تسيطر على ملكية رأس مال بنوك أخرى وكذلك لا تسيطر على تسيرها؛
- تساهم هذه البنوك في حصر الفشل والتدهور في بنك واحد وفي منطقة جغرافية واحدة .

2. البنوك التجارية ذات الفروع المتعددة:

هي عبارة عن:
- بنوك تجارية تقوم بتقويم العمليات البنكية من خلال فروع في أكثر من مكان واحد؛
- تؤلف هذه الفروع كيانا قانونيا واحد يشرف عليها المكتب أو المركز الرئيسي؛
- تختلف هذه الفروع في نوعية خدماتها، بحيث تتمكن من تجميع الموارد المالية من مناطق متعددة؛
- يعد هذا الشكل الأكثر انتشار في العالم وتعتمد عليه البنوك الجزائرية.

3. مجموعة البنوك التجارية أو الشركات القابضة:

هي عبارة عن:
- بنوك تجارية ممتلكة من طرف الشركات القابضة؛
- قد تكون هذه البنوك المدمجة في الشكل شركة قابضة، بنوكا تجارية ذات فروع متعددة أو ذات فرع واحد، وبذلك تكون الشركة القابضة ذات الفروع متعددة في الحالة الأولى، وذات الفرع الواحد في الثانية.

4. سلسلة البنوك التجارية:

يشبه هذا النوع سابقه غير أنه يختلف عنه فيما يتعلق بالملكية إذ أنها بيد شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين.

يعد التعرض إلى أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية وأهم الأشكال التي تتخذها، فإن ذلك سيؤدي بنا إلى إبراز أهم السياسات و الاستخدامات المالية للبنوك التجارية .

المطلب الثالث: سياسات استخدم الموارد المالية للبنك التجاري:

تعتبر الودائع البنكية أهم الموارد المالية التي يعتمد عليها البنك التجاري في تمويلات استثمارية أي أصوله، والتي تعد القروض والأوراق المالية أهم مفرداتها وعادة ما يقتصر نشاط البنك التجاري على الإقراض وعلى المودعين المحتملين والحاليين، وفي تناولنا لاستخدام الموارد المالية البنكية على أنها سياسات تحكمها، سنتطرق إلى سياستين هما سياسة الإقراض وسياسة الاستثمار في الأوراق المالية.

1. سياسة الإقراض أي منح القروض:

تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك التجاري، إذا تمثل الجانب الأكبر من أصوله، كما تمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من إيرادات البنك المالية (جزء يذهب لتغطية الأرباح والجزء الأخر لتغطية الفوائد المستحقة).

لذا يصبح من المنطقي أن يولي مسئولو البنوك التجارية اهتماما كبيرا بهذا الجانب وذلك يوضح السياسة الملائمة التي تضمن ملائمة إدارتها.

لكن وقبل التطرق إلى الطريقة التي يتم من خلالها وضع سياسة الإقراض، فإنه يجب تعريف القرض أولا وأهم مزاياه.

1.1.أهمية القرض ومزاياه:

يقصد بالقرض أنه: " مقياس لقابلية الفرد أو الحكومة للحصول على القيم الحالية سواء كانت نقود أو بضائع أو خدمات، مقابل تأجيل الدفع النقدي عادة إلى وقت محددة في المستقبل[1]

و للإقراض أهمية بالغة تبرز في كونه يمثل جانبا هاما من وظائف البنوك التجارية، بل ويعد المحور الأساسي لعملها. وتكاد تكون الحاجة إلى القروض كبيرة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المشاريع وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

من ثم تحقق القروض البنكية الكثير من المزايا للمؤسسات المقترضة، ومن أهم هذه المزايا نذكر:

- تذليل مختلف الصعوبات التي تواجهها المؤسسات صغيرة الحجم في الحصول على القروض بسبب ضعف الثقة في مركزها المالي من الجهات الممولة الأخرى؛
- لا يترتب إقراض المؤسسات من البنوك التجارية أي تدخل من قبلها في المجال إدارة المؤسسات والمساهمات في ملكيتها؛
- تكون تكلفة الإقراض من البنوك التجارية، أقل قياسا بتكلفة الإقراض من الجهات الأخرى؛
- تحفز المعدلات العالية لضريبة الدخل على القروض البنكية اللجوء إلى الإقراض، لأن الفوائد على القروض يتم طرحها كمصاريف قبل فرض الضريبة على الأرباح المحققة؛

[1] محمد محمود عبد ربه، دراسة في المحاسبة التكاليف، قياس تكلفة المخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 200ص 41.

- تؤدي القروض البنكية أحيانا إلى زيادة ربحية المؤسسات المقترضة.

2.1. مكونات ومحتويات سياسة الإقراض في البنك التجاري:

لا توجد سياسة للإقراض موحدة لدى كل البنوك التجارية، إذ أنها تختلف من بنك لأخر وفقا لأهداف البنك ذاته، وتعطي هذه السياسة مجالات عديدة من أهمها:

- الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية: يجب أن تعكس السياسة الاقراضية الشروط والقيود القانونية لتوسيع أو تقييد الإقراض؛
- تقرير حدود ومجال الاختصاص: تبين السياسة الاقراضية حدود ومجال الاختصاص وكذلك مستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض؛
- تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك التجاري: يتم منح القروض وفق السياسة التي تتماشي مع السياسة العامة للبنك التجاري وذلك بالفصل الأولي بين القروض المقبولة والغير مقبولة التي لا تتماشى مع تلك السياسة؛
- التكاليف: تخص التكاليف المترتبة على منح القروض سواء كانت في الشكل مصاريف إدارية أو معدلات فائدة، وتعد التكاليف من أكثر العناصر أهمية بالنسبة لوظيفة الإقراض مقارنة بالوظائف الأخرى؛
- المنطقة التي يخدمها البنك المركزي: يجب تحديد أولا المنطقة التي يخدمها البنك التجاري ويتوقف امتداد هذه المنطقة على حجم البنك التجاري، ومقدرته على خدمة عملائه وكذلك قدرته على تحمل الأخطار؛
- شروط ومعايير منح القروض: ومن هنا يتم تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القروض وهو ما يشكل أساس القبول المبدئي للقروض، وبناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.

1.2.1. خطوات إجراءات الحصول على القروض البنكية:

تتحدد إجراءات وخطوات الحصول على القروض البنكية ويتم تدوينها في كتب، يتضح في البنوك الكبيرة الحجم في شكل دليل الحصول على القروض البنكية، فإنه بالإمكان إقرار منح القروض بعد توافر معلومات أساسية عن المقترض نذكر منها:

- القوائم المالية للمقترض والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- معلومات إضافية في حالة وجود قروض مسبقة للمقترض؛
- نوعية الضمانات المقدمة؛
- أنواع القروض التي سبق للمقترض الحصول عليها، وكيفية سدادها ونوعية الضمانات المقدمة فيها؛
- تحديد الظروف التي في ضلالها يتم تحديد القروض وكذا شروطها.

ومن ثم تقدير القرض من حيث المدة والحجم، بعد دراسة تحليلية للأوضاع المستقبلية للمقترض.

يمكن توضيح إجراءات الحصول على القروض في الشكل:

الشكل رقم (01): الإجراءات التي يمر بها طلب الحصول على القرض.

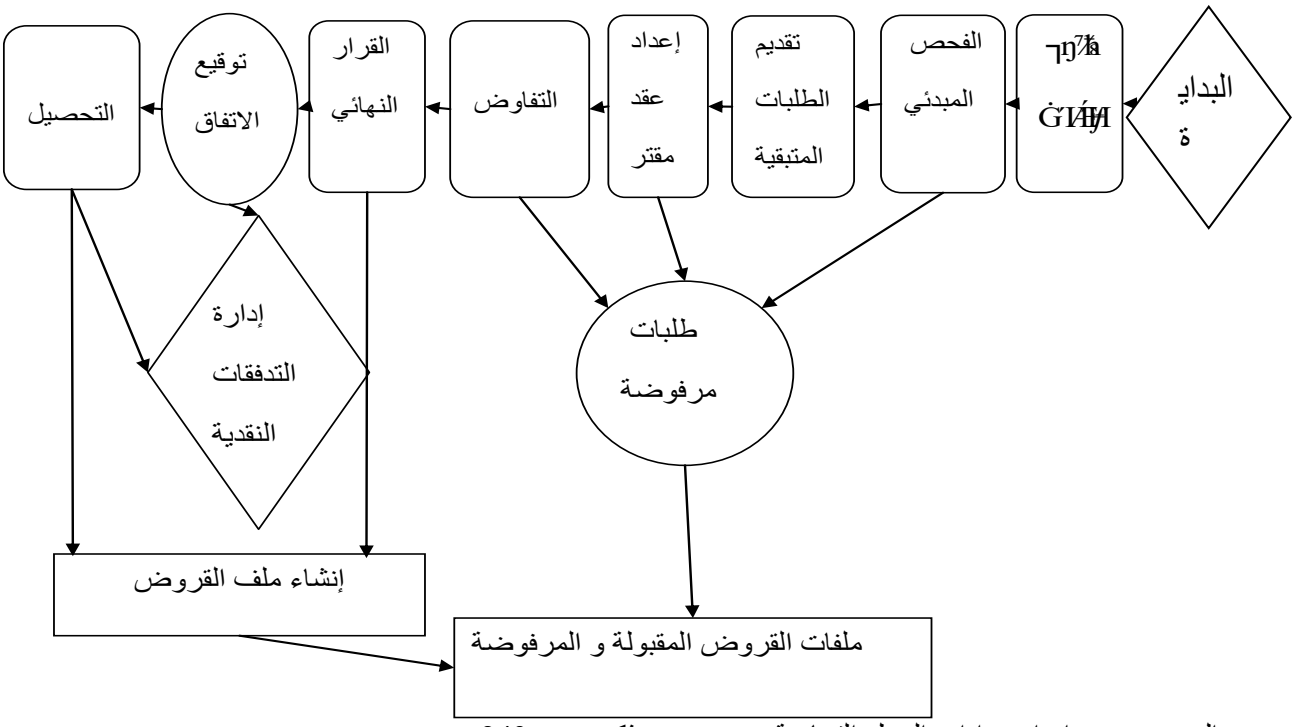

المصدر: منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 243.

2.2.1.متابعة القروض البنكية:

لا يتوقف عمل البنك التجاري عند منح القروض، بل من الضروري أن يتعدى إلى متابعة القروض بعد منها، لضمان سداد أصل هذه القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها. وكذلك كي يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة الوقوع.

تتم عملية المتابعة القروض الممنوحة، بإنشاء ملفات خاصة بالقروض سجل فيها قيمة القروض، وتواريخ استحقاقها وكذا الفوائد أي بمعني أخر إعداد جدول استهلاك القروض.

كذلك أنه إذا تم منح القروض بموجب رهن أو ضمان، فإنه من واجب البنك التجاري المراجعة المستمرة لقيمة الأصل المرهون أو المضمون، للتأكد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه وكذا تدهور قيمة.

إذا ما رأى البنك التجاري حالة تعثر في سداد قيمة القرض أو التأخر في تسديدها فإن هذا قد يكون إما مؤشر عن عدم رغبة المقترض في السداد، مما ينبغي استدعائه في الحين أو اتخاذ إجراءات مشددة إذا ما اقتضى الأمر، أما إذا كان السبب راجع إلى عدم قدرة المقترض على سداد، فإن على البنك طلب القوائم المالية الرسمية الخاصة به لدراستها وتحليلها، للوقوف على أسباب العسر المالي الذي يواجهه ومن ثم إعطاء النصح والمشورة لتصحيح الأوضاع، ولتوضيح ذلك أنظر الشكل التالي:

الشكل رقم (02): كيفية معالجة القروض المتعثرة

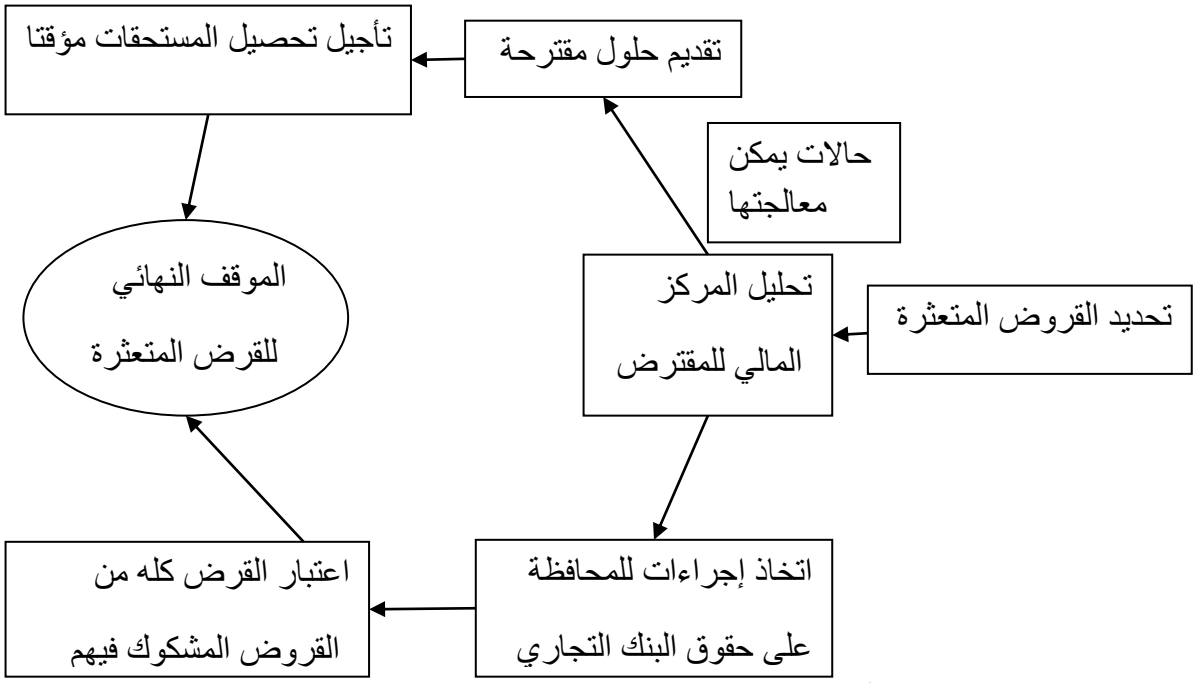

المصدر: منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

قد يمنح البنك التجاري بعض الحلول في الحالات التي يمكن معالجتها غير أنه وفي الحالات الميئوس منها، فإن البنك قد يلجأ إلى بيع الأصول المرهونة أو إلى إعلان إفلاس المقترض.

3.1.العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض في البنك التجاري:

توجد جملة من العوامل تؤثر في صناعة السياسة الاقراضية للبنك تجاري وآلية تطبيقها، وتتمثل في كل من:

- يؤثر رأس المال البنك التجاري في السياسة الاقراضية من خلال وجود علاقة بين مقدار رأس المال وحجم القروض الممنوحة وذلك بصفة قانونية؛
- يستخدم رأس المال البنك التجاري كحاجز واقي يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع؛
- تعتبر الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة إقراضية، للبنوك التجارية لأنها ضرورية لنجاحها؛
- تعتبر الودائع المستقرة، الودائع لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية معينة، لان الودائع المتذبذبة تحد من قدرة البنك في الاعتماد على سياسة إقراضية مرنة؛
- تنعكس سياسة التي يعتمدها البنك المركزي، بصفة مباشرة عن حجم القروض التي سيمنحها البنك التجاري إما بالانكماش أو بالتوسع؛
- احتياجات الاقتصاد الوطني: يتضح هذا في:
- تساهم البنوك التجارية في العمليات الإقراض وتقديم الأموال كمساهمة في العمليات التنموية المختلفة؛
- تتأثر السياسة الاقراضية البنكية بمستوى النشاط الاقتصادي، كما تتأثر أيضا بالسياسة الاقتصادية المنتهجة للدولة.
- تعتمد البنوك التجارية مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، للتأكد من سلامة ومتانة المركز المالي للمقترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته وهو ما يوضحه **الملحق رقم (01).**

4.1. التوزيع النسبي المختلف:

يعتبر التوزيع النسبي للأنواع المختلفة من القروض من القرارات الهامة لإدارة الإقراض، حيث وجد العديد من العوامل المؤثرة بطريقة مباشرة على التوزيع النسبي المناسب للقروض الممنوحة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي. وقد توزع القروض وفق أجال الاستحقاق وفق أنشطة العملاء بالإضافة إلى توزيعات أخرى على سبيل المثال توزع القروض وفق نوع الضمان أو وفق طريقة السداد وتأخذ القروض الموزعة وفق أنشطة العملاء الأشكال الآتية:

1.4.1. توزيع القروض وفق أنشطة العملاء:

يتم توزيعها على طالبي القروض، يكونون إما مؤسسات أو أفراد :

1.1.4.1.قروض منشآت الأعمال أو المؤسسات:

تمثل القروض التي تحصل المؤسسات الصناعية والتجارية الجانب الأكبر من تشكيلة القروض، وغالبا ما تكون بشرط عقد القرض.

- ضرورة احتفاظ المؤسسة المقرضة في حسابها الجاري برصيد معوض يمثل بنسبة 20% من قيمة القرض؛

- تأخذ هذه القروض إحدى الصور: قروض عادية قصيرة الأجل متمثلة في قروض الصندوق والقروض المتجددة؛

- القروض تحت الطلب التي تعطي للعميل حق الحصول على قرض في الحدود مبلغ ما في أي وقت خلال فترة معينة؛

- القروض التي تتحدد في ظل اتفاق يضع حد أقصى لما يمكن أن يقترضه العميل خلال فترة معينة وله أن يسدد القرض أو جزء منه.

2.1.4.1.قروض السماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية:

يطلق عليها قروض الأوراق المالية، وهي قصيرة الأجل تقدم للسماسرة الذين يستخدمونها في تمويل مشترياتهم من الأوراق المالية لحساب عملائهم وتعتبر الأوراق المالية المشترات بمثابة رهن لقيمة القرض التي لا تتجاوز نسبة 50% من القيمة الأوراق المالية المرهونة.

3.1.4.1.قروض المؤسسات المالية:

تمثل القروض التي تتحصل عليها البنوك الأخرى وكذا شركات الأموال والمؤسسات المالية الأخرى.

4.1.4.1. قروض البنوك التجارية:

تتمثل في الاحتياطي الفائض لدى البنوك والذي تحتاجه بنوك أخرى، ثم شهادات الإيداع التي تصدرها.

5.1.4.1.القروض الفلاحية:

يقصد بها القروض التي تقدم للفلاحين لشراء البذور والأسمدة والآلات الفلاحية وما شابه ذلك وعادة ما تكون قصيرة الأجل و تخص البنوك الصغيرة.

6.1.4.1. القروض العقارية:

تستخدم هذه القروض في تمويل شراء مباني قائمة أو تمويل إنشاء مباني جديدة وعادة ما تكون طويلة الأجل وتخص البنوك الكبيرة.

7.1.4.1. قروض الدولة:

تتمثل في القروض الموجهة للدولة أو أجهزتها الحكومية وتكون في شكل سندات الخزينة.

8.1.4.1. قروض المستهلكين:

تتمثل في القروض المقدمة للأفراد الطبيعيين بغرض تمويل شراء مختلف احتياجاتهم الاستهلاكية.

1.5.1. توزيع القروض وفق أجال الاستحقاق:

يعد هذا التوزيع أو التصنيف الرئيسي للأنواع القروض، حيث توزع قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

1.1.5.1. القروض القصيرة الأجل:

تتمثل في القروض المواجهة لتمويل النشاط الاستغلالي لطالبي القروض، وتتميز بكونها قصيرة من حيث المدة حيث لا تتعدي في الغالب 18 شهرا.

أ. القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بقروض الصندوق أو الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى هذه القروض لمواجهة صعوبات مؤقتة في الخزينة، وتتمثل هذه القروض في: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القروض الموسمية، قرض البريد الوارد، وقروض الربط.

ب. القروض الخاصة: لا توجد هذه القروض لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين الأصول، وهي أنواع تتمثل خاصة في: التسبيقات إما على البضائع أو على الصفقات العمومية أو القرض بالالتزام، وكذا الاعتماد المستندي.

2.1.5.1. القروض المتوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، وتشمل هذه الاستثمارات في الآلات والمعدات ووسائل النقل أو تجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظر لطول مدة القروض. فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأصول وكذا خطر عدم التسديد.

تأخذ هذه القروض شكلين فإما أن تكون قروضا قابلة لإعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، أو تكون قروضا غير قابلة لإعادة خصمها.

3.1.5.1. القروض الطويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم بإستثمارت ضخمة، كبيرة وطويلة الأجل للبنوك التجارية لتمويل هذه الاستثمارات نظرا لحاجتها إلى أموال ضخمة وكذلك لطول فترة استثمارها.

تمتد هذه القروض من سبع إلى عشرين أو ثلاثين سنة لذلك عادة ما تعتمد منح هذه القروض إلى البنوك كبيرة الحجم، ونظرا لطبيعتها فإنها الأكثر عرضة للأخطار كالتجميد وعدم التسديد، مما يدفع البنك الأخذ احتياطات كطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية تتمثل هذه القروض خاصة في القروض الإيجار أو الإيجار بمختلف أنواعه، وكذا التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية، والمتمثل في قرض المشتري أو المورد، التمويل الجزافي وكذلك الإيجار الدولي.

2.سياسة الاستثمار في الأوراق المالية:

على الرغم من أن معدل العائد الذي يمكن أن تحققه البنوك التجارية من وراء الإقراض، الذي يزيد عن معدل العائد الذي يمكن أن تحققه من وراء الاستثمار في الأوراق المالية، فإنه

لا ينبغي على البنك توجيه كافة موارده المالية إلى القروض، على اعتبار أن الاستثمار في الأوراق المالية خط دفاع لمواجهة التدفقات النقدية الخارجية غير المتوقعة.

مع الإشارة أنها لا تساوي الأوراق المالية من حيث جاذبيتها للبنوك التجارية، إذ تعتبر السندات الحكومية من أكثر الأوراق جاذبية نظر لاستقرار العائد المتولد عنها.

عند وضع سياسة رئيسة للاستثمار في الأوراق المالية، فإن يجب مراعاة الهدف المرجو من وراء الاستثمار فيها، كما ينبغي أن تغطي هذه السياسات مجالات معينة من أهمها: الرهانات، حجم المخاطر التي يستطيع البنك تحملها، العائد المطلوب على الاستثمار وأسس المفاضلة بين نوعي الأوراق المالية التي تخضع فوائدها للضريبة على الأرباح وتلك المعفاة.

في تقييم البنك التجاري للاستثمار في الأوراق المالية، عليه مراعاة الثلاث المتغيرات التالية: التدفقات النقدية المستقبلية، توقيت حدوثها وحجم المخاطر التي ينطوي عليها هذا النوع من الاستثمار. والتي تستخدم كأساس لتحديد معدل العائد المطلوب عليه، على أن يلاحظ على أن قيمة الأوراق المالية ما هي إلا قيمة حالية لتدفقاتها النقدية والمستقبلية.

يجب الإشارة إلى أنه لا ينبغي على البنك التجاري توجيه كافة موارده المالية التي تحصل عليها إلى النشاط الاقراضي، بسبب ارتفاع المخاطر المالية التي ينطوي عليها هذا النشاط، وعلى ضوء ذلك تبدو الحاجة الماسة لوضع ضوابط لعمليات الإقراض بما يكفل حماية حقوق البنك التجاري من الضياع، بسب عجز بعض المقترضين أو عدم رغبتهم في السداد.كما يؤدي النظام البنكي دورا أساسيا نظر لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد الوطني بالتطور في ظل وضع يتميز بعدم الاستقرار، ونظرا أيضا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة. ولا يمكن أن تهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النظام في ظل انفتاح داخلي واسع على الأسواق المالية الدولية وترابطها.

لذا وجب على نظامنا البنكي القيام بالإصلاحات عميقة لهياكله، وآليات عمله لتسمح له بالتكليف مع التجول الاقتصاد الوطني والمحيط المالي، خاصة بعد الإختلالات الهيكلية وضعف التسيير وضعف مردودية المؤسسات الاقتصادية، وكذا انتشار ظاهرة الديون المشكوك في تحصيلها والتي تحول الجزء الأكبر إلى ديون معدومة، والذي يعود إلى عدم وجود ضوابط دقيقة تحكم عمليات الإقراض.

المبحث الثالث: علاقة البنك التجاري بالمؤسسات المالية :

للبنك التجاري عدة علاقات مع الجهات الخارجية وخاصة مع المؤسسات المالية منها والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الهيكل المالي للبنك التجاري :

يقصد بالهيكل المالي، الموارد المالية للبنك واستخدامها، أو ما يسمى بالميزانية والميزانية هي عبارة عن مرآة لحلة المؤسسة في لحظة زمنية معينة وتلتزم البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الأخرى، بإعداد ونشر ميزانيات دورية لها تبين فيها الموارد المتوفرة لديها، وأوجه استخدام هذه الموارد.

وتنقسم ميزانية البنك التجاري إلى قسمين: قسم الأصول وتسجل فيه كل العناصر التي تجعل البنك دائنا أي حقوق البنك، وقسم الخصوم وتسجل فيه كل العناصر التي تجعل البنك مدينا أي ديون البنك.

ويمكن توضيح الشكل العام لميزانية البنك من خلال الجدول الموضح في **الملحق رقم:(02).**

1. خصوم البنك:

1.1.مفهوم الخصوم:

يقصد بالخصوم الموارد المالية أو الديون التي من خلالها يؤمن البنك النقود والسيولة اللازمة لمباشرة نشاطاته. وتلعب خصوم البنك وخاصة الموارد الخارجية منها، دورا هاما في ممارسة البنك لنشاطاته، إذا أن الربحية تتوقف على هذه الموارد، فربحية البنك تعتمد أساسا على حجم استخداماته (أصوله) لأن هذه الأخيرة هي التي تحقق له العوائد والأرباح، إلا أن هذه الأصول مقيدة ومرتبطة بشكل كبيرة بالقدرات المالية للبنك أي بخصومة، لذلك نجد أن ربحية البنك تعتمد على قدراته على الاستدانة، فكلما زادت ديون البنك زادت ربحيته.

2.1. مكونات الخصوم:

يمكن تقسيم خصوم البنك إلى أربعة عناصر أساسية: رأس المال، الودائع القروض من الغير، خصوم أخري.

1.2.1. حساب رأس المال:

يعتبر رأس المال دينا أو التزما على البنك التجاري تجاه أصحابه، ويستخدم هذا المال غالبا في وضع الأساس المادي والفني للبنك.[1]

ويضم حساب رأس المال أربعة بنود وهي: رأس المال الأساسي، الاحتياطات الإرباح غير الموزعة وحسابات أخري.

1.1.2.1. رأس مال أساسي:

يعتبر رأس مال أساسي، أحد أهم مؤشرات متانة المركز المالي للبنك، والثقة التي يحظى بها في القطاع المالي، وهو يتكون من الأموال التي يدفعها المساهمون عند تأسيس البنك.

2.1.2.1. الاحتياطات:

الاحتياطي هو عبارة عن مبالغ يقتطعها البنك من أرباحه الصافية في كل سنة ويحتفظ بها في حساب خاص من أجل تدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين.

3.1.2.1. الإرباح غير الموزعة:

وهي عبارة عن المبالغ التي تمثل الفرق بين الأرباح التي يحققها البنك في سنة ما، والأرباح التي يوزعها فعلا على المساهمين.

4.1.2.1. خصوم أخرى:

ويشمل هذا البند، عددا من الحسابات الخاصة والمتنوعة، ومن ذلك بعض الأنصبة الغير موزعة على المساهمين، والديون المعدومة لصالح البنك.....الخ.

2.2.1. الودائع البنكية:

تعد الودائع أكثر عناصر الخصوم أهمية من الناحية الاقتصادية وأكبرها حجما، فهي تشكل الجانب الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنك والتي يعتمد عليها في ممارسة نشاطاته.

3.2.1. القروض من الغير:

يعتبر الإقراض من الغير أحد طرق الحصول على الأموال التي يعتمد عليها البنك وتتزايد أهمية القروض كمصدر من مصادر التمويل بالبنوك بمرور الزمن، ففي الولايات

[1] مصطفي رشدي شيخه، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 135.

المتحدة الأمريكية مثلا: كانت القروض تمثل 2% من مصادر البنوك سنة 1960، فيها ارتفعت إلى ما يزيد عن 20% من الخصوم البنوك في أوائل التسعينات.

وتتمثل هذه القروض في الأموال التي يحصل عليها البنك من البنوك الأخرى (محلية كانت أم أجنبية). أو من البنك المركزي.

4.2.1. خصوم أخرى:

يتميز هذا البند بطبيعة خاصة جدا، فالعناصر التي يشتمل عليها لا يمكن البنك من الاعتماد عليها في خلق الودائع أو الإقراض، وكذلك فهي لا تمثل ديون حقيقية ومؤكدة على البنك مثل عناصر الخصوم الأخرى بل هي عبارة عن ديون احتمالية ومؤقتة فقط.

ومن بين هذه العناصر التي يضمنها هذا البند:

- الأوراق التجارية التي قام البنك بخصمها، ثم إعادة خصمها لدى البنك المركزي أو لدى البنوك التجارية الأخرى؛
- خطابات الضمان التي يصدرها البنك التجاري لمصلحة عملائه؛
- الأرصدة الدائنة المجمدة لصالح البنك، أو مستحقات الضرائب؛
- الفوائد المستحقة لبعض المودعين؛
- النفقات التي استحقت على البنك ولكنها لم تدفع بعد، مثل الأجور والمكافآت المخصصة لعمال البنك.

2. أصول البنك:

1.2. مفهوم الأصول:

يهدف البنك التجاري أساسا لتحقيق الربح، ويرتبط هذا الهدف بجانب الأصول حيث يحقق التوظيف وتعدد الاستخدامات، وبتالي تحقيق الدخول والعوائد، فأصول البنك هي عبارة عن أوجه الاستخدام التي يوظف فيها هذا الأخير موارده، وتتفاوت أصول البنك تفاوتا كبيرا من حيث:

- السيولة: أي هدى سهولة وسرعة تحويلها إلى نقود سائلة.
- الربحية: أي القدرة على توليد عائد.

ويلاحظ في هذا الإطار وجود علاقة عكسية بين السيولة من جهة، والربحية من جهة أخرى، فكلما زادت درجة السيولة قلت الربحية والعكس صحيح، حيث نجد مثلا أن الأرصدة النقدية الحاضرة تتميز بدرجة سيولة عالية جدا، ولكنها لا تدر على البنك أية دخول، في حين أن القروض والسلفيات تحقق للبنك عوائد كبيرة ولكنها تعد من أقل أصول البنك التجاري سيولة.

2.2. مكونات الأصول:

يضم جانب الأصول العناصر التالية: السيولة من الدرجة الأولى، السيولة من الدرجة الثانية، محفظة الأوراق المالية، أصول أخرى.

1.2.2. السيولة من الدرجة الأولى (الأرصدة النقدية جاهزة):

وهي تشمل الأصول عالية السيولة، وعديمة الربحية وتتمثل في :

- الأرصدة النقدية الحاضرة الموجودة في خزينة البنك، والتي تتخذ أساسا شكل أوراق نقدية أو نقود مساعدة أو عملات أجنبية؛

- الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك الأخرى، وكذا الشيكات تحت التحصيل من هذه البنوك لصالح البنك؛
- رصيد البنك لدى البنك المركزي أو ما يسمى بالاحتياطي الإجباري (القانون)، بحيث يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها التي تكون في شكل رصيد نقدي سائل، لدى البنك المركزي، وذلك لحماية حقوق المودعين.

ونظرا لأن هذا النوع من الأصول لا يحقق أي عائد للبنك فأنه لا يجب أن يجمد كثيرا من أمواله في تلك الأصول، لان ذلك يعرضه للخسارة.

2.2.2. السيولة من الدرجة الثانية

وتشمل هذه الأصول مجالات التوظيف قصير الأجل والتي تتمتع بسيولة مرتفعة، بحيث أنها تجمع بين إمكانية تحويلها إلى سيولة في أسرع وقت بأقل نفقة ممكنين من جهة، وتحقيق عوائد من خلا استقلالها من جهة أخرى ومن أهم هذه الأصول ما يلي:

- الأوراق المالية القصيرة الأجل، وأذونات الخزانة التي تتمثل في السندات الدين العام قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة لآجال تتراوح بين ثلاثة أشهر أو سنة، بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة. وتتميز هذه الأوراق والأذونات بأنها سهلة الخصم لدى البنك المركزي؛
- الأوراق التجارية القابلة للخصم، وهي تعتبر من أهم صور الائتمان المصرفي التي تساهم في تمويل التجارة.

3.2.2. القروض:

يعتبر الائتمان منح القروض النشاط الرئيسي الذي يمارسه البنك إضافة إلى قبول الودائع، كما أنه يعتبر الاستثمار الحقيقي الذي يوظف فيه البنك موارده المالية، والذي يهدف من خلاله إلى تحقيق هدفه الأساسي وهو الربح. نظرا لذلك، فإن القروض تعد من أهم أوجه الاستثمار في البنك وأكثرها جاذبية، فهي تحتل الجانب الأكبر من الأصول كما تحتل عائد أنها الجانب الأكبر من إيرادات البنك، وهذا نظرا لارتفاع معدلات العائد المتولد عن القروض مقارنة بمعدلات العوائد التي تحققها باقي الاستثمارات. وتعتبر القروض دينا أو التزاما على الشخص المقترض، في حين أنها أصل من أصول البنك يحصل مقابلها على عوائد من خلال ما يسمى بسعر الفائدة.

4.2.2. محفظة الأوراق المالية:

تحتل الأوراق المالية المرتبة الثانية بعد القروض، من حيث أهميتها كوجه من أوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك التجاري، ويضم هذا البند:

- الحصص والأسهم التي يمتلكها البنك في الشركات باعتباره مساهما فيها. إلا أنه يلعب على هذه الأوراق المالية كون تحويلها إلى السيولة يحتاج إلى وقت وجهد. كما أنها تتميز بالتقلبات الشديدة في العوائد وعدم استقرار قيمتها السوقية، وانطوائها على احتمالات الربح والخسارة، وهذا ينطبق خاصة على الأسهم، أما السندات فهي أقل عرضة لمخاطر تقلب القيمة السوقية، كما أن عوائدها تتميز بالثبات.

5.2.2. أصول أخرى:

يشتمل هذا البند على مجموعة متنوعة من حقوق التي لم ترد في العناصر السابقة ومنها :

- أصول البنك المادية مثل المباني والتجهيزات؛
- أصول الثابتة التي انتقلت ملكيتها إلى البنك، وفاء الديون الغير له؛
- الإيرادات التي استحقت للبنك، ولكنها لم تحصل فعلا بعد؛

- النفقات التي قام البنك بدفعها قبل حلول موعد التزامه بذلك، مثلا أقساط التأمين.

وفي الأخير مما يمكن ملاحظته في الصور التي تأخذ القوائم المالية البنكية، هو تبويبها بشكل متسلسل رقمي تصاعدي متشابهة، غير أنه يختلف من القائمة إلى أخرى وحتى في القائمة ذاتها. حيث أنه ضمن الميزانية ترتب الأصول بشكل متسلسل مرقم متصاعد حسب درجة استحقاقها وانتمائها إلى المجموعات الخمس المكونة لها، في حين ترتب الخصوم هي الأخرى بتسلسل رقمي تصاعدي حسب درجة سيولتها وانتمائها للمجموعات الخمس المكونة لها، ويتشابه الترقيمان غير أنهما يختلفان في محتويات أو مكونات الحسابات الخاصة بهما.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية المكونة للقطاع المالي:

في هذا الإطار يمكننا أن نميز البنك المركزي من جهة، باعتباره مؤسسة مالية ذات أهمية خاصة كما أنه يأتي في قيمة القطاع البنكي، وبين باقي المؤسسات المالية من جهة أخرى.

1. البنك المركزي:

1.1. تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، والتي تترأس نظامها النقدي وتشرف عليه، وتتحكم في البنوك العامة فيه.[1] ويتمثل الهدف الأساسي للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

2.1. وظائف البنك المركزي:

يهدف البنك المركزي بالدرجة الأولى إلى تسيير النظام النقدي، والأشراف على مختلف أوجه النشاط البنكي، ولتحقيق هذه الأهداف يضطلع هذا البنك بالقيام بمجموعة من الوظائف الأساسية.

1.2.1. إصدار أوراق النقد(البنكنوت):

كان إصدار النقود في المراحل الأولى لتطور البنوك المركزية، يتم على مستوى العديد من البنوك، إلا أن توسع الأنشطة التجارية بمرور الزمن أظهر الحاجة إلى ضرورة تجانس النقود، ولذلك لجأت العديد من الدول إلى حث
إصدار النقد على بنك واحد وهو البنك المركزي.

2.2.1. وظيفة بنك الحكومة:

بما أن البنك المركزي هو ملك للدولة، فهو يخضع للاحتياجات المالية المباشرة للحكومة، ولذلك فهو يلعب
دور بنك الحكومة ومستشارها المالي،[2] وضمن ممارسة لهذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بما يلي:

- الاحتفاظ بحسابات المؤسسات والهيئات الحكومية؛
- تقديم قروض قصيرة الأجل للحكومة من أجل مواجهة العجز في الميزانية، كما يقدم لها قروض غير عادية
(الحروب أو الأزمات) وتخضع هذه العملية إلى قيود تضعها التشريعات للحد من تمادي الحكومة في الإقراض، وبالتالي تجنب عواقب الإشراف؛

[1] الطاهر لطرش، التقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 11.
[2] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 27

- إدارة الدين العام، من خلال تولي كل ما يتعلق بدفع فوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة؛
- الاحتفاظ باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية والذهب.

3.2.1. وظيفة بنك البنوك:

يعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية، إذ تلجأ إليها عند تعرضها الأزمة في السيولة.

وفي إطار هذه العملية، يقف البنك المركزي من البنوك التجارية من الأفراد والمؤسسات، من خلال منحها قروضا تأخذ عدة صور منها:

- الإقراض المباشر: ويتمثل في إصدار بنك المركزي لنقود ورقية بمقدار القرض ووضعها تحت تصرف البنك التجاري المقترض؛
- إعادة خصم الأوراق التجارية، وأذونات الخزانة، والتي سبق وأن قام البنك التجاري بخصمها للأفراد والمؤسسات، ويحصل البنك المركزي في مقابل هذه العملية على عمولة تتمثل في سعر إعادة الخصم؛
- شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية.

4.2.1. الرقابة على الائتمان والصرف الأجنبي:

تعد الرقابة على الائتمان من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، والهدف من ذلك هو التحكم في حجم النقود التي يمكن أن توجده البنوك التجارية.

كما يقوم البنك المركزي بدور هام في تنظيم عمليات الصرف الأجنبي (تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية أو العكس)، ويتم ذلك من خلال احتفاظه باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وتحديده لأسعار وشروط تعامل البنوك الأخرى في عماليات الصرف بيعا وشراء.

2. المؤسسات المالية:

يتكون القطاع المالي من العديد من المؤسسات التالية التي تتميز كل منها عن الأخرى، وهذا حسب طبيعة الأنشطة التي تمارسها، إلا أنها جميعها تلعب دورا هاما وحيويا في الوساطة المالية، ودفع عجلة التقدم الاقتصادي، ويمكن تطبيق المؤسسات المالية إلى نوعين: مؤسسة بنكية ومؤسسات غير بنكية.

1.2. المؤسسات البنكية:

وتتمثل في الأنواع المختلفة من البنوك، ونذكر ما يلي:

1.1.2. بنوك الادخار:

وتقوم هذه البنوك بتجميع الودائع الادخارية، ويستخدمها في منح القروض عقارية، وتكون في شكل تعاونيات يمتلكها المودعون.

2.1.2. البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية إحدى مكونات الجهاز البنكي التي تخضع للرقابة والإشراف من طرف البنك المركزي، وهي عبارة عن البنوك ذات طبيعة خاصة تميزها عن البنوك التجارية التقليدية.

وتتمحور خصوصية البنك الإسلامي، في أنه يمارس نشاطه طبقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف في المعاملات الاقتصادية، فالبنك الإسلامي" لا يتاجر بالملكية مثل البنوك الأخرى، ولا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، بل يضارب بأمواله وأموال الآخرين (المودعين) في

أساليب الاستثمار المشروعة، والتي يوزع عائدها على كل من أملاك وأصحاب ودائع الاستثمار.

3.1.2. بنوك الاستثمار.

يتمثل النشاط الرئيسي لهذا النوع من المؤسسات، في شراء الأوراق المالية الجديدة التي تصدرها الحكومة أو الشركات، ثم تقوم ببيعها للمستثمرين بأسعار أعلى من أسعار الشراء.

كما قد يقتصر دورها في تولي تصريف هذه الأوراق، دون شرائها، وهذا مقابل حصول على عمولة.

4.1.2. البنوك العقارية:

وتقوم هذه البنوك بالحصول على العقارات، ثم استبدالها بقروض طويلة الأجل للراغبين في الحصول عليها، بحيث تقبل الأوراق المالية كرهن مقابل هذه العقارات.

2.2. المؤسسات غير البنكية:

وتتمثل في المؤسسات المالية المختلفة، ونذكر منها ما يلي:

1.2.2. شركات التأمين:

وهي مؤسسات يقوم نشاطها الأساسي على فكرة التأمين، وفي إطار عملية التأمين التي تمارسها شركة التأمين، يتم إبرام عقد بين هذه الأخيرة والمتعاملين معها يسمي بعقد التأمين، وهو عبارة عن "عقد بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يدفع تعويضا للمؤمن له أو المستفيد، يتمثل في مبلغ التأمين المنصوص عليه في العقد، وذلك في الحالة تعرض المؤمن له أو شيء يملكه للخطر المؤمن منه، كما يلتزم المؤمن له في المقابل بدفع مبلغ معين دفعة واحدة أو على أقساط منتظمة.[1]

2.2.2. مؤسسات الادخار والإقراض:

هي عبارة عن المؤسسات مالية وسطية، تتمثل وظيفتها في تجميع الأموال من عدد كبير من الراغبين الاستثمار(أصحاب الفائض). عن طريق بيع حصص من الأسهم لهم، وتوظيف هذه الأموال في شراء أوراق مالية متنوعة من أسهم وسندات، سواء كانت إصدارات جديدة،أو سبق تداولها.

4.2.2. تجار وسماسرة الأوراق المالية:

يتمثل دور السمسار في التوسط بين بائعي ومشتري الأوراق المالية، من خلال البحث عن المشتري وبائع الورقة المالية وإتمام الصفقة بينهما، ويحصل مقابل ذلك على العمولة نظير الجهد الذي بذله للتوفيق بينهما.

أما تجارة الأوراق المالية، فدورهم يتمثل في شراء الأوراق المالية لحسابهم، بهدف إعادة بيعها في المستقبل وتحقيق الربح، وذلك مع تحمل مخاطر إمكانية عدم بيع هذه الأوراق.[2]

[1] محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، دار الجامعة، مصر، 1998، ص 345.
[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قريقاص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، ص 14-15.

يتكون القطاع المالي من العديد من المؤسسات التي تتميز كل منها عن الأخرى، وهذا حسب طبيعة الأنشطة التي تمارسها، إلا أنها جميعها تلعب دورا هاما وحيويا في الوساطة المالية، ودفع عجلة التقدم الاقتصادي.

المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى:

وتتمحور هذه العلاقة في دور الإشراف والتوجه الذي يقوم به البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية، حيث يعد هذا الدور أمرا مهما للطرفين، بحيث يهدف إلى تحقيق الاستقرار في السوق النقدي، وهو ما يسعى إليه البنك المركزي، كما يحمي البنوك من المنافسة الهدامة.

1. علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

ومن بين المجالات الأساسية التي تشملها عملية الإشراف والتوجيه، حجم رأس المال الملائم، معدلات الفائدة على الودائع، وسياسات الاستثمار...الخ، إلا أن أهم مجال يتصرف إليه البنك المركزي في عملية إشرافه على البنوك التجارية، هو التحكم في قدرة الأخيرة على الائتمان، ومدى توسعها في ذلك.[1]

ويعتمد البنك المركزي في القيام بذلك على ثلاثة أدوات رئيسة تهدف إلى تأثير في كمية الائتمان ونوعه وسعره، وتتمثل هذه الأدوات في: تعديل سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتعتبر أدوات كمية لأنها تؤثر على كمية الائتمان.

2.علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المالية الأخرى:

تتمحور العلاقة البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي، في المنافسة التي تنشأ بينها في ظل تداخل الوظائف و النشاطات التي تمارسها كل منها، ففي إطار العولمة التي عرفها القطاع المالي شهد هذا الأخير دخول المؤسسات المالية الغير بنكية مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات كمنافس قوي للبنوك التجارية في المجال الخدمات التمويلية، مما أثر على دور هذه البنوك في مجال الوساطة المالية، وأدى إلى انخفاض حصتها من السوق المالي في الدول الصناعية الكبرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا انخفضت حصة البنوك من 56% إلى 42% عام 1991،[2]كما انخفض نصيب البنوك التجارية في التمويل الأصول المالية الشخصية في نفس البلد من 50% إلى 18% في الفترة مابين 1980 و1995، في حين ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير البنكية إلى ما تحصل عليه الشركات من تمويل، من 25% إلى 16% عام 1983.[3]

ويمكن تلخيص أهم أوجه التنافس بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية فيما يلي، حيث:

- تنافس البنوك مع شركات التأمين، من أجل الحصول على مدخرات أصحاب الفائض المالي(تجميع المدخرات) من جهة، وكذا على تمويل الوحدات ذات العجز المالي من جهة أخرى. ومن خلال تقديم خدمات الإقراض وشراء الأوراق المالية لتلك الوحدات.
- كذلك تشكل البنوك الإسلامية قوى تنافس كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية، نظرا لما تحصل عليه من ودائع الأفراد، وكذا تمويلها لمختلف المشاريع، وقد أدت هذه المنافسة ببعض البنوك التجارية إلى إنشاء فروع تابعة لها تقوم بالتعامل بنفس مبادئ وأسس البنوك الإسلامية.

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 37.
[3] طارق مصطفى عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص، 223.

- كما تتنافس البنوك التجارية أيضا مع المؤسسات المالية التي تعمل في مجال الأوراق المالية (كالسماسرة مثلا)، حيث تقوم هذه الأخيرة باستثمارات مباشرة في الأوراق المالية، وبذلك فهي تتنافس الطريق غير المباشر للاستثمارات الذي تسلكه البنوك التجارية من خلال تجمع المدخرات، تم تحويلها إلى استثمار. إذ نجد أن المدخرين يلجئون إلى الاستثمار المباشرة من خلال الحصول على أوراق مالية وخاصة في حالة ما إذا كان العائد على الأوراق المالية الأولية، أعلى من العائد على الأوراق المالية الثانوية التي تصدرها البنوك مثلا، (وبنفس درجة المخاطر).

بزيادة المنافسة وتطوير الخدمات، فهناك علاقة كبيرة بين البنوك التجارية والبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى، كما تتمحور علاقة البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي، في المنافسة التي تنشأ بينها في ظل تداخل الوظائف والنشاطات التي تمارسها كل منها.

خلاصة الفصل:

تعد البنوك التجارية العمود الفقري في تمويل الاستثمار الوطني، من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها للأعوان الاقتصاديين ذوي العلاقة المباشرة بها من مقرضين ومقترضين ومساهمين. ويمكن قياس فعالية هذه البنوك في أي اقتصاد كان بعنصرين أساسيين، فأما العنصر الأول فيتمثل في مدى قدرة هذه البنوك على تعبئة الموارد المالية خاصة تلك المتأتية من الإصدار النقدي، أما العنصر الثاني فإنه يتمثل في مدى قدرة هذه البنوك على تخصيص الأموال القابلة للإقراض والاستثمار وفق أفضل الصيغ الممكنة. غير أن هذه العملية تتطلب وجود بيئة ذات هيكلة مناسبة وتنظيم اقتصادي ملائم تتحدد فيه الأداء وفق قانون القيمة، مما يسمح للبنوك التجارية بالتمتع بحرية الحركة واستقلالية قراراتها. حيث تخلق كل هذه المميزات أداء مهنيا عاليا لهذه البنوك بواسطة استغلال كل الطرق والأساليب المتاحة.

لذلك ظهرت الحاجة الملحة لتبني نظام فعال لرقابة على عمل ونشاط البنوك التجارية، من أجل الوصول إلى إمكانية تقييم ناجح لأدائها بطريقة سهلة وسريعة، حتى تضمن بقائها واستمراريتها.

مقدمة الفصل:

تعمل البنوك عامة والبنوك التجارية كغيرها من المنشات الاقتصادية في بيئة تنافسية تتسم بعدم الاستقرار، لذلك فهي دائما تسعى إلى العمل على استمرارية والبقاء، والذي لن يتسنى لها ذالك إلى من خلال قيامها برقابة المستمرة على أدائها، وتكمن هذه الرقابة في تقييم الدوري لمختلف نشاطاتها، باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة بإجراء عملية التقييم بشكل واضح يعكس الوضعية المالية لهذه البنوك بصدق.

تتمكن هذه البنوك من خلال تقييم أدائها، من استخلاص نقاط الضعف فيه حتى يتم تفاديها ونقاط القوة ليتم تعزيزها، لاستخدامها في عملية التخطيط المستقبلي لأدائها، كما تساعد هذه العملية البنوك التجارية على تقييم السياسات التي سبقا لنا تبنيها، وهل تتماشى وتطلعاتها وأهدافها أم يجب مراجعتها وتغيرها.

مما سبق نرى بأنه سيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يتعرض المبحث الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء بصفة عامة، أما المبحث الثاني فكان للحديث عن مؤشرات الأداء الخاصة بالبنوك التجارية وسلوك العملاء وأخيرا المبحث الثالث الذي خصص لتشخيص الحالة المالية للبنوك.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء:

يعتبر الهدف الرئيسي من عملية تقييم الأداء هو إعطاء العاملين تغذية عكسية عن مدى كفاءتهم في القيام بواجباتهم الوظيفية وكذلك توجيههم في تطوير أدائهم مستقبلاً.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأهميته:

نظرا لتعدد مفاهيم الأداء سوف نحاول في هذا المطلب وضع أهم التعاريف ثم عرض أهمية الأداء وذلك من خلال:

1. مفهوم وأهمية الأداء:

هنالك عدة تعاريف أعطيت لمصطلح الأداء وقمنا باختيار مفهوم شامل يوضح المعنى الحقيقي لمصطلح مع إبراز الأهمية الكبيرة له.

1.1 مفهوم الأداء:

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، ومن بين المصطلحات التي لم تلق تعريفا واحدا وشاملا مصطلح الأداء وهناك من يستخدم مصطلحات كالكفاءة، الفاعلية، الإنتاجية لتعبير كالمراد فات له.

فأصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة performer التي تعني العطاء، وذلك بأسلوب كلي، وبعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظة performance وأعطتها معناها.

ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي:" أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف من قبلها ".

الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف أما الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك.[1]

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما: الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف، أما العنصر الثاني فهو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لتحقيقها.

ويرى بعض الباحثين أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، بل تجديده في استمرار وتطويره، بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد، والشكل يوضحه **الملحق رقم (03)**

تشير التوجهات العامة في الفكر الإداري إلى أن مفهوم الأداء ذو أبعاد شمولية، لذلك فان التوجهات الحديثة تنطلق من خمسة أطر هي:

- النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها؛
- النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها؛
- منطلقات النظرة المستندة إلى الموارد؛
- البعد البيئي الداخلي والخارجي للمنظمة؛
- من خلال النظم وكذلك من خلال المفهوم الشمولي.

1.2 أهمية الأداء:

تولي منظمات الإعمال للأداء أهمية كبيرة، وتضع ذلك من خلال مناقشة الأداء في إطار ثلاثة أبعاد رئيسية نظريا، تجريبيا، وإداريا.

فمن الناحية النظرية يمثل الأداء مركز الإدارة الإستراتيجية، حيث تحتوي جميع المفاهيم الإدارية على مضامين ودلالات تختص بالأداء سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء يمثل اختبارا زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة.

ومن الناحية التجريبية فان أهمية الأداء تظهر من خلال استخدام أغلب دراسات ولبحوث الإدارة الاستراتيجة لاختيار الاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها.

أما الأهمية الإدارية فإنها تظهر واضحة من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المنظمات بالأداء ونتائجه، والتحولات التي تجري في هذه المنظمة اعتمادا على نتائج الأداء.

[1] Abdelatif Khenrakhem,La dynamique du control de gestion Dunod,2ed France,1976,p310-311.

ومن هنا نستطيع القول بأن للأداء أهمية كبيرة يجب مراعاتها والحرص عليها وخاصة عند محاولة الوصول إلى أفضل النتائج.

المطلب الثاني:مفهوم تقييم الأداء وأهميته:

لا شك أن المصلحة العامة تقتضي بأن يعهد بالوظائف إلى الأكفاء من العاملين القادرين على النهوض بأعباء هذه الوظائف والارتفاع إلى مستوى مسؤولياتها، وإهدار ذلك المبدأ يعني إهدار الإمكانيات البشرية المتاحة وسوء استغلالها.

1. مفهوم تقييم الأداء:

تناولت العديد من المؤلفات مصطلح تقييم الأداء حسب وجهة نظر كتابها ومجلات اهتمامهم، ونذكر من أهمها التعريفين الآتين:

التعريف الأول: "يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة مقياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدد سلفا وتقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف على أهميتها للإدارة"، وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة.[1]

التعريف الثاني: تقييم الأداء هو مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعال باستخدام مؤشرات محددة، وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح هذا القصور، وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة هي في العادة ما تكون سنة واحدة[2].

من خلال التعاريف الواردة يمكننا استنتاج تعريف شامل لتقييم الأداء على أنه: "نظام في المشروعات العامة يجب أن يهدف إلى الكشف على ثلاثة أبعاد رئيسية:

- مدى الفعالية، وينصرف هذا التقييم إلى المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المحددة.
- مدى الكفاءة بتحليل الناحية الوظيفية في الوحدة الإنتاجية من حيث كفاءة استخدامها للموارد المتاحة.
- مدى إمكانية التطور من خلال فحص النظم والأساليب والتقنيات الإدارية والفنية المطبقة في المشروع[3]

ويمكن توضيح عملية تقييم الأداء من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): الأداء مفهوم متعدد الأبعاد

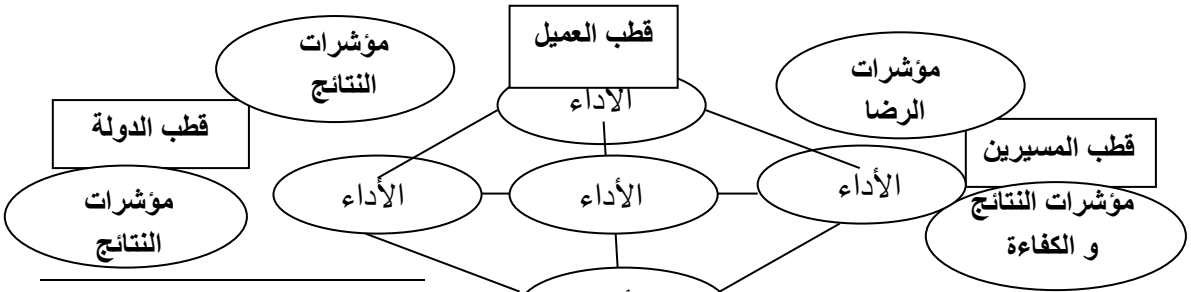

[1] السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الإعمال، دار[illegible]كة العربية السعودية، 2000، ص38.

[2] شريف باشا، احمد عيسوي حامد، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العراق، 1983 ، ص 06.

[3] علي خليفة الكوادي، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، مؤسسة بيروت للتحليل، لبنان، 1983، ص126 - 127.

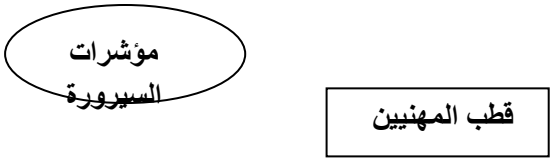

المصدر:

Pierre voyer,laperformence ,stiation persent et perspective davenir,(conference a IIGFIE5/12/2001).
(www.IGVqubec.com/activities/pvoyager.PDH).p13

.

2. أهمية وشروط تقييم الأداء:

ان كانت منظمة الأعمال خاصة أو عامة فإنها تهدف إلى الربح ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك تقييم جيد وفيما يلي بعض النقاط الخاصة بأهمية وشروط تقييم الأداء.[1]

- يجب على منظمات الأعمال المواجهة والتزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة وإشباع دوافعهم؛
- يعتبر تقييم الأداء أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المنظمة؛
- يجب أن يكون أداء المنظمة جيد حتى تصبح شرطا أساسيا لتامين بقاء المنظمة في بيئة تنافسية؛
- تسمح مؤشرات الأداء الجيد بالحكم على درجة أمان المنظمة، لذلك فهي ترتكز على الخطة التمويلية والاستثمارية لها؛
- يؤدي تقييم الأداء الاجتماعي والتنظيمي للمنظمة أن يؤسس الأداء المالي؛
- تحتاج منظمة الأعمال إلى إعداد نظام ليقيم أدائها حتى تكشف عن نقاط القوة والضعف، أي قياس حالة التقدم أو التأخر؛
- إن الأداء المرتفع والجيد للمنظمة يؤدي إلى تحقيق الأهداف ويحقق الإشباع المطلوب، ويقوي دافعية المنظمة وأطرافها، وتؤدي هذه الدافعية بدورها إلى ازدياد الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب.

ومنه نستطيع القول أن تقييم الأداء يعتبر أحد الوظائف المتعارف عليها في إدارة الأفراد والموارد البشرية في المنظمات الحديثة، وهذه الوظيفة ذات مبادئ وممارسات علمية مستقرة.

المطلب الثالث:أساليب تقييم الأداء المالي:

يتطلب التخطيط السليم للتحليل اختيار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه، ويوجد في هذا العنصر عدة أساليب للتحليل نذكر أهمها فيما يلي:

1. أسلوب التحليل العمودي أو السكوني:

يشمل هذا الأسلوب من التحليل دراسة العلاقة الكمية بين البنود أو العناصر المكونة للقوائم المالية البنكية في تاريخ معين.[2]

ويتمثل هذا التحليل في نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية الواحدة إجمالي القائمة نفسها، أو باستعمال نسبة 100% كمؤشر على الإجمالي، ومن ثم التعرف على نسبة كل عنصر إلى الإجمالي، كما يمكننا تحديد بنسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى

[1] سعيد فرحات، مرجع سبق ذكره، ص41-42.
[2] عبد الغفار الحنفي، إدارة المصاريف، دار الجامعة، مصر، 2007، ص 228.

إجمالي مجموعته التي ينتمي إليها،كما يمكن أيضا تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها[1].

2. أسلوب الأفقي أو الحركي:

يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل الحركي ويتم حساب اتجاه التطور القوائم المالية والذي يمثل الفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي وفق المعادلة التالية.

$$\frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$ وتدعى معادلة الأرقام القياسية.

ونتائج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة أو النقصان، وهذه الطريقة أفضل من طريقة مقارنة الأرقام المطلقة عن طريق وضع إشارات موجبة وسالبة لأنها أكثر دلالة، ولكي تستطيع دراسة الاتجاه أي مقارنة قيمة العنصر أو توزيعه النسبي في فترة زمنية معينة مع قيمة نفس العنصر أو توزيعه النسبي ولكن في فترة زمنية معينة أخرى سابقة أو لاحقة أو عدة سنوات متتالية لابد من اختيار سنة الأساس مع مراعاة الاعتبارات التالية:

- الابتعاد عن التحيز الشخصي أي لا تخضع هذه العملية للاختيار الشخصي؛
- اختيارها يتصف بأنها طبيعية، أي لم يمر عليها أي ظروف ايجابية أو سلبية؛
- أن لا تكون سنة الأساس متباعدة أو متقادمة لان عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق، ويمكننا تجاوز هذه المشكلة إن وجدت يجعل سنة الأساس مكون من متوسط بيانات عدة سنوات.[2]

3. أسلوب الميزانيات المجمعة:

يعرف هذا الأسلوب بأسلوب الكتل المالية، حيث يظل أحسن تجميع للأقسام الميزانية البنكية وهو الذي توزع فيه تلك الأقسام حسب أهميتها في المخطط المحاسبي البنكي الوطني، وهو ما يوضحه **الملحق رقم (04)**

حيث يتم بناء تجميعات الميزانية على أساس المعلومات المتوفرة لتساعد المحلل المالي على وضع الميزانية البنكية المجمعة، ويهدف هذا الأسلوب أساس إلى تحليل التوازن المالي للبنك، من خلال معرفة طبيعة نشاطه بدقة مع الأخذ بعين الاعتبار أهم الأرصدة المتولدة عن الميزانية المجمعة.[3]

4. أسلوب الميزانيات التقديرية أو التخطيطية:

يقصد بالميزانية التقديرية الخطة المالية للبنك التي تتكون من تقدير لعناصر الإيرادات المتوقعة وعناصر النفقات المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة، وتستخدم الميزانيات التقديرية أداة للتخطيط والرقابة، ولذا تمثل هذه الميزانيات الخطط التي يسير عليها البنك، ولابد من تحليل الانجاز للتأكد من الوصول للأهداف المبنية في الخطة المالية(الميزانية التقديرية)، فتتم مقارنة النتائج الفعلية مع التقديرات الموضوعة في الميزانية التقديرية للحكم على كفاءة البنك في تحقيق أهدافه.[4]

---

[1] طارق جد العال، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطر، دار الجامعية، مصر،2001،ص39.

[2] منير شاكر وآخرون، التحليل لمالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل الأردن، ط/2، 2005، ص 41 – 42.

[3] de cousrergeus sylmie ،gestion de la banque .dunod,paris.1996.P114.

[4] هشام جبر، إدارة المصارف، الشرعة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 314.

5. أسلوب النسب أو المؤشرات المالية:

بوجه عام تعد النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي، وهي تقوم على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية في شكل نسب مئوية، حيث يتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من التقدير أو من يمثلهم من المحللين بمجموعة من المؤشرات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم المستقبلية، لعل أبرزها المؤشرات التي تفيد في تقييم الأداء والحكم على موجودات البنك في تحقيق الأهداف المخططة لها كذلك المؤشرات التي تفيد في الحكم على المركز المالي للبنك ومقدرته على سداد التزاماته.....الخ.[1]

ومن هنا يتضح لنا مدى أهمية تقييم أداء العاملين من أجل إبراز الاحتياجات التدريبية، وحث العاملين على بذل أقصى مجهوداتهم من أجل أن يحققوا المعايير المطلوبة للأداء الجيد، ومن ثم يثبت أحقيته في المكافآت.

المبحث الثاني: التحليل المالي وماهية العملاء:

تقوم البنوك التجارية بأداء مختلف نشاطاتها وعملياتها المالية التي تعكس أدائها خلال مدة محددة زمنيا، غير انه ولعدم إمكانية استحالة تغيير أدائها المالي الماضي، فان عملية تقييمه يعد خطوة أولى هامة في التخطيط لمستقبل أداء هذه البنوك، ويكون ذلك من خلال طرق عديدة وقع اختيارنا على واحدة منها التحليل المالي كونه أسهلها، أسرعها، أفضلها وأشملها، ويبنى على عدة أدوات وأساليب تتمثل أساس في التحليل الأفقي، العمودي، الميزانيات المجمعة والنسب المالية، وكذلك لا ننسى الدور الأساسي والهام الذي يلعبه العملاء في التأثير على نتائج البنوك.

المطلب الأول:التحليل المالي أهدافه واستعمالاته:

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

1. مفهوم التحليل المالي:

يعني التحليل اصطلاحا تجزئة الكل إلى مختلف أجزائه أو عناصره لفحصه ودراسته أما فيما يتعلق بالتحليل المالي فقد تم وضع العديد من التعاريف التي تطرقنا إليها وسنذكر أهمها:

- يعرف التحليل المالي بأنه:"الدراسة المنهجية باستعمال أدوات ووسائل ومعلومات محاسبية ومالية للبنك، من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية، الحالية والمستقبلية الناتجة عن الوضعية المالية والأداء".[2]
- يعد أيضا:"عملية دقيقة ومدروسة تسعى لتعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضا تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عملية التخطيط واتخاذ القرارات".[3]
- كما يعرف أيضا أنه عملية الفحص الشامل للبيئة المالية للبنك التجاري خلال عدة دورات، عن طريق دراسة البيانات والقوائم المالية دراسة مفصلة، لفهم مداولاتها ومحاولة تقدير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات التي هي عليها".[1]

---

[1] أيمن السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، لأغراض تقييم مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص312.

[2] Depllens george,Jarbarj Jean-Pierre, gestion financiere.sersy10 edition, France, 1990,P51.

[3] فلاح حسن حسني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، الأردن، 2000، ص 236.

من خلال ما سبق يمكننا القول بان التحليل المالي هو مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية البنكية، وتحليلها وتفسيرها التي يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز البنك التجاري المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضا في تقييم أداء البنك وكشف الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل.

2. محددات التحليل المالي:

يتحدد التحليل المالي بمجوعة من العوامل تتمثل في:

- مدى توفر المعلومات والبيانات الدقيقة الكافية والملائمة لعملية التحليل؛
- مدى صحة الملاحظات والاستنتاجات التي توصل إليها المحلل المالي؛
- مدى قدرة وكفاءة ومهارة وخبرة المحلل المالي في عملية التحليل المالي، ذلك أن المحلل غير كفء وغير ماهر قد يعطي نتائج عكسية، كذلك الشأن في مدى رغبته واستعداده في أداء عمله؛
- مدى أهمية القرارات التي يتوقف اتخاذها على نتائج عملية التحليل المالي؛
- مدى تطبيق القواعد المحاسبية السليمة بموضوعية في القوائم المالية يعرض التحليل المالي لجملة من العقبات أو المعوقات منها ما يتعلق بالقوائم المالية، مثل إغفالها لقيمة الموارد البشرية وخيراتهم ضمن بنودها، بالإضافة على وقت إعدادها والذي يكون في موعد ثابت ولا تعكس فعليا فترات النشاط المتعاقبة للبنك التجاري.

وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

3. أهداف واستعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المصرف واتخاذ القرارات الخاصة وله كذلك بعض الأهداف التي يجب مراعاتها.

1.3. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة في:

- معرفة المركز الائتماني للمؤسسة وكذلك تحديد مركزها المالي؛
- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها؛
- تحديد القيمة المالية الاستثمارية للمؤسسة، والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المؤسسة الفعلي في السوق؛[2]
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري؛
- تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياستها المالية؛
- تحديد فعاليه وجدوى كل استثماري في كل نشاط؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائدة؛

[1] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ،2000، ص159.

[2] خالد الراوي، التحليل لمالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط/1، الأردن، 2000، ص16.

- تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسئولين في كل المواضع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي؛
- توجيه أصحاب الأموال الراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع في كل مجال؛[1]
- إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي يستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعيه تطبقها المؤسسة.[2]

2.3. استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات لموضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، ولهذا يمكن استعمال التحليل المالي لأغراض متعددة أهمها:

1.2.3. التحليل الائتماني: Cridit Analysis

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقديم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، والإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب.

2.2.3. التحليل الاستثماري:Investement Analysis.

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات، ولهذا الأمر أهمية بالغة بجمهور المستثمرين من أفراد المؤسسة بنصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل قدرات تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها الاستثمارات في مختلف المجالات.

3.2.3. تحليل الاندماج والشراء:Marger & Acqustion Analysis.

ينتج عن هذا الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما.

وفي حالة رغبة المؤسسة شراء أخرى، تتولى الإدارة المشتراة عملية التقييم، فتقم القيمة الحالية المؤسسة المنوي شراؤها، كما تقرر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية البائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.[3]

4.2.3. تحليل تقييم الأداء:Performance Analysis.

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال، أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر، أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل:الإدارة، المستثمرين، والمقترضين.

5.2.3. التخطيط:Planing.

[1] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، الأردن، 2000، ص 166-167.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط/1، الأردن، 2008، ص88.

[3] أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، ط/1، الأردن، 2005، ص167.

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمر ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع الاسترشاد بالأداء السابق لها. وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقرير الأداء المتوقع.[1]

6.2.3. الجهات الرسمية:

تقوم الجهات الرسمية الممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الإغراض التالية:[2]

- احتساب ضريبة الدخل المستحق على المؤسسة؛
- التسعير لإنتاج المؤسسة أو خدماتها؛
- متابعة نمو وتطور المؤسسات وخاصة الصناعية منها.

7.2.3. الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.[3]

إذن متى ما تحققت الفائدة المرجوة لهذه الجهات أو الفئات من التحليل المالي والتي تمثل العناصر الداخلية للنظام الاجتماعي الذي يتفاعل مع بيئة المؤسسة فكلما زادت قيمة الإفادة من التحليل المالي لهذه الجهات أدت إلى زيادة أهميته وفاعليته.

المطلب الثاني: ماهية سلوك العملاء

قبل أن نتعرف على مفهوم سلوك العميل الذي يختلف من مفكر إلى أخر نعرف العميل بحد ذاته وبهذا الصدد يري كاسر ناصر أن " العميل هو ذالك الشخص العادي أو الاعتباري الذي يقوم بشراء السلع والخدمات من السوق لاستهلاكه الشخصي، أو لغيره بطريقة رشيدة في الشراء أو الاستهلاك"[4]

1. تعريف سلوك العميل:

أما سلوك العميل فمن أهم التعاريف الذي أعطاها له مختلف المفكرين والكتاب نذكر منها:

- **تعريف1:** " سلوك العميل هو أنمط الذي يتبعه العميل في سلوكه بالبحث أو الشراء أو الاستخدام أو التقييم
لسلع والخدمات و الأفكار التي يتوقع أن تشبع حاجته و رغباته ".[5]
- **تعريف 2:** يعرفه هاوارد HAWARD " على أنه عبارة عن مجموعة من التصرفات التي يتبعها الإفراد للحصول على السلع والخدمات واستعمالها بما في ذالك الإجراءات التي تسبق هذه التصرفات وتحددها ".[6]

2. أهمية دراسة سلوك العملاء:

---

[1] :أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق، ذكره، ص168.

[2] مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط/2 ،2006، ص13.

[3] عليان الشريف،رشاد العصار، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 152.

[4] كاسر ناصر، سلوك المستهلك، دار الحامد،الأردن، 2006، ص 96.

[5] طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال: الأساسيات والتطبيق، مكتبات الأهرام، مصر، 1998، ص95.

[6] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة التسويق، مفاهيم وأسس،دار المناهج، الأردن،2006،ص57.

إن التعرف على سلوك العميل و الإلمام بمختلف نواحيه يحقق عدة فوائد ومزايا لمختلف الإطراف، المستهلكين و مسئولي البنوك والتي نبينها في ما يلي:[1]

1.2.أهمية دراسة سلوك العميل بالنسبة للعملاء:

تساعد العميل على التبصر في فهم عملية شرائه واستهلاكه لسلع والخدمات، وبالخصوص في معرفة ماذا يشتري ولماذا وكيف يحصل عليها ؟

كما تساعده على إدراك العوامل أو المؤثرات التي تؤثر على سلوكه الشرائي والاستهلاكي والتي تجعله يشتري أو يستهلك سلعة أو علامة أو خدمة معينة.

2.2. أهمية دراسة سلوك العميل بالنسبة لمسئولي البنك:

إن دراسة سلوك العميل تساعد مسئولي البنوك في الميادين التالية:

1.2.2.اكتشاف الفرص التسويقية:

في ظل المنافسة القوية التي تشهدها الأسواق، يمكن للبنك أن يستفيد من الفرص التسويقية * المتاحة أمامه في السوق بهدف تحقيق التكيف مع المحيط، وعموما توجد فرص تسويقية في الحالات التالية:

- عرض خدمة ما بكمية شحيحة؛
- عرض خدمة موجودة بطريقة جديدة وراقية؛
- عرض خدمة جديدة.

2.2.2. تقسيم السوق:

الهدف من تقسيم السوق هو تجزئة السوق إلى مجموعات أو قطاعات متميزة من العملاء الذين يتشابهون داخل كل قطاع ولكنهم يختلفون من قطاع للأخر، ويمكن للبنك أن يختار واحدة أو أكثر لتكون سوقه المستهدف ويمكن أن يعتمد البنك على عدة معايير في تقسيمه لسوق مثل المعايير النفسية والسلوكية ومما لاشك فيه أن البنوك مطالبة بتحليل سلوك العملاء والإلمام بخصائصهم والتعرف على احتياجاتهم ورغباتهم وسلوكهم الاستهلاكي بصفة منتظمة حتى يضمن بقاءه ونموه في السوق.

3.2.2. تصميم الموقع التنافسي لخدمات البنك:

في هذا الصدد يلجأ البنك إلى الوسائل الإعلامية أو أي وسيلة أخرى لإخبار العملاء عن مدى تميز منتجاته بصفات معينة قادرة على إشباع حاجتهم ورغباتهم أحسن من غيرها في البنوك الأخرى ولن يتم ذلك إلى بالفهم الكامل والدقيق لسلوك قطاعه المستهدف.

المطلب الثالث: أنواع العملاء وخصائصهم:

تختلف خصائص العملاء من عميل للأخر لذلك وجب تحديد مختلف الأنواع وكيفية التعامل مع كل نوع على حدا.

1. العميل الصامت:

يمتاز العميل الصامت بالخصائص التالية والتي تجعل منه أصعب أنواع العملاء:

- يصعب معرفة ما بداخله؛

[1] حمد الغدير، رشاد الساعد، سلوك المستهلك، زهران للنشر، الأردن 1997، ص 11-12.

*الفرصة التسويقية: هي حاجة ورغبة المشتري التي يجد فيها البنك احتمال كبيرا يستطيع بموجبه أن يحقق ربحا عن طريق إشباعه لتلك الاحتياجات.

- واثق من نفسه وخجول؛
- لا يحب الاختلاط بالناس؛
- لا يفضي إليك بشيء عن العمل أو خارجه؛
- هادئ الطباع ولا تظهر عليه انطباعات؛
- لا يظهر اعتراضاته أو رضاه.

ولذلك على موظف البنك أن لا يأخذ صمته علامة لرفض أو القبول ويحتاج إلى إجابة وذالك بإغتراق جدار الصمت لديه بأسئلة.

2. العميل الثرثار:

ويتميز هذا العميل بالخصائص التالية:

- الكلام لا ثمن لديه؛
- غير منطقي في الرد والحديث؛
- يشرك الغير في حديث يخص العمل؛
- يتصرف عكس العميل الصامت.

ولذلك يحتاج هذا الصنف إلى لباقة خاصة من موظف البنك للإدارة دفة الحديث.[1]

3. العميل المجادل:

وهو أحد العملاء الذين لديهم هواية إثارة المشاكل من خلال مقاطعة الموظف ومناقشته في كل كلمة ويتميز بـــ:

- انخفاض الذكاء والهروب من المخاطر؛
- السلبية في عرض وجهة نظره؛
- عدوانية وسهل الغضب؛
- يعتقد دائما بسلامة أرائه؛

ويجب على موظف البنك أن يأخذ من ناحيته الصبر والأناة في التعامل مع هذا العميل مع التأكد على الإقناع عن طريق إبراز أدلة وبراهين حقيقة.

4. العميل المتشكك:

ويتميز هذا العميل بما يلي:

- لا يأخذ أقوالك قضية مسلما بها؛
- غير لبق ولا يثق بالموظف أو بالبنك؛
- لا يصدق أقوالك بسهولة؛
- يظن أن موظف البنك ينصب له كمين في كل كلمة وفي كل عرض.

ولذلك يحتاج هذا العميل منك أن تقدم له باستمرار دليلا على صدقك قي شكل مستند أو تنفيذ وعد، وفي الكثير من الأحيان يلجا البنك إلى تقديم ضمانات التسليم أو عدم تغيير السعر لضمان الحصول على ثقة هذا العميل.[2]

5. العميل المتردد:

ويتميز هذا العميل بالخصائص التالية:

- يحتاج أن تفكر له؛
- يتخذ القرار بصعوبة؛

[1] عبد الرحمن توفيق، منهج مهارات الخدمة المتميزة، العناية بالعميل، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2004، ص44- 45 .

[2] طلعت أسعد عبد المجيد، كيف تجذب عميلا دائما، الجديد في البيع المتميز، مرجع سابق ذكره، ص88.

- مرتاب ويفتقر إلى الثقة؛
- خجول وشديد القلق.

لذلك يحتاج هذا النوع إلى اقتناص أي فرصة أو إشارة لتفضيله لأحدى الخدمات كما يجب إظهار موظف البنك القدر الكبير من القناعة والتأكيد أثناء رده على هذا العميل.

6. العميل المماطل والمسوف:

يقابلك هذا النوع من الزبائن خاصة عند قيامك بتحصيل أموال البنك المستحقة لديه، ولكن المماطلة في إنهاء العملية البيعة لها وجه آخر، فقد يكون العميل بالفعل لا يستطيع اتخاذ قرار الشراء إما لنقص المعلومات أو لتكوينه الشخصي .

7. العميل العصبي وخشن المعاملة:

هذا النوع من الزبائن يعد كذلك من أصعب أنواع الزبائن لأنه يتميز بما يلي :

- مندفع ويغضب بسرعة؛
- عدواني ومتمسك بآرائه؛
- متوتر الأعصاب ومتصلب الرأي؛
- سريع رد الفعل.

على موظف البنك أن يضع نفسه محل هذا العميل فهدفك جذبه والاحتفاظ به وليس تهذيبه.[1]

8.العميل المندفع:

عند مقابلتك لأحد المسئولين القادرين على اتخاذ القرار الشرائي لا تنسى أنه قد يكون متسرع للغاية في الرفض أو القبول، هذا العميل تلقائي يتعامل بأسلوب رد الفعل و يحتاج من موظف البنك ما يلي:

- أن لا يكون مثير للضجر؛
- أن يجعل رد الفعل السريع في صالحه دوما؛
- أن يكون سريعا في التوقع.

9. العميل المغرور:

يتميز هذا العميل بالخصائص التالية:

- معجب بنفسه ورأيه؛
- يعتبرك منفذا لأوامره؛
- يتجاهل مشاعرك تجاهه؛
- يعتبر وجودك لخدمته الخاصة.

ورغم هذه الصفات التي تجعل هذا العميل يظهر في الكثير من الأحيان على أنه عميل متعجرف إلا أنه من أسهل أنواع العملاء اللذين يصادفونك حيث يميل إلى الإطراء و الاعتداد برأيه، ويناسبه تدخل المجاملة ويحتاج إلى الصبر واللباقة.[2]

المبحث الثالث:مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية:

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، ومن المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في البنوك.

المطلب الأول: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية للبنوك التجارية وخصائصها:

[1] عبد الرحمن توفيق، منهج مهارات الخدمة المتميزة، العناية، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[2] طلعت أسعد عبد المجيد، الجديد في البيع المتميز، مرجع سبق ذكره، ص 89.

يجب على المؤشرات المالية أن يتوفر عليها مجموعة من الأسس، حتى يتم تطبيقها وتحليلها بصورة صحيحة، ومن بين أهم هذه الأسس نذكر منها:

1. الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية:

- أن تتسم المؤشرات بالبساطة والوضوح والابتعاد عن التعقيد، حتى يمكن فهم تلك المؤشرات وتطبيقها وتفسير نتائجها بصور سليمة وواضحة وخالية من الأخطاء؛
- أن تراعي المؤشرات طبيعة النشاط الذي يمارسه البنك التجاري والبيئة التي تحيط به وفي كل الاتجاهات والمستويات؛
- توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحساب المؤشرات المالية إذ من دون توفر تلك البيانات لا يمكن الاستفادة من المؤشرات وبالتالي إخفاق عملية التقييم؛
- أن تكون المؤشرات شاملة لأنشطة البنك التجاري كافة وعدم اقتصارها على جانب أو جوانب محددة، فالتركيز على جانب معين يؤدي حتما إلى نتائج جزئية لا تعبر عن حقيقة الأداء في البنك التجاري؛
- أن تعبر المؤشرات المالية عن خاصية هامة لها التأثير الكبير والواضح في أداء البنك التجاري، وهي تبيان التغيرات الحاصلة في نشاطها مما يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء.[1]

2. خصائص المؤشرات المالية للبنوك التجارية:

من أهم هذه الخصائص:

- أن تبين المؤشرات المالية كفاءة البنك التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد الاتفاق وتنظيم الإيرادات، ويعني هذا أن تعبر المؤشرات المالية عن مدى نجاح البنك في انجاز الأهداف المخطط لها؛
- تمكن المؤشرات المالية البنك التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاءة استغلاله لتلك الأموال بما يعود على البنك بعائد مجزي؛
- تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعة بوصفها أهدافا وحصر الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة والعمل على تلافيها في المستقبل؛
- تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح البنك التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- توضح المؤشرات المالية التزام البنك التجاري بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة؛
- تساهم المؤشرات المالية في تحقيق الرقابة المالية في البنك التجاري بأشكالها، المختلفة، كالرقابة الداخلية والخارجية، وبذلك تعمل المؤشرات على منع حدوث التجاوزات والاحترافيات التي تحصل في نشاط البنك التجاري، مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط؛

[1] :ناصر حمود مرنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصاريف التجارية، دار الصفاء، الأردن، ط/1، 2009، ص54.

- تعمل المؤشرات المالية على تحقيق التخطيط المالي في المصرف التجاري، في ضوء ما توفره هذه المؤشرات من معرفة تامة بالمركز المالي للبنك في الماضي، والحالة التي وصل إليها في الحاضر للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم.[1]

بعد استخدام مدخل النسب المالية (المؤشرات المالية)، من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعا واستخداما في تقييم أداء البنوك التجارية بحكم ما تتوفر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل البنكي بذلك نجد أن المؤشرات المالية في البنوك التجارية.

المطلب الثاني:النسب المالية المتعلقة بالربحية وملاءة رأس المال :

تستخدم النسب المالية في تقييم أداء البنوك التجارية المالي، لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه البنوك عبر مدة زمنية ماضية، وان تبين مدى القصور والشلل الذي أصاب أدائها، غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها التنبؤية، وعلى جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء البنوك التجارية.

1. نسب الربحية:

يهدف البنك التجاري أساس إلى تحقيق اكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب المالية مهمتها قياس كفاءة وفاعلية البنك في توليد الإرباح ذات العلاقة ببعض الأسس كالأصول، الأموال الخاصة، الفوائد.....الخ لان البنك الذي لم يتحصل على أرباح كافية، فان بقاءه لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا.

تعد نسب الربحية من أكثر النسب المالية دلالة على أداء البنك التجاري خلال فترة زمنية محددة، حيث أنها تعكس مدى فعالية البنك في توظيف أمواله في مجالات ذات عوائد مجزية وكبير، وتقاس من خلال العديد من المؤشرات أو النسب المالية.

1.1. معدل العائد على الأموال الخاصة:

يستخدم معدل العائد على الأموال الخاصة كأساس لتحليل ربحية البنك التجاري ويرتبط بمعدل العائد على الأصول والواقعة المالية أو يسمى أيضا بمضاعف الملكية، يتمثل معدل العائد على الأموال الخاصة وكما يوضحه النموذج في أسفله في النسبة بين نتيجة الدورة الصافية وإجمالي الأموال الخاصة، ويمكن بذلك قياس العائد المتولد من توظيف الأموال الخاصة، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل لان ذلك يعني أن البنك التجاري يمكنه توزيع المزيد من الأرباح المحققة على المساهمين أو إضافة المزيد من الأرباح المحتجزة، ويتمثل هذا المعدل بالعلاقة:

- **معدل العائد على الأموال الخاصة = نتيجة الدورة الصافية/إجمالي الأموال الخاصة.**

2.1. معدل العائد على الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك التجاري على توليد الإرباح، من خلال توظيف الودائع التي نجح في الحصول عليها ويحسب بالعلاقة:

- **معدل العائد على الودائع = نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الودائع.**

[1] :ناصر حمود مزنان فهد،مرجع سبق ذكره،ص ص 55،56.

3.1. الهامش الحدي للفوائد:

يفترض بعض المحللين الماليين حساب الهامش الحدي للفوائد أي المدى بين إجمالي الفوائد المستحقة أي المدفوعة على البنك التجاري، وإجمالي الفوائد المكتسبة أي المقبوضة المتولدة من استثمارات البنك نفسه ويمكن اقتراح هذا الهامش في شكل نسبة على النحو التالي:

- **نسبة الهامش الحدي للفوائد =الفوائد المكتسبة /الفوائد المستحقة.**

تشير هذه النسبة إلى عدد المرات التي تغطي فيها الفوائد المكتسبة، الفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه من استثماراته أي من فوائده المكتسبة.

4.1. نسبة الفوائد المستحقة بمتوسط الودائع الآجلة:

يتحمل البنك التجاري فوائد على الودائع ذات الأجل الطويلة والمتوسطة تدفع للعملاء، وتتوقف هذه الفوائد على معدلات الفائدة السائدة من جهة، وعلى مكونات الودائع الآجلة وإجمالي استحقاقاتها من جهة أخرى، تمثل هذه النسبة بالعلاقة التالية:

- **نسبة الفوائد المستحقة بمتوسط الودائع الآجلة = الفوائد المستحقة / متوسط الودائع الآجلة.**

تظهر هذه النسبة ما يحتمله البنك التجاري من مصاريف مباشرة، على شكل فوائدها حصوله على الودائع الآجلة ويتم اخذ متوسط الودائع الآجلة كحل لإمكانية تغيير قيم الودائع لآجلة خلال الدورة المالية الواحدة.

5.1.نسبة الفوائد المستحقة بمتوسط الودائع الكلية:

يدفع البنك التجاري الفوائد لأجله فقط من دون ودائع تحت الطلب، غير أن المحلل المالي، يهتم بقياس تكلفة الودائع الكلية للبنك، للوقوف على الحد الأدنى الذي يجب أن تكون فيه نسبة العائد الذي يحمل عليه البنك لقاء توظيف أمواله توضح هذه النسبة بالعلاقة التالية:

- **نسبة الفوائد المستحقة بمتوسط الودائع الكلية = الفوائد المستحقة / متوسط الودائع الكلية.**

يتم حساب هذه النسبة باستعمال متوسط الودائع الكلية التي يتحصل عليها البنك كحل وسطي ذلك أن الودائع البنكية تتميز بتغيرها من يوم لآخر وحتى في اليوم الواحد، لذا فان حساب هذه النسبة مع الودائع الكلية في اليوم عدة مرات يعد من الأمور الصعبة، فيتم عندها بسط هذه العملية بأخذ متوسط الودائع الكلية كمرجع عن الودائع الكلية.

2. نسبة السيولة:

تعرف سيولة البنك التجاري بأنها مقدار ما يحتفظ به من الأموال النقدية، أو ما يتوافر لها من أصول سريعة التحول إلى نقدية ودون خسائر في قيمتها، لان الغرض منها هو الإبقاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على البنك التجاري دون أدنى تأخر، لذلك يتم استخدام جملة من المؤشرات أو النسب المالية لتقييم كفاءته في إدارة سيولته النقدية والتي سنذكر أهمها:

1.2. نسبة الرصيد النقدي:

تشير نسبة الرصيد النقدي إلى مدى كفاءة البنك التجاري، من خلال أصوله السائلة أي النقدية على تسديد التزاماته من ودائع ومستحقات أخرى.

يتكون بسط هذه النسبة من الأصول النقدية بخزينة البنك التجاري المعني، والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي أو لدى مؤسسات مالية أخرى، أما مقام النسبة فيتكون أساسا من

مستحقات البنك المتمثلة في الودائع والمستحقات لدى البنوك الأخرى يمكن التعبير على هذه النسبة بالشكل:

- **نسبة الرصيد النقدي = (النقدية بخزينة البنك التجاري المعني + الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى / الودائع والمستحق لدى البنوك الأخرى.**

2.2.نسبة الاحتياطي القانوني:

تفرض بعض التشريعات البنكية البنوك التجارية على الاحتفاظ بأموالها بنسبة محددة لدى البنك المركزي، حيث انه وفقا لقانون النقد والقرض في مادته 93 يحق للبنك المركز الجزائري أن يفرض على البنوك الأخرى، أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائدا أولا ينتجها احتياطيا يحسب على بعض أنواع هذه التوظيفات، بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية، ويدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي ولا يمكن مبدئيا أن يتعد هذا الاحتياطي نسبة ثمانية وعشرون بالمائة 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا انه يجوز للبنك المركزي تحديد نسبة أعلي في حالة الضرورة المثبتة قانونيا وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

- **نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/(شيكات وحوالات مستحقة الدفع+مستحق للبنوك الأخرى+الودائع بأنواعها).**

3.2. نسبة السيولة القانونية:

يضع البنك المركزي قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنوك التجارية، منها تحديد نسبة نوعية الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك، وهو ما يعرف بنسبة السيولة القانونية وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

- **نسبة السيولة القانونية = (أصول نقدية+أصول شبه نقدية/[illegible]**

3. نسبة ملائمة رأس المال:

تقيس نسب ملائمة رأس المال نسبة مساهمة أموال البنك التجاري الخاصة من مجموع موارده وتتمثل هذه النسب في:

1.3. نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع:

يهتم المحلل المالي بمعرفة مدى اعتماد البنك التجاري على أمواله الخاصة كمصدر من مصادر تمويله، وعلى مقدرته على رد الودائع التي سبق له الحصول عليها من أمواله الخاصة الممتلكة، وهذه النسبة تحسب كما يلي:

- **نسبة كفاية الأموال الخاصة بالودائع= الأموال الخاصة/إجمالي الودائع.**

2.3. نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة:

تعتبر هذه النسبة مقياسا لهامش الأمان في البنك التجاري لمواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من أمواله المستثمرة وتحسب كما يلي:

- **نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة = الأموال الخاصة/إجمالي القروض الممنوحة.**

3.3. نسبة الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية:

تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المستثمرة،وتحسب على النحو التالي:

- **نسبة الأموال الخاصة للاستثمار في الأوراق المالية = الأموال الخاصة/الأوراق المالية المستثمرة.**

4.3. علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات:

يقصد برأس المال الحر الأموال الخاصة مطروحا منها الأصول الثابتة، وتتم نسبة رأس المال الحر في البنك التجاري إلى استثماراته كي تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار، وتمثل هذه النسبة بالعلاقة التالية:

- **علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات = رأس المال الحر/إجمالي الاستثمارات.**

5.3.نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة:

تمثل هذه النسبة مدى تغطية أموال البنك التجاري الخاصة أصوله الثابتة وتتضح فيما يلي

- **نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة= الأصول الثابتة/الأموال الخاصة.**

4.نسب المردودية:

تعد عملية قياس مردودية النشاطات البنكية معقدة وصعبة، لسببين أساسيين هما يتمثل في تعدد وتشعب عملية تحليل المردودية أي توضيح الإيرادات عبر الكثير من المحاور منها العملاء، النشاطات العادية والاستثنائية والمردودية على مستوى الوحدات والمديريات الفرعية أو شبكات الاستغلال...الخ.

1.4. نسبة المصاريف الذاتية:

تشكل الرواتب والأجور وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى عادة ثاني أكبر رقم من إجمالي المصاريف البنكية،لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الودائع حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي يقوم بها البنك التجاري، وتمثل هذه النسبة بالعلاقة:

- **نسبة المصاريف الذاتية = الرواتب وملحقاتها / إجمالي الودائع.**

2.4. نسبة مردود الاستثمار وتكلفته:

تهدف نسب مردود الاستثمار وتكلفته إلى إبراز الفوائد لخاصة باستخدامات الأموال ومصادرها، أي أصول وخصوم البنك التجاري.

3.4. نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول:

تعتبر الأصول أساس توليد الإيرادات في البنك التجاري، لذا فالإيرادات البنكية المحققة خلال فترة زمنية محددة هي محصلة استغلال أصول البنك التجاري في تلك الفترة.ويمكن بذلك توضيح هذه النسبة بالعلاقة:

- **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.**

كما تعبر هذه النسبة عن سرعة دوران أصول البنك التجاري حتى يتم الحصول على الإيرادات

4.4.نسبة إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول:

تظهر هذه النسبة ما يتحمله البنك التجاري من مصاريف خدماته في ضوء أصوله الموضحة في ميزانيته، أي ما يتحمله البنك من مصاريف لقاء استثمار أمواله، وتمثل هذه النسبة بالمعادلة:

- **نسبة إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول = إجمالي المصاريف / إجمالي الأصول.**

5.4. نسبة نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول:

توضح نتيجة الدورة الصافية بالفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصاريف، وهي تعبر أما عن أرباح آو خسائر البنك التجاري خلال فترة زمنية محددة وهي دورة مالية كاملة.

تتم نسبة نتيجة الدورة الصافية إلى إجمالي الأصول، حتى تعبر عن مدى كفاءة البنك التجاري في استغلال أصوله وتظهر هذه النسبة على النحو التالي:

- **نسبة نتيجة الدورة الصافية إلى إجمالي الأصول = نتيجة الدورة الصافية / إجمالي الأصول.**

6.4.نسبة مردودية الأموال الخاصة:

تعبر هذه النسبة عن مردودية أموال البنك التجاري الخاصة المستثمرة، وهي تكون موجبة آو سالبة على حسب نتيجة الدورة الصافية المحققة في الدورة المعينة سواء كانت أرباح أو خسائر، وتسمى أيضا بمعدل العائد على الأموال الخاصة الذي سبق التطرق إليه في نسبة الربحية وتظهر هذه النسبة في المعادلة:

- **نسبة مردودية الأموال الخاصة = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة.**

التعرض إلى أهم أنواع النسب المالية المستعملة في عملية تقييم أداء البنوك التجارية يمكننا من القول بان أساس فعالية هذه البنوك لا تكمن فقط في تحقيقها لنسب مالية جيدة، بل كذلك في حسن تسييرها ومواجهتها لجملة الإخطار التي تتعرض لها أثناء قيامها بمختلف نشاطاتها.لذلك فالبنوك التي تتمتع بأعلى وأحسن النسب المالية قد تنهار إذا كان النظام رقابة أخطارها غير فعال ويشوبه بعض الخلل.

المطلب الثالث: النسب المتعلقة بالنشاط والتوظيف.

1. نسبة توظيف الأموال:

يعد الاستثمار في الأموال المتاحة للبنك التجاري أفضل حلا من تركها جامدة في الخزينة، كذلك أن استثمارها في شكل قروض أفضل من استثمارها في شكل أوراق مالية لذا تم وضع مجموعة من النسب المالية، للحكم على مدى ملائمة توظيف هذه الموارد المالية وتتمثل في:

1.1. معدل توظيف الودائع:

يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الاستثمارات البنك التجاري إلى مجموع ودائعه وتتمثل هذه الاستثمارات في القروض و الأوراق المالية ويمثل هذا المعدل بالعلاقة التالية:

- **معدل توظيف الودائع = (القروض + الأوراق المالية)/إجمالي الودائع.**

2.1 معدل توظيف الموارد التقليدية:

يقصد بها كل الودائع والأموال الخاصة، واللذان يمثلان في وقتنا الحاضر المصدران الأساسيان للأموال في أغلبية البنوك التجارية ويتم قياس هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

- **معدل توظيف الموارد التقليدية =(القروض+الأوراق المالية)/(الودائع+الأموال الخاصة)**

3.1. معدل الإقراض:

يتفاوت العائد المتولد من الاستثمارات التي يقوم بها البنك التجاري، تبعا لنوع الاستثمارات من القروض والأوراق المالية، بحيث يفوق العائد المتولد من استثمار الأوراق المالية، لعدة أسباب منها غياب الوعي البنكي للتعامل بالأوراق المالية أو زيادة المخاطر المتعلقة بها أو غياب الأسواق المالية في كثير من الدول خاصة النامية منها ويحسب كالأتي:

- **معدل الإقراض = إجمالي القروض/إجمالي الودائع.**

2.نسبة النشاط:

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة البنك التجاري في استخدام أصوله في توليد العوائد، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول البنك ومن أهمها نذكر:

1.2. نوعية القروض الممنوحة:

يقوم البنك التجاري بتقديم أنواع متعددة من القروض، ويمكن تحديد نوعية القروض الممنوحة لمقرضيه من العملاء ومؤسسات مالية، والتي يكون مجموعها معا يساوي نسبة 100% وتضم القروض الممنوحة للعملاء الثلاث النسب الآتية:

- **الديون التجارية/ ديون على العملاء.**
- **قروض أخرى للعملاء/ديون على العملاء.**
- **حسابات عادية مدينة/ديون على العملاء.**

2.2. نوعية الودائع المجمعة:

يتحصل البنك التجاري على أنواع عديدة من الودائع تكون من جهات مختلفة ،كالعملاء، المؤسسات المالية والتي يساوي مجموعها معا نسبة 100% حيث تضم الودائع المعبئة من فئة العملاء أربعة نسب مالية هي:

- **حسابات الادخار تحت الطلب/حسابات دائنة للعملاء.**
- **حسابات الادخار لأجل/ حسابات دائنة للعملاء.**
- **حسابات أخرى للعملاء تحت الطلب/ حسابات دائنة للعملاء.**
- **حسابات أخرى للعملاء لأجل/ حسابات دائنة للعملاء.**

3.2. معدل كفاية العمليات:

يعبر معدل كفاية العمليات عن مدى كفاية العمليات التي يقوم بها البنك التجاري من حيث عدد الموظفين الذين يخدمون الودائع، غير أن استخدام الأعلام الآلي أثر على هذا المعدل، بسبب تقلص عدد الموظفين وكذا العمليات المؤداة وتعويضها أليا، ويوضح هذا المعدل بالمعادلة التالية:

- **معدل كفاية العمليات= إجمالي الودائع/عدد**

4.2. معدلات الدوران:

يقوم البنك التجاري بحساب مختلف معدلات الدوران التالية:

- **معدل دوران القروض القصيرة الأجل والاستثمارات المالية = الفوائد المحصل عليها/القروض القصيرة الأجل والاستثمارات المالية.**
- **معدل دوران القروض طويلة الأجل والاستثمارات المالية = الفوائد المحصل عليها / القروض طويلة الأجل والاستثمارات المالية.**

3. نسبة الاستغلال:

تستطيع البنوك التجارية حساب نسب الاستغلال خلال فترات زمنية محددة قد تكون يومية، شهرية، ثلاثية أو سنوية، حتى تكون على اطلاع مباشرة بوضعيتها المالية الحقيقية

وفي الوقت المناسب غير انه ولكبر حجم المعطيات والأرقام فان أغلبية البنوك تلجا إلى حساب هذه النسب مرة واحدة في السنة أي بعد إغلاق القوائم المالية،كما تسمح هذه النسب أيضا بفهم وإدراك عملية تسيير البنوك التجارية،وتتمثل خاصة في :

1.3. معدل الاستغلال:

يعدل معدل الاستغلال الدليل الأساسي على الإنتاجية الكلية، حيث يعطي فكرة جيدة عن صرامة ودقة عملية التسيير، لأنه يعطي حصة أو نصيب الإيراد البنكي الصافي الممتص من المصاريف العامة ويمثل هذا المعدل بالشكل:

- **معامل الاستغلال = المصاريف العامة / الإيراد البنكي الصافي.**

2.3. نسب الإنتاجية حسب كل عون:

تعد المجاميع الكبرى الممثلة لأصول البنك التجاري من أهم نسب إنتاجية، وكما هو الحال في أنواع النشاط الأخرى، ففي نشاط تقديم الخدمات البنكية تعد اليد العاملة العامل الأساسي المحدد لإنتاجية البنك، وقد تم وضع العديد من النسب لقياس إنتاجية البنك التجاري من أهمها:

- **الإيراد البنكي الصافي / عدد المستخدمين.**

تظهر النسبة متوسط إنتاجية أعوان البنك التجاري.

- **الإيراد البنكي الصافي / مصاريف المستخدمين.**

3.3. نسبة الإنتاجية حسب كل وكالة:

يتم قياس الإنتاجية حسب كل وكالة من وكالات البنك التجاري من خلال النسب الآتية:

- **القروض الممنوحة / عدد الوكالات.**

تظهر هذه النسبة متوسط إنتاجية وكالات البنك التجاري المتعلقة بالودائع المعينة.

وتستعمل أيضا نسبة لقياس إنتاجية الأموال الخاصة :

- **الإيراد البنكي الصافي / الأصول الخاصة.**

4.نسب الهيكلة:

تهتم هذه النسب بهيكل أصول وخصوم البنك التجاري وتتضمن كلا من :

1.4. تركيبة الودائع:

تظهر الودائع كأول بند في جانب الأصول من ميزانية البنك التجاري، ولتركيبة الودائع أهمية ذلك أنها ذات تأثير مباشر على ربحيته، حيث أن الاتجاهات الحديثة لتركيبة الودائع تشير إلى تناقص نسبة الودائع تحت الطلب وازدياد نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير.

2.4. نمو الودائع:

يهتم المحلل المالي بتحليل أرقام الودائع عبر عدة دورات مالية ودراسة منحني نموها، الذي يتأثر بعوامل خارجية يجب أن ينظر إليها على ضوء النمو الكلي للودائع في البنوك التجارية التنافسية، لتقرير ما إذا كان البنك محافظا أو محسنا لحصته أو نصيبه في السوق،كما يجب أن يؤخذ المحلل المالي بعين الاعتبار معدلات التضخم المالي في الفترة المعينة بالدراسة.

3.4. الاستثمارات المالية:

تعد تركيبة محفظة الأوراق المالية مصممة في تقرير فلسفة البنوك الاستثمارية ومدى السيولة لديه، فالاستثمار الكبير في الأوراق المالية المعفاة من الضريبة على الدخل تدل على أنها جزءا كبيرا من الدخل يأتي من استثمارات غير مباشرة في محاولة التضخم الدخل وتقليل العبء الضريبي.

4.4. نسبة هيكلة الإيراد البنكي الصافي:

تعتبر نسبة هيكلة الإيراد البنكي الصافي عن حصة الإيرادات الناتجة من تقديم الخدمات البنكية ضمن الإيراد البنكي الصافي، وتحسب على شكل:

- **نسبة هيكلة الإيراد البنكي الصافي = العمولات الصافية / الإيراد البنكي الصافي.**

لقد تناولنا في هذا المبحث المبسط أهم المعايير المتعارف عليها دوليا كأدوات لقايس الأداء وتحقيق السلامة المصارف وللتعرف على مدى فعالية الحكم المؤسسي وكفاية رأس المال والملاءة المالية والكفاءة الإدارية الداخلية، والتي تتمثل في ربحية المؤسسة وقدرتها على إدارة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وكذا المخاطر الأخرى المرتبطة بالائتمان

خاتمة الفصل:

تعد البنوك التجارية قاعدة من قواعد نظام التمويل المساير والمكمل لنموذج التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال الدور الريادي والجوهري الذي تقوم به، حتى تضمن استمراريتها في تحقيق أقصى الإرباح من جهة ومن جهة أخرى البقاء في سوق المنافسة.

تكون عملية التقييم من خلال تبني أنسب الأدوات والطرق والتي يعد التحليل المالي أنسبها لأنه يعطي فكرة دقيقة وسليمة عن الوضعية المالية للبنك التجاري المراد تقييمه.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الهدف من تحقيق الفعالية والمردودية من النشاط البنكي، سيكون مقترنا أساسا بالمخاطرة التي تمس كافة نشاطاته وإن اختلفا في كيفية معالجتها وتسييرها من بنك تجاري إلى أخر.

البنوك التجارية الجزائرية لا تخرج عن هذه القاعدة لذلك سيتم إسقاط كل ما تم تناوله في الجانب النظري من الفصلين الأول والثاني على واقع بنوكنا وقد تم اختيار كل من البنك الخارجي الجزائري وكذلك بنك التنمية والتنمية المحليةمن خلال دراسة مقارنة بين أدائهما في التعامل مع مختلف العملاء.

مقدمة الفصل:

تحتل البنوك التجارية مكانة متميزة ضمن فعاليات الاقتصاد الوطني، من خلال دورها الريادي المتمثل في كونها حلقة ربط وهمزة وصل بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي، إذ تقوم بخدمة أصحاب الودائع بالمحافظة على أموالهم ودفع فوائد مالية لقاء استعمالها وهو ما يمثل جزءا كبيرا من مصاريفها، كما تتحصل على فوائد مالية لقاء منحها لقروض تخدم احتياجات المقترضين لتمويل مختلف أنشطتهم أو نظير استثمارها لأوراقها المالية.

حتى تضمن هذه البنوك بقائها واستمراريتها ضمن محيط تنافسي، عليها رقابة أدائها من خلال تقييمه بصفة مستمرة دورية، باستعمال العديد من الطرق ومن أهمها التحليل المالي بأساليبه المختلفة من عمودي وأفقي ونسب مالية.

البنوك التجارية الجزائرية لا تخرج عن هذه القاعدة، حيث تم اختيار بنكين عموميين تجاريين هما البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية لتقييم أدائهما من وجهة نظر العميل، ولتمثيل البنوك التجارية الجزائرية لا لأي سبب سوي لتوفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها قوائمه المالية المنشورة في تقارير أنشطتها السنوية.

كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني فتحليل وتقييم أداء البنوك التجارية يجب أن يشمل جانبي الأرباح والمخاطر.

المبحث الأول: دراسة حول البنك الخارجي الجزائري BEA.

يعتبر البنك الخارجي الجزائري ولفترة طويلة أساس العلاقات التجارية الوطنية مع الخارج، وبوابة الاقتصاد الوطني مع العالم باعتباره البنك الوحيد المتخصص في التجارة الخارجية آنذاك. وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نلقي نظرة عامة حول البنك الخارجي

الجزائري.

المطلب الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم البنك الخارجي الجزائري من حيث النشأة والتعريف والهيكل التنظيم التنظيمي.

1. لمحة عن البنك الخارجي الجزائري:

غداة الاستقلال وبعد رفض البنوك الأجنبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر وهذا لاستعمالها لقواعد التدبير الخاصة بالاقتصاد الحر والتي لا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الموجه قامت السلطات الجزائرية بتأميم هذه البنوك وإنشاء بنوك جزائرية بحتة، حتى تتمكن من تحقيق مشاريعها وتلبية حاجيات الفتى الذي يسير ببطء نحو تجسيد أهداف الدولة المسئولة عن حماية مصالح مواطنيها، وفي هذا الإطار تم إنشاء البنوك العمومية التجارية الأولى عن طريق دمج البنوك الأجنبية التي كانت موجودة آنذاك ومن بينها البنك الخارجي.

وأنشأ البنك الخارجي الجزائري بقرار تأمين القطاع البنكي في 01 أكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم 67-204 كمؤسسة عمومية وطنية، وقد ضم هذا البنك نشاط البنوك الأجنبية الآتية:

-القرض الليوني « LE Crédit lyonnais » في 01 أكتوبر 1967.

-الشركة العامة « La Société Générale » في 31 ديسمبر 1967.

-البركلي بنك « Barclays Bank » في 30 أفريل 1960.

-القرض الشمالي « Le Crédit de nord » في 31 ماي 1968.

- في 31 ماي 1968،القرض الصناعي للجزائر والبحر المتوسط:

BIAM « Banque Industrielle de l'Algérie et de la Méditerranée» .

الأمر الذي أخر هيكلة البنك الخارجي إلى غاية 01 جوان 1968 برأس مال يصل إلى 200.000.000 دج.

إن التطورات والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني والقوانين والتعليمات الصادرة من قبل السلطات في ميدان البنوك خلال الثمانينات، أدت إلى تحويل البنك الخارجي من مؤسسة وطنية مسيرة من طرف الدولة إلى مؤسسة ذات أسهم، اتخاذ قرار لتسيير نشاطها وهذا بمقتضى القانون 01/88 الصادر في1988/01/17.

ولقد أصبح البنك يتمتع باستقلالية ذاتية حسب الأمر 01/88، المؤرخ في 1989/06/12،و في سنة 1989 كان رأس مال البنك الخارجي يقدر بـــــ5.6 مليار دج، وفي 2000/06/30 تضاعف ليصل إلى 12.5 مليار دج، ويتمتع البنك بانتشار واسع على التراب الوطني والخارجي، حيث يمتلك شبكة تتألف من 98 وكالة وتربطه علاقات مع 1450 بنك مراسل يمثلون 41 دولة.

2. الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

عرف تنظيم البنك الخارجي عدة تغييرات مست بهيكله وفروعه، حيث كان أول تنظيم للبنك يتكون من:

- مصلحة للأعمال الإدارية؛
- مصلحة المحروقات؛
- المصلحة الخارجية.

استعمل هذا التنظيم إلى غاية 1980، ثم تحول ليشمل إدارتين عامتين مساعدتين، وتسعة إدارات مركزية عملية، وفي سنة 1989 عرف البنك تنظيم ثالث إدارات عامة مساعدة، لكل واحدة منها تنظيمات مركزية.

وما يلاحظ من خلال هذا التنظيم، هو أن البنك يسير وفق التنظيم الحالي الذي بدأ العمل به في 1997 والذي يتماشى مع السياسة الجديدة المتبناة من قبل البنك، والهيكل التنظيمي موضح في **الملحق رقم (05)**

المطلب الثاني:التحليل الأفقي والعمودي للبنك الخارجي الجزائري:

سنقوم في هذا المطلب بعملية التحليل الأفقي والعمودي من أجل الوصول إلى خلاصة دقيقة وواضحة عن عملية التقييم من خلال التعليق على كل أسلوب من هذه الأساليب.

1.التحليل العمودي:

يشمل أسلوب التحليل العمودي دراسة العلاقة الكمية بين البنود أو العناصر المكونة للقوائم المالية للبنك المعني في تاريخ معين، وهو ما يعرف أيضا بالتحليل الساكن أو الثابت، بالاعتماد على الميزانية الأصلية للبنك الموضحة في **الملحق رقم (06)**.

1.1 التحليل العمودي للميزانية:

يظهر التحليل العمودي لميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنوات 2010، 2011 و2012، في جدولين، أحدهما يوضح التحليل العمودي للأصول وثانيهما يبين التحليل العمودي للخصوم.

1.1.1التحليل العمودي للأصول:

يوضح التحليل العمودي لصول البنك الخارجي، خلال السنوات 2010، 2011، 2012 من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (01):ميزانية التحليل العمودي للبنك الخارجي الجزائري.

المبالغ بالدينار الجزائري

الأصول	2010/12/31		2011/12/31		2012/12/31	
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
الصندوق, والبنك المركزي, ومركز الصكوك البريدية	96114488388,30	4,059	118398989906,49	4,490	216259372297,30	9,370
الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية.	13761160798,54	0,581	0.00	0.000	0.00	0.000
الأصول المالية المتاحة في البيع	34793247444,06	1,469	15723509942,18	0,596	11719220,00	0,0005
مستحقات على المؤسسات المالية	1481962382883,30	62,592	1505266031242,50	57,088	1139983259293,11	49,397
مستحقات على العملاء	434608274399,66	18,356	564666803458,62	21,415	580656858621,99	25,161
الأصول المالية المملوكة عند	157881423325,23	6,668	219692295520,78	8,332	190871591663,14	8,270

الاستحقاق						
الضرائب الجارية – الأصول	16125597429,44	0,681	16812964121,80	0,637	18367037425,17	0,795
الضرائب المؤجلة – الأصول	1035615480,22	0,043	1402935745,21	0,053	1351758513,98	0,058
الأصول الأخرى	64420147789,78	2,720	130205724560,37	4,938	94835957265,32	4,109
الحسابات المنتظمة	36410636921,58	1,537	20555152160,74	0,779	22 219958439,21	0,962
المساهمة في الشركات المرتبطة	9467253177,11	0,399	24185286524,13	0,917	23861515793,76	1,033
استثمار العقارات	0.00	0.000	0.00	0.000	0.00	0.000
الأصول الثابتة	20907493307,17	0,883	19626657187,40	0,744	19148724914,70	0,829
الأصول الغير الثابتة	138404904,95	0,005	169165888,72	0,006	191794783,68	0,008
اكتساب الفروق	0.00	0.000	0.00	0.000	0.00	0.000
مجموع الأصول	367626126249,34	100	2636705516258,94	100	2307759548231,36	100

2.1.1. التحليل العمودي للخصوم:

يبين التحليل العمودي لخصوم البنك من خلال الجدول الاتي:

المبالغ: بالدينار الجزائري

الخصوم	2010/12/31		2011/12/31		2012/12/31	
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
البنك المركزي، مراكز الصكوك البريدية	0.00	0.000	0.00	0.000	0.00	0.000
ديون تجاه المؤسسات المالية	1680836352,7	0,070	15461108937,73	0,586	15604849323,99	0,676
حسابات دائنة للعملاء	2016478427368,96	85,168	2182602958293,12	82,777	1846239125888,33	80,001
الديون ممثلة بورقة مالية	40930451532,21	1,728	38759654187,14	1,470	40506183346,14	1,755
الضرائب الجارية- الخصوم	10060642873,37	0,424	12923926998,45	0,490	15037918974,63	0,651
الضرائب المؤجلة- الخصوم	31887154,42	0,001	986774,12	3,742	80842,62	3,503
الخصوم الأخرى	63906800768,59	2,699	82021982572,72	3,110	55211153325,35	2,392
الحسابات المنتظمة	40325632874,00	1,703	42798501106,48	1,623	49045782114,13	2,125
مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف	5682975602,01	0,240	6540905081,33	0,248	6279062165,82	0,272
أموال لدعم الاستثمارات	0.00	0.000	0.00	0.000	0.00	0.000
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	10730407609,63	0,453	9258109745,05	0,351	9417216183,48	0,408
الديون المشروطة	25276520000,00	1,067	67276520000,00	2,551	67276520000,00	2,915

3.1.1 التعليق على التحليل العمودي للميزانية:

يستوجب التحليل العمودي للميزانية أي الأصول وخصوم البنك الخارجي الجزائري رصد أهم الملاحظات الآتية:

- بالنسبة لسنة 2010:

اعتمد البنك الخارجي الجزائري في تمويل استخداماته المالية أي أصوله على حسابات دائنة للعملاء بالدرجة الأولى حيث بلغت 2016478427368,96 دج أي بنسبة 85.16% من إجمالي الخصوم وهي ذات أجل استحقاق مختلف وكذالك تتميز بكونها تحت الطلب مما يلزم على هذا البنك أخذ كل الحيطة والحذر في تعامله مع هذه الأموال.

لكن ما يلاحظ كذلك هو عدم اعتماد البنك الخارجي الجزائري خلال هذه السنة على رأس ماله الاجتماعي وذلك بنسبة الضئيلة جدا لا تتجاوز 1.034% من مجموع الخصوم وبمبلغ 24500000000,00دج، كما يجب الإشارة هنا أن البنك الخارجي الجزائري لا يخصص الأموال كاحتياطات لمواجهة الأخطار البنكية العامة التي بلغت 10730407609,63 دج بنسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز 0.453%.

يقوم بعد ذلك البنك الخارجي الجزائري باستخدام الموارد المالية المحصل عليها في منح القروض للمؤسسات المالية ذات الطابع 1481962382883,30دج لأجل بمبلغ دج أي بنسبة62.592% من إجمالي الأصول وكذلك بنسبة معقولة للقروض الممنوحة للعملاء بلغت 18.356% أي بمبلغ 434608274399,66 دج،كما نلاحظ اختفاء تام للبنك المركزي.

أما بالنسبة للسيولة النقدية المحتفظ بها في الصندوق وكذلك النسبة الأموال المودعة في حسابه الجاري البريدي وكاحتياطي قانوني لدي البنك المركزي بنسبة بلغت 4.059% أي ما يمثل مبلغ 96114488388,30 دج من مجموع استخداماته المالية وكذالك في تمويل أصوله بدرجة أقل، بالإضافة إلى النسب المالية المتبقية التي تمثل نسب مالية ضعيفة جدا لا داعي لذكرها.

لقد حقق البنك أرباح سنوية قدرت بمبلغ 19168656134,04 دج أي بنسبة 0.809% .

- بالنسبة لسنة 2011.

عرفت بنود ميزانية البنك الخارجي الجزائري بعض التغيرات الطفيفة في سنة 2011 في عناصر الأصول والخصوم، هو انعدام الأصول المالية المملوكة للأغراض معاملات التجارية حيث كانت تقدر بمبلغ 13761160798,54دج في سنة 2010 بنسبة 0.581% وهذا ما يؤكد عدم وجود أي معاملات تجارية للبنك الخارجي الجزائري، في حين أن البنك قد خفض من استثماراته في القروض المستحقة على المؤسسات المالية إذ انخفضت نسبته إلى

57.088% أي بمبلغ 1505266031242,50دج على عكس القروض المستحقة للعملاء حيث أن الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق والأصول الأخرى عرفت ارتفاع طفيف إلى المبالغ 219692295520,78دج و130205724560,37دج أي بنسبة 8.332% و 4.93% على التوالي.

أما باقي الأصول فتغيراتها طفيفة لا تحتاج إلى تعليق عليها كما نلاحظ في جهة الخصوم تغيرات مست البعض من بنودها حيث ارتفعت نسبة ديون تجاه المؤسسات المالية إلى 0.586% من إجمالي الخصوم أي بمبلغ 15461108937,73دج مما يدل على أن البنك الخارجي الجزائري قد مدد الإقراض من المؤسسات المالية لتمويل بعض من استخداماته ويظهر هذا الارتفاع من انخفاض نسبة الديون المستحقة على العملاء والتي بلغت 777.82 % أي بمبلغ 2182602958293,12 دج.

وكذلك نلاحظ أن البنك قد بدأ يعتمد شيئا فشيء على رأس ماله الاجتماعي حيث قدرت بـــــــ 76000000000,00 دج أي بنسبة 2.882% إلى إجمالي الميزانية.

حقق البنك نتيجة ايجابية نسبتها من إجمالي الخصوم ضئيلة تقدر ب1.147 % بمبلغ 30260305674,84 دج بارتفاع صغير مقارنة بسنة 2010.

<u>- بالنسبة إلى سنة 2012 :</u>

ما يمكن ملاحظته في سنة 2012 في جانب أصول وخصوم البنك الجزائري الخارجي زيادة في حجم السيولة النقدية في الصندوق وللبنك المركزي ومركز الشيكات البريدية حيث قدر بمبلغ 216259372297,30دج أي بنسبة 9.370% من إجمالي الأصول والذي يفسر بفتح حسابات جديدة بالعملات الصعبة لدي البنك الجزائر وكذلك زيادة على مستوي مستحقاته على العملاء بنسبة 25.161% أي بمبلغ 580656858621,99دج هذا يفسر زيادة الطلب عليها مع انخفاض معدلات الفائدة كما نلاحظ كذلك انخفاض في نسبة مستحقات على المؤسسات المالية بمبلغ 1139983259293,11دج أي بنسبة49.397% ربما لقلة الطلب عليها أو إلى ارتفاع معدلات الفائدة.

في حين نلاحظ على مستوى خصوم بنك الخارجي الجزائري خلال سنة 2012 بالنسبة للبنك المركزي مواصلة الاختفاء وهذا راجع لعدم الحصول على أي قروض من هذه المؤسسات خلال هذه السنة.

كما نلاحظ انخفاض وتقلص مستمر على نسبة حسابات دائنة للعملاء إذ بلغت 1139983259293,11 دج أي بنسبة 80.001% كما نلاحظ انخفاض نسبة التقييم إلى 7.954% أي بمبلغ 1835639,90دج، أما باقي بنود الأصول والخصوم فتغيراتها طفيفة لا حاجة إلى التعليق عليها.

حقق البنك نتيجة دورة ايجابية خلال سنة2012 قدرت بـــــ 35557303381,83دج أي بنسبة 1.540% أي بزيادة معتبرة.

<u>2. التحليل العمودي أو الرأسي لجدول حسابات النتائج:</u>

يظهر التحليل العمودي بالنسبة لكل عنصر من عناصر حسابات النتائج، خلال سنوات 2010، 2011، 2012 للبنك الخارجي الجزائري بإعتمادنا على قائمة الدخل الأصلية للبنك الخارجي الجزائري الموضح في **الملحق رقم (07).**

الإيرادات	2010		2011		2012	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
فوائد الإيرادات المماثلة	30978391216,24	14,95	29610676935,23	14,35	32874176650,33	16,29

الجدول رقم (02): التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري.

عملات	17405742299,07	8,40	19371273056,50	9,39	23513814539,36	11,65
المكاسب الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية	212666703,56	0,10	35120222,45	0,01	267924808,28	0,13
إيرادات الأصول الأخرى	7264084628,20	3,50	15017055936,48	7,28	9018149723,06	4,47
استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة	151325431906,34	73,03	141974508960,99	68,83	136038222094,74	67,44
المكاسب الصافية من الأصول الأخرى	4311278,26	0.002	251840113,76	0,12	551004,33	0,0002
إيرادات استثنائية	0.00	ق غ م	0.00	ق غ م	0.00	ق غ م
المجموع	207190628031,67	100	206260475 225,41	100	201 712 838 820,10	100

النفقات	2010		2011		2012	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
فوائد المصاريف المماثلة	12411723980,65	5,99	14685569114,56	7,11	14757147501,93	7,31
عملات	930286404,90	0,44	1091627178,74	0,52	1387196275,80	0,68
الخسائر الصافية من الأصول المالية المتاحة في البيع	0.00	ق غ م	74057849,64	0,03	35850235,42	0,01
مصاريف الأصول الأخرى	5915660175,70	2,85	7565905697,78	3,66	4984541823,81	2,47
مصاريف عامة للاستغلال	9348567555,75	4,51	13211433648,75	6,40	17226450981,12	8,54
مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات	1063298264,83	0,51	1173732328,87	0,56	1223375250,45	0,60
مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	151934811319,96	73,33	129118894323,80	62,59	115066324000,46	57,04
مصاريف استثنائية	0.00	ق غ م	0.00	ق غ م	0.00	ق غ م
الضرائب على الأرباح	6417624195,84	3,09	9078949408,42	4.40	11474649369,28	5.68
النتيجة الصافية(+)	19168656134,04	9.25	30260305674,85	14.76	35557303381,83	17.26
المجموع	207190628031,67	100	206260475 225,41	100	201 712 838 820,10	100

المبالغ بالدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

1.2.التعليق على التحليل العمودي لجدول حسبات النتائج:

بالنسبة لإيرادات البنك الخارجي الجزائري نري أن نسبة استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة تمثل حصة الأسد بقيمة 151325431906,34دج أي بنسبة 73.03% من إجمالي الإيرادات أي ما يقارب ثلاثة أرباع إيرادات البنك المالية وتعبر عن قيمة الديون المسترجعة والتي سبقا للبنك تصنيفها كديون معدومة كما تمثل أيضا استرجاعا لقيمة المؤنات التي قد تما تكوينها مسبقا وهذا الأمر ينطبق كذلك في السنتين الموالتين 2011 و2012 بالمبالغ 141974508960,99دج، 136038222094,74 دج وبنسب 68.83% و67.44% على التوالي.

في حين تتكون الإيرادات الأخرى من فوائد الإيرادات المماثلة بنسبة 14.95% أي بمبلغ 30978391216,24دج سنة 2010، والتي تتعلق بإيرادات عملية الإقراض التي يقوم بها البنك للعملاء وينطوي الأمر كذلك على السنتين الموالتين 2011 و2012 ولكن بتغيرات طفيفة.

أما بالنسبة لباقي عناصر الإيرادات فهي تمثل نسب ضعيفة لا داعي لذكرها سوى بند العملات فنسبته جديرة بالذكر إذ تمثل نسبة 8.40% من إجمالي الإيرادات بمبلغ

17405742299,07دج في سنة 2010 أما بالنسبة لسنة 2011 و2012 قد عرفت ارتفاع طفيف والتي تعبر عن ايرادات العمليات المقدمة لعملائه نظيرا خدماته المقدمة.

أما مصاريف البنك الخارجي الجزائري فيمثلها مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة بحصة كبيرة وصلت 73.33% بمبلغ 151934811319,96 دج سنة 2010 والتي تعبر عن قيمة المبالغ التي يخصصها البنك الخارجي لمواجهة احتمال عدم تسديد مستحقاته تجاه العملاء أو المبالغ المخصصة كمئونات لمواجهة الإخطار التي يمكن أن يواجهها أما بالنسبة لسنة 2011 و 2012 عرفت انخفاض في قيمة مخصص المئونات والخسائر إلى المبالغ 129118894323,80دج و115066324000,46دج وبنسب 62.59% 57.04 % على التوالي ، ونستطيع القول بأن هذا البنك شديد الحرص في مختلف معاملاته البنكية.

في حين تمثل فوئد المصاريف المماثلة نسبة 5.99% أي بمبلغ 12411723980.65دج من إجمالي المصاريف والموجهة أساسا إلى فوائد حسابات ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية للبنك والتي عرفت ارتفاع طفيف في السنتين الموليتين، أما في ما يخص المصاريف العامة للاستغلال فهي لا تمثل سوي نسبة 4.51% من إجمالي المصاريف وبمبلغ 9348567555.75دج وهي بدورها عرفت نفس الارتفاع في سنة 2011 و2012، وبخصوص العمولات التي يقدمها الغير لهذا البنك فهي تمثل نسبة ضعيفة جدا في السنوات الثلاث لا تتجاوز 1%، أما مصاريف الأصول الأخرى فنسبتها لم تتخطي حد 4% من إجمالي المصاريف خلال الثلاث سنوات والمعبرة عن التكلفة الاستغلالية للبنك الخارجي الجزائري، فيما يخص النتيجة فهي موجبة في السنوات الثلاث وتشهد تحسن من سنة إلى أخرى إذ وصلت إلى مبلغ 35557303381.83دج ونسبة 17.26% سنة 2012.

2.أسلوب التحليل الأفقي:

يهتم أسلوب التحليل الأفقي بالتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على أي عنصر من عناصر القوائم المالية البنكية، خلال فترات زمنية متتالية وتقييم سبب هذا التغير، وهو ما سيتم إسقاطه على كل من ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2012

1.2. التحليل الأفقي للميزانية:

يوضح التحليل الأفقي لميزانية البنك الخارجي الجزائري، من خلال تحليل أصوله وخصومه، بالاعتماد على الميزانية الأصلية الموضحة في **الملحق رقم (06)**

1.1.2 جانب الأصول :

الجدول رقم(03): ميزانية التحليل الأفقي للبنك الخارجي الجزائري.

المبالغ بالدينار الجزائري

الأصول	سنة الأساس 2010	2011/12/31		2012/12/31	
		قيمة التغير	النسبة	قيمة التغير	النسبة
الصندوق, والبنك المركزي, ومركز الصكوك البريدية	96114488 388,30	22284501518,19	23,185	120144883909,00	125,001
الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية.	13761160798,54	(13761160798,54)	(100)	(13761160798,54)	(100)
الأصول المالية المتاحة في البيع	34793247444,06	(19069737501,88)	(54,808)	(34781528224,06)	(99,966)

مستحقات على المؤسسات المالية	1481962382883,30	23303648359,20	1,572	(341979123590,19)	(23,076)
مستحقات على العملاء	434608274399,66	130058529058,96	29,925	146048584222,33	33,604
الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق	157881423325,23	61810872195,55	39,150	32990168337,91	20,895
الضرائب الجارية – الأصول	16125597429,44	687366692,36	4,262	2241439995,73	13,899
الضرائب المؤجلة – الأصول	1035615480,22	367320264,99	35,468	316143033,76	30,527
الأصول الأخرى	64420147789,78	65785576770,59	102,119	30415809475,54	47,214
الحسابات المنتظمة	36410636921,58	(15855484760,84)	(43,546)	(14190678482,37)	(38,973)
المساهمة في الشركات المرتبطة	9467253177,11	14718033347,02	155,462	14394262616,65	152,042
استثمار العقارات	0.00	0,00	0.000	0,00	0.000
الأصول الثابتة	20907493307,17	(1280836119,77)	(6,126)	(1758768392,47)	(8,412)
الأصول الغير الثابتة	138404904,95	30760983,77	22,225	53389878,73	38,575
اكتساب الفروق	0.00	0,00	0.000	0,00	0.000
مجموع الأصول	2367626126249,34	269079390009,60	11,364	(59866578017,98)	(2,528)

2.1.2جانب الخصوم.

الخصوم	سنة الاساس2010	2011/12/31		2012/12/31	
		قيمة التغير	النسبة	قيمة التغير	النسبة
البنك المركزي، مراكز الصكوك البريدية	0.00	0	0.000	0.00	0.000
ديون تجاه المؤسسات المالية	1 680 836 352,7	13780272585	819,846	13924012971	828,397
حسابات دائنة للعملاء	2016478427368,96	166124530924,16	8,238	(170239301480,63)	(8,442)
الديون ممثلة بورقة مالية	40930451532,21	(2170797345)	(5,303)	(424268186,1)	(1,036)
الضرائب الجارية-الخصوم	10060642873,37	2863284125	28,460	4977276101	49,472
الضرائب المؤجلة-الخصوم	31887154,42	(30900380,3)	(96,905)	(31806311,8)	(99,746)
الخصوم الأخرى	63906800768,59	18115181804	28,346	8695647443)	(13,606)
الحسابات المنتظمة	40325632874,00	2472868232	6,132	8720149240	21,624
مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف	5682975602,01	857929479,3	15,096	596086563,8	10,488

أموال لدعم الاستثمارات	0.00	0	0.000	0	0.000
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	10730407609,63	(1472297865)	(13,720)	(1313191426)	(12,238)
الديون المشروطة	25276520000,00	42000000000	166,162	42000000000	166,162
رأس المال الاجتماعي	24500000000,00	51500000000	210,204	51500000000	210,204
علاوات مرتبطة برأس المال	0.000	0	0.000	0	0.000
الاحتياطات	81746029640,58	(35931343866)	(43,954)	(17171038191)	(21,005)
نسبة التقييم	95661463,26	(120987225,4)	(126,474)	(97497103,16)	(101,918)
نسبة إعادة التقييم	12456077117,23	(12456077117,23)	(100)	(12456077117,23)	(100)
رصيد مرحل (+/-)	14555119758,25	(14555119758,25)	(100)	(14555119758,25)	(100)
نتيجة الدورة (-/+)	19168656134,04	11091649541	57,863	16388647248	85,497
مجموع الخصوم	2 367626126249,34	269079390009,60	11,364	(59866578017,98)	(2,528)

المبالغ بالدينار الجزائري.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك

2.2 التعليق على التحليل الأفقي للميزانية:

يبرز التعليق علي التحليل الأفقي نوع وسبب التغيرات التي تطرأ على عناصر أصول وخصوم البنك الخارجي، على مدي سنتي 2011، 2012، مقارنة بسنة الأساس 2010 والتي يمكن إجمالها في:

1.2.2 بالنسبة لعناصر الأصول:

تظهر التغيرات التي طرأت على عناصر الأصول في :

- **النقدية:** نعني بالنقدية كل من الصندوق البنك المركزي والخزانة ومركز الشيكات البريدية إذ عرف هذا العنصر ارتفاع بمبلغ 22284501518,19دج أي بنسبة 23.185%مقارنة بسنة الأساس 2010 ثم عاد ليرتفع من جديد خلال 2012 بمبلغ 120144883909,00دج وبنسبة 12.001% حيث كان هذا الارتفاع كبيرا جدا وبقرابة أربع أضعاف السنة السابقة ويعود الارتفاع الذي عرفته النقدية إلى قيام البنك بفتح حسابات جديدة بالعملات الصعبة لدى البنك المركزي.
- **الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية:** عرفت قيمة هذا العنصر انعدام تام في كل من سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة الأساس.
- **الأصول المالية المتاحة في البيع:** عرفت قيم هذا العنصر انخفاض كبير في سنة 2011 و2012 مقارنة بسنة الأساس حيث بلغت نسبة كل منهما على التوالي 54.808% و 99.966%، أي بمبالغ 19069737501,88دج و34781528224,06دج على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى عدم قيام البنك بطرح مختلف الأوراق المالية للاكتتاب الحر.
- **القروض المستحقة على المؤسسات المالية:** عرف هذا البند ارتفاع طفيف بمبلغ 23303648359,20 دج في سنة 2011 أي بنسبة 1,572% أما بالنسبة لسنة 2012 نلاحظ انخفاض بقيمة 341979123590,19دج قدر بنسبة 23.076% ويعود هذا الانخفاض إلى إحجام البنك الخارجي الجزائري على تقديم القروض إلى المؤسسات المالية.

- **قروض مستحقة للعملاء:** عرف هذا البند ارتفاع في كل من السنتين 2011 و2012 وهذا بالمبالغ 130058529058,96دج و146048584222,33دج أي بالنسب 29.925% و33.604% على التوالي وهذا مما يدل على أن البنك لم يقم بأية معاملات مع العملاء.
- **الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق:** ارتفعت الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق بمبلغ 61810872195,55دج في سنة 2011 أي بنسبة 39.150% وبمبلغ 32990168337,91 دج أي بنسبة 20.895% في سنة 2012 مما يدل على أن البنك قد رفع من استثماراته.
- **ضرائب الجارية والضرائب المؤجلة:** عرفت الضرائب الجارية ارتفاع خلال سنتي 2011 و2012 وهذا بالمبالغ 687366692,36 دج و2241439995,73دج أي بالنسب 4.262% و13.89% على التوالي أما بالنسبة للضرائب المؤجلة عرفت هي أيضا ارتفاع خلال سنتين حيث وصل هذا الارتفاع سنة 2011 إلى 35.468% وسنة 2012 إلى 30.527% أي بمبالغ 367320264,99دج و316143033,76دج على التوالي.
- **الأصول الأخرى:** نلاحظ زيادة كبيرة في نسبة الأصول الأخرى حيث بلغت 65785576770,59دج أي ما يعادل نسبة 102.119% في سنة 2011 ثم انخفضت إلى 30415809475,54دج أي بنسبة 47.214% وهو ما يدل على تسجيل الأرباح في أسعار الصرف والقروض الموجهة إلى المعاملات التجارية كما انخفضت هذه الأرباح في سنة 2012.
- **الحسابات المنتظمة:**عرف هذا البند انخفاض كبير بـــــ (15855484760,84)دج أي بنسبة 43.546% في سنة 2011 و بـــــ(14190678482,37)دج أي بنسبة 38.973% في سنة 2012 وهذا مقارنة مع سنة الأساس 2010.
- **المساهمة في الشركات المرتبطة:** عرفت هذه النسبة ارتفاع كبير في كلتى السنتين 2011 و 2012 وهذا بالنسب 155.462% و 152.042% على التوالي أي بمبالغ 14718033347,02دج و 14394262616,65دج على التوالي وهذا ما يدل على أن للبنك تدخلات كبيرة في مختلف الشركات الوطنية.
- **الأصول الثابتة:** نلاحظ انخفاض مستمر على مستوى هذا العنصر وبنسب ضعيفة في سنة 2011 ثم تواصل هذا الانخفاض ولكن بنسبة كبيرة جدا ويرجع هذا إلى عدم قيام البنك بأي تمويلات جديدة تخصه.
- **الأصول غير الثابتة:** نلاحظ في الأصول الغير ثابتة ارتفاع في كل من السنتين 2011 و 2012 وهذا بالمبالغ 30760983,77دج و53389878,73دج والتي تعبر عنها النسب التالية 22.225% و38.575% على التوالي وهذا راجع إلى زيادة استعمال لوازمها الاستثمارية.
- **مجموع الأصول:** ارتفع مجموع أصول البنك الخارجي بمبلغ 269079390009,60دج أي بنسبة 11.364% وهذا ما يؤكد تحقيق البنك بعض الرواج في نشاطه خلال هذه السنة ولكن عرف البنك انكماش صغير في سنة 2012 عبر عنه بنسبة 2.528% أي بمبلغ 59866578017,98دج.

2.2.2 بالنسبة لعناصر الخصوم:

تطرقنا إلى التغيرات التي حدثت على عناصر أصول ميزانية البنك الخارجي الجزائري وفيما يأتي سنتعرض إلى التغيرات التي عرفتها عناصر الخصوم خلال سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة 2010 والتي تعتبر سنة أساس ويمكن توضيحها كما يلي:

- **البنك المركزي،مراكز الصكوك البريدية:** نلاحظ اختفاء هذا البند في السنوات الثلاث مما يدل على عدم لجوء البنك الخارجي إلى الإقراض من البنك المركزي.
- **ديون تجاه المؤسسات المالية:** شهدت نسبة إقراض البنك من المؤسسات المالية ارتفاع مستمر مما يؤكد تمكن بنك الخارجي الجزائري من تسديد مستحقاته وبنسب كبيرة تراوحت ما بين 819.846% و 828.397% في سنة 2011 و 2012 على التوالي أي بمبالغ 13780272585دج و 13924012971دج على التوالي.
- **حسابات دائنة للعملاء:** ارتفعت ودائع العملاء في سنة 2011 إلى166 124 530 924,16دج أي بسبة 8.238% مما يؤكد زيادة ثقة المودعين بهذا البنك وسرعة توفير السيولة المطلوبة وكذلك ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع وكذا ارتفاع عدد الحسابات المفتوحة لدي البنك بالإضافة إلى ارتفاع عدد وكلات بنك الخارجي الجزائري لقربها أكثر من العملاء، لكن تراجع كل هذه الثقة في سنة 2012 إذ انخفضت تقريبا بنفس المعدل 8.842% أي بمبلغ 170 480,63 301 239دج.
- **الديون الممثلة بورقة مالية:** تعرض البنك الخارجي الجزائري لعجز في السيولة في سنتي 2011 و 2012 والمعبر عنها بالمبالغ التالية 2170797345دج،424268186,1دج والتي تمثل بالنسب التالية 5.303% و 1.036% وهذا راجع إلى عدم إصدار كبير للبنك للسندات الصندوق.
- **الضرائب الجارية والضرائب المؤجلة:** نلاحظ بالنسبة للضرائب الجارية خلال سنتي 2011 و 2012 زيادة تراكم الضرائب بـــــ 2863284125دج، 4977276101دج والتي ظهرت بنسبة 28.460% و49.472% على التوالي أما بالنسبة للضرائب المؤجلة حدوث انخفاض كبير في كلتى السنتين بالمبالغ 30900380,3دج، 31806311,8دج أي بنسبة 96.905%، 99.746% مما يدل على أن البنك قام بتسديد جزء كبير من ضرائبه المؤجلة.
- **الخصوم الأخرى:** قام البنك بإدماج فوائد ضمن الاحتياطات عرف بذلك زيادة قدرت بـــــ 18115181804دج أي بنسبة 28.346% في سنة 2011 غير أنه قام بإلغاء هذه الاحتياطات والمتعلقة بفوائد على مستحقات بعض المؤسسات العمومية التي تمت تصفيتها لذا شهدت الخصوم الأخرى انخفاض قدر بـــــ8695647443دج أي بنسبة 13.606% في سنة 2012.
- **مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف:** نلاحظ نسبة زيادة خلال سنة 2011 و2012 إذ ارتفع هذا البند بمبلغ 857929479,3دج، 596086563,8دج أي بنسبة 15,096% و10,488% على التوالي وتعود هذه الزيادة إلى زيادة نسبة تغطية المخاطر.
- **أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:** عرف هذا البند انخفاضا قدر بـــــ 1472297865دج أي بنسبة 13,720% خلال سنة 2011 وبقيمة 1313191426دج أي بنسبة 12,238% سنة 2012 مما يؤكد بأن البنك الخارجي الجزائري قد خفض من الاحتياطي المكون لمواجهة الأخطار المصرفية العامة أو ربما لنقص القروض.
- **الديون المشروطة ورأس المال الاجتماعي:** عدم وجود تغير بالنسبة لهذين العنصرين والذي بقي على حاله في السنوات الثلاث 2010، 2011 و 2012 وهذا ما يدل على أن الرأس مال الاجتماعي لم يعاد رسملته من قبل السلطات.
- **الحسابات المنتظمة:** نلاحظ ارتفاع الأرصدة الدائنة في كلتى السنتين 2011 و 2012 بالمبالغ 2472868232دج، 8720149240دج أي بنسبة 6.123% و 21.624% على التوالي وهذا يساعد البنك في تمويل استثماراته.

- **الاحتياطات:** يظهر البند انخفاض بـــــ 35931343866دج أي بنسبة 43.954% سنة 2011 ثم واصل انخفاضه في سنة 2012 بـــــ 17171038191دج أي بنسبة 21.005% وهذا ما يدل على أنها قامت بحماية تدهور قيم بعض أصول البنك أو دمج نتائج الدورات السابقة التي لم يتم توزيعها.
- **نسبة إعادة التقييم:** نلاحظ عدم وجود أي تغيير لهذا البند في كلتا السنتين وهذا ما يدل على عدم إدماج بعض الاهتلاكات.
- **رصيد مرحل:**لم يقم البنك بأية تأجيلات جديدة خلال سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة الأساس 2010.
- **مجموع الخصوم:** شهد مجموع الخصوم ارتفاع معتبر إلي 269079390009,60دج أي بنسبة 11.364% سنة 2011 ثم انخفاض كبير إلى 59866578017,98دج أي بنسبة 2.528% في سنة 2012 وهو ما يؤكد على ارتفاع في موارد البنك المالية ثم انخفاضها من جديد.

3.2. التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج:

يظهر التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري خلال سنوات 2010، 2011، 2012، بالاعتماد على قائمة الدخل الموضحة في **الملحق رقم (07)**.

الجدول رقم(04):التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج. المبالغ بالدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

1.3.2 التعليق على التحليل الافقي لجدول حسابات النتائج:

يتم تحليل التغيرات خلال سنتي المقارنة 2011 و 2012 مقارنة بسنة الأساس 2010 وتحديد أسباب هذه التغيرات في جدول حسابات النتائج.

1.1.3.2 الإيرادات:

الإيرادات	سنة الأساس 2010	قيمة التغير 2011		قيمة التغير 2012	
	المبالغ	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة %
فوائد الإيرادات المماثلة	30978391216,24	(1367714281,01)	(4.42)	1 895 785 434,09	6,12
عملات	17405742299,07	1965 530757,43	11,29	6 108 072 240,29	35,09
المكاسب الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية	212666703,56	(177 546 481,11)	(83.49)	55 258 104,72	25,98
إيرادات الأصول الأخرى	7264084628,20	7752971308,28	106,73	1 754 065 094,86	24,15
استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة	151325431906,34	(9 350 922 945,35)	(6,18)	(15 287 209 811,60)	(10,10)
المكاسب الصافية من الأصول الأخرى	4311278,26	247 528 835,50	5741,43	(3 760 273,93)	(87,22)
إيرادات استثنائية	0.00	0.00	0.00	0.00	0,00
المجموع	207190628031,67	(930 152 806,26)	(0,45)	(5 477 789 211,57)	(2,64)

النفقات	سنة الأساس 2010	قيمة التغير 2011		قيمة التغير 2012	
	المبالغ	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة %
فوائد المصاريف المماثلة	12411723980,65	2 273 845 133,91	18,32	2 345 423 521,28	18,90
عملات	930286404,90	161 340 773,84	17,34	456 909 870,90	49,11
الخسائر الصافية من الأصول المالية المتاحة في البيع	0.00	ق غ م	ق غ م	ق غ م	ق غ م
مصاريف الأصول الأخرى	5915660175,70	1 650 245 522,08	27,90	(931 118 351,89)	(15,74)
مصاريف عامة للاستغلال	9348567555,75	3 862 866 093,00	41,32	7 877 883 425,37	84,27
مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات	1063298264,83	110 434 064,04	10,39	160 076 985,62	15,05
مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	151934811319,96	(22 815 916 996,16)	(15,02)	(36 868 487 319,50)	(24,27)
مصاريف استثنائية	0.00	-	0,00	-	0,00
الضرائب على الأرباح	6417624195,84	2 661 325 212,58	41,47	5 057 025 173,44	78,80
النتيجة الصافية(+)	19168656134,04	11 091 649 540,81	57,86	16 388 647 247,79	85,50
المجموع	207190628031,67	(930 152 806,26)	(0,45)	(5 477 789 211,57)	(2,64)

- **فوائد الإيرادات المماثلة:** حقق هذا البند انخفاض ملحوظ في السنة الأولى بنسبة سالبة قدرت 4.42% أي بمبلغ 1367714281.01دج غير أن هده النسبة ارتفعت في السنة الثانية

إيجابيا بنسبة 6.12% وبمبلغ 1895785434.09دج يعود هذا إلى الارتفاع المحدث في حجم القروض الممنوحة لكل من العملاء والمؤسسات المالية التي سبق التطرق إليها في التحليل الأفقي للميزانية.

- **العملات:** عرفت عملات البنك الخارجي الجزائري ارتفاع مستمرا من نسبة 11.39% ومبلغ 1965530757.45دج سنة 2011 إلى نسب جيدة خلال 2012 قدرت بـــ 35.09 % أي بمبلغ 6108072240.29دج مما يدل على تدني حصيلة الخدمات المصرفية من طرف البنك.

- **المكاسب الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية:** شهدا هذا البند انخفاض جد كبير وصل إلى مبلغ 177546481.11دج أي بنسبة سالبة 83.49% في سنة 2011 وهذا راجع إلى نقص مساهمات البنك الخارجي الجزائري في رؤوس أموال بعض المؤسسات والبنوك لكن في سنة 2012 عرف هذا البند تحسنا بنسبة لا بأس بها قدرت بـــ 25.98% أي بمبلغ 55258104.72دج مما يدل على زيادة مساهمات البنك في رؤوس أموال بعض المؤسسات والبنوك.

- **إيرادات الأصول الأخرى و المكاسب الصافية من الأصول الأخرى:** عرف كل من هذين البندين ارتفاع كبير جدا حيث بلغ نسبة 106.73% أي بمبلغ 7752971308.28دج بالنسبة للبند الأول ونسبة أكبر بلغت 5741.43% وبمبلغ 247528835.50دج سنة 2011 وهذا يدل على أن البنك حقق أربحا كبيرة من مختلف الاستثمارات ومختلف التعاملات العقارية أما بالنسبة لسنة 2012 عرفت انخفاض كبير وهذا راجع إلى تدني الأرباح المحققة سلفا.

- **استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة:** حقق هذا البند انخفاض متتالي وبنسب ضعيفة 6.18% و 10.10% وبمبالغ 9350922945.35دج و 152872091811.60دج في السنتين المتتاليتين مقارنة بسنة الأساس 2010 مما يؤكد بأن هذا البنك لم يحصل ديونه المتوقعة.

- **إيرادات استثنائية:** نلاحظ انعدام هذا البند في السنوات الثلاث مما يدل على عدم وجود أي عمليات ناشئة خارج النشاط الاستغلالي البنكي.

- **مجموع الإيرادات:** انخفض مجموع الإيرادات البنكية بنسبة 0.45% أي بمبلغ 930152806.26دج ثم 2.64% وبمبلغ 5477789211.57دج سنتي 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2010 وهو ما يؤكد الانخفاضات التي عرفتها بنود الإيرادات التي أشرنا إليها سابقا.

2.1.3.2 النفقات:

- **فوائد المصاريف المماثلة:** نلاحظ على مستوى هذا البند ارتفاعا متقاربا بنسب 32.18% و 18.90% أي بمبالغ 2273845133.91دج و 2345423521.28دج في سنتي 2011 و 2012 ويرجع سبب الارتفاع إلى تزايد حجم ودائع التوفير والتي يدفع البنك لقائها فوائد لأصحابها.

- **العملات:** ارتفعت العملات بمبالغ 161340773.84دج و 456909870.90دج وبنسبتي 17.34% و 49.11% مما يعبر عن ارتفاع مصاريف البنك الموجهة للخدمات المقدمة منا الغير.

- **مصاريف الأصول الأخرى:** عرفت مصاريف الأخرى ارتفاعا بنسبة 27.90% أي بمبلغ 1650245522.08دج سنة2011 ثم إنخفاض بمبلغ 9311183551.89دج سنة 2012 أما سبب الارتفاع فيعود إلى عدم تحمل البنك للخسائر أسعار الصرف.

- **مصاريف عامة للاستغلال:** عرفا هذا البند ارتفاعا قريبا من النصف قدر بـــــ 41.32% أي بمبلغ 3862866093.00دج سنة 2011 ثم تضاعف سنة 2012 ليبلغ 84.27% ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى توسع عمل البنك الخارجي الجزائري والذي يتطلب زيادة مصاريف المستخدمين.
- **مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات:** عرف هذا البند تزايد مستمر وبنسبة قدرت بـــــ 10.39% أي بمبلغ 110434064.04دج سنة 2011 وبنسبة 15.05% بمبلغ 160076985.62دج والذي يفسر بزيادة الهياكل القاعدية أي المباني والتجهيزات وكل الوسائل المتعلقة بالبنك.
- **مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة:** حقق هذا البند انخفاض مستمر وبنسبة 15.02% سنة 2011 و 24.27% سنة 2012 وهو ما يفسر تحصيل البنك لمستحقاته الممنوحة مقارنة بسنة الأساس 2010.
- **مصاريف استثنائية:** معدومة خلال السنوات الثلاث لعدم وجود أي مصاريف خارج نشاط الاستغلال.
- **الضرائب على الأرباح:** فرضت على هذا البنك ضرائب في كلتى السنتين ولكن بنسبة كبيرة سنة 2011.
- **نتيجة الدورة:** عرفت نتيجة الدورة ارتفاع مستمر خلال سنتي 2011 و 2012 وهو ما يفسر بزيادة حجم ودائع العملاء لدي البنك خلال سنتي 2011 و 2012 مما يؤكد زيادة الفوائد المدفوعة.
- **مجموع المصاريف:** انخفض مجموع المصاريف بنسبتي 0.45% و 2.64% في سنتي المقارنة 2011 و 2012 وهذا راجع إلى انخفاض المحقق في بنود المصاريف.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب للبنك الخارجي الجزائري.

تعد النسب المالية من أهم الأساليب المستخدمة في التحليل المالي، إذ تهدف إلى طرح تحليلات مستهدفة ودالة عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك التجاري. وتستمد هذه النسب من مكونات القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري أي ميزانية وجدول نتائجه لمدة ثلاث سنوات متتالية، وسنتعرض إلى أهم النسب التي تخدم موضوعنا.

1. مؤشرات الربحية:

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه:

1.1. معدل العائد إلى الأموال الخاصة:

إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله، و تسمى أيضا بحقوق الملكية.

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل العائد إلى الأموال الخاصة للبنك الخارجي الجزائري ، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول (05): العائد إلى الأموال الخاصة.

السنوات	2010	2011	2012
معدل العائد إلى الأموال الخاصة%	13,79	19,47	20,45

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدل العائد على الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث بنسب متفاوتة حيث بلغ العائد على الأموال الخاصة 13.79% سنة 2010 ونسبة 19.47% و 20.45% خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع النتيجة السنوية الصافية خلال السنوات الثلاث . هذه النتائج تعتبر إيجابية و من شأنها أن تعطي صورة جيدة عن مردودية البنك.

الشكل (04): العائد إلى الأموال الخاصة.

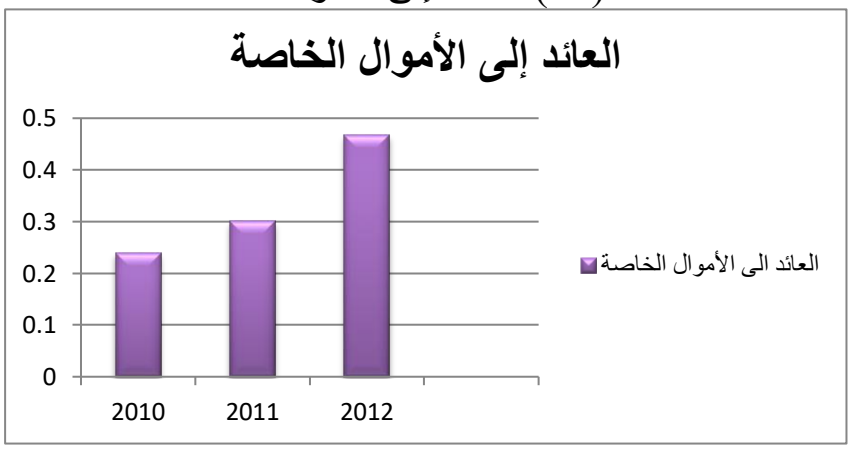

2-1 معدل العائد على الودائع:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

جدول (06): معدل العائد على الودائع.

السنوات	2010	2011	2012
معدل العائد على الودائع %	0.94	1.37	1.90

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (05): معدل العائد على الودائع.

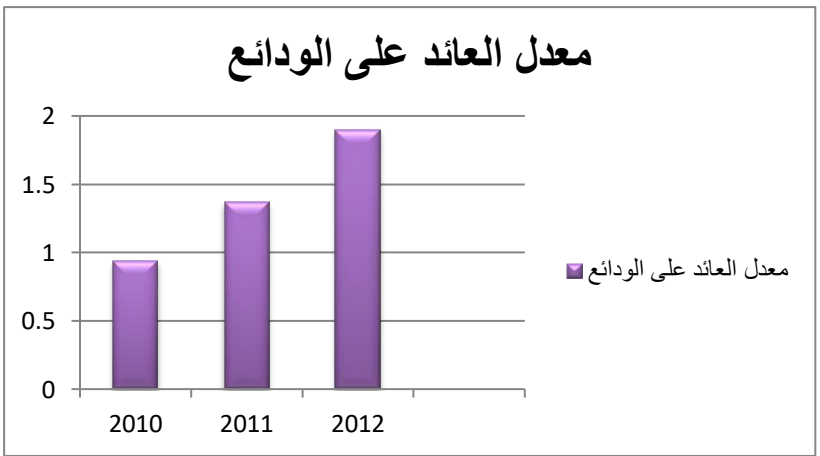

تمكن البنك من تحقيق معدل العائد على ودائعه الموظفة والتي نجح في الحصول عليها، يتصف بالمقبول مما يؤكد انخفاض مقدرة البنك على توليد الأرباح من خلال توظيف الودائع خلال السنوات المدروسة.

2. مؤشرات السيولة:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1.2.السيولة القانونية:

يمكن قياس السيولة عن طريق احتساب النسبة المئوية للنقدية إلى مجموع الودائع (الجارية و الغير جارية) كما يلي:

$$\text{السيولة القانونية} = \frac{\text{أصول نقدية وشبه نقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري، يمكن حساب نسبة السيولة القانونية الى إجمالي الودائع ، النتائج المتحصل عليه يمكن تلخيصها في الجدول أدناه :

الجدول رقم (07): نسب السيولة القانونية.

السنوات	2010	2011	2012
نسبة السيولة القانونية %	4.76	5.38	11.61

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

لا يتوفر البنك الخارجي على السيولة القانونية الكافية للوفاء المتعلقة أساسا بالودائع على اختلاف أنواعها المقدمة له من مختلف الأعوان غير أن هذه النسبة تطورت باستمرار من نسبة 4.76% سنة 2010 الى نسبة 11.61%سنة 2012 رغم هذا فإنها لم تصل بعد إلى النسبة المثلى.

الشكل (06): معدل السيولة القانونية

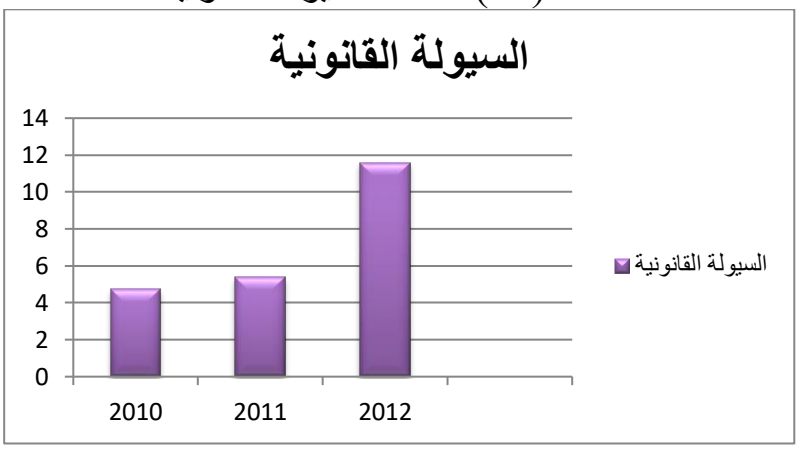

3.نسب التوظيف:

يقوم البنك الخارجي بإستثمار وتوظيف موارده المالية في شكل قروض للعملاء والمؤسسات المالية وفي شكل أوراق مالية وهو ما يتأكد في معدلي الإقراض وتوظيف الودائع.

1.3. معدل توظيف الودائع:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض + الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل توظف الودائع البنك الخارجي الجزائري، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (08):معدل توظيف الودائع.

السنوات	2010	2011	2012
معدل توظيف الودائع%	96.99	95.93	94.59

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض طفيف في معدل توظيف الودائع خلال السنوات الثلاث بنسب متفاوتة حيث بلغ أقصى حد له سنة 2010 بنسبة 96.99% ونسبة 95.93% و94.59%خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي مما يدل على أن بنك يمتلك كفاءة كبيرة في توظيف موارده المالية في استثمارات تدر له عوائد غير أن هذه النسب عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم (07): معدل توظيف الودائع.

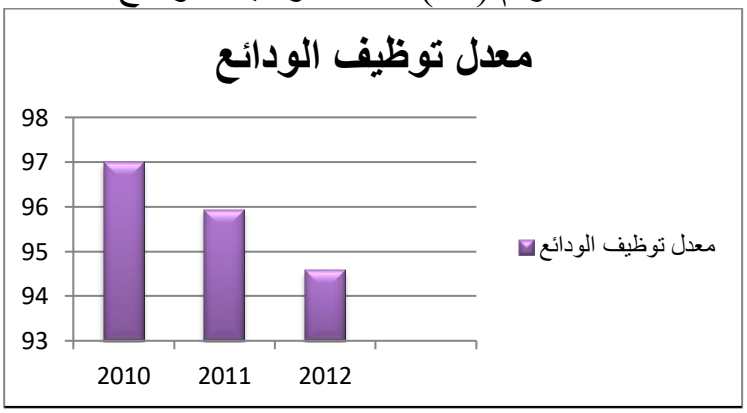

4- معدل الإقراض:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل الإقراض} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل الإقراض للبنك الخارجي الجزائري، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (09): معدل الإقراض.

السنوات	2010	2011	2012

معدل الإقراض%	94.96	94.17	92.41

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (08):معدل الإقراض.

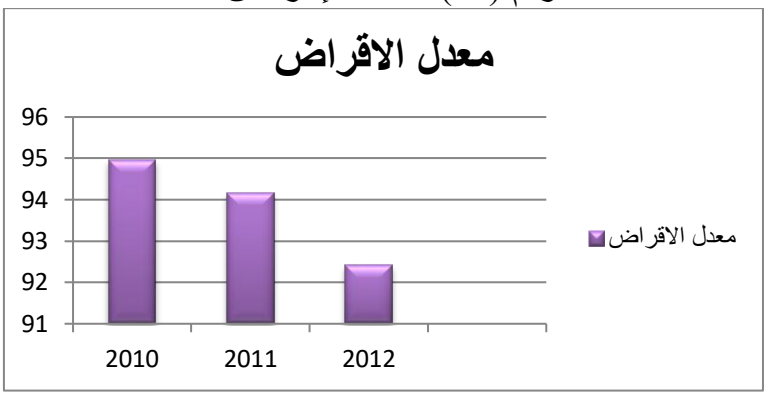

وفي ما يخص القروض الممنوحة تعتبر نسبها جيدة لخدمة التنمية الاقتصادية وتلبية حاجات المقترضين وهو ما يتضح جليا في معدل الإقراض الذي تجاوزت نسبته معدل 80% في فترة الدراسة غير أنا البنك اتخذ الإجراءات اللازمة لتفادي هذه الوضعية، بتبني سياسة محددة للقروض الممنوحة لمختلف عملائه، وما يؤكده انخفاض معدل الإقراض في السنتين التاليتين.

5. نسبة المردودية:

تقيس نسب المردودية مردودية البنك الخارجي الجزائري، من خلال مردودية أمواله الخاصة.

1.5. مردودية الأصول:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{مردودية الأصول} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب مردودية الأصول للبنك الخارجي الجزائري، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (10): مردودية الأصول.

السنوات	2010	2011	2012
مردودية الأصول%	0.80	1.14	1.34

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (09): مردودية الأصول.

2.5. مردودية الأصول الخاصة:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{مردودية الأصول} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة للبنك الخارجي الجزائري، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (11): مردودية الأصول الخاصة.

السنوات	2010	2011	2012
مردودية الأموال الخاصة%	13.79	19.47	20.45

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (10): مردودية الأموال الخاصة.

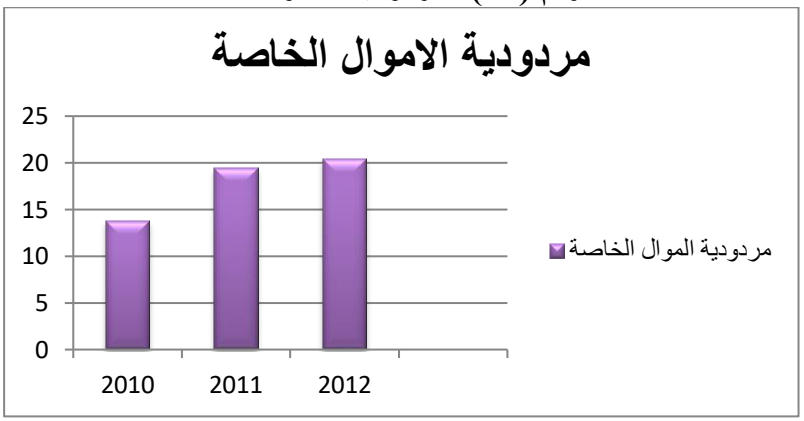

عرفت نسب البنك الخارجي الجزائري كافأته في استغلال أصوله ومن أهمها أموالها الخاصة ارتفاعا خلال سنتي 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2010 وهذا راجع لارتفاع نتيجة الدورة الصافية لهاتين السنتين.

6. نسب ملاءة رأس المال:

تقيس نسب الملاءة مساهمة أموال البنك الخارجي الخاصة من مجموع موارده المالية، وهل تغطي مجموع أصوله المستثمرة فيها والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

1.6. كفاية الأموال الخاصة:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{كفاية الأموال الخاصة} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب كفاية الأموال الخاصة للبنك الخارجي الجزائري، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (12): كفاية الأموال الخاصة.

السنوات	2010	2011	2012
كفاية الأموال الخاصة %	6.88	7.06	9.33

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (11): كفاية الأموال الخاصة.

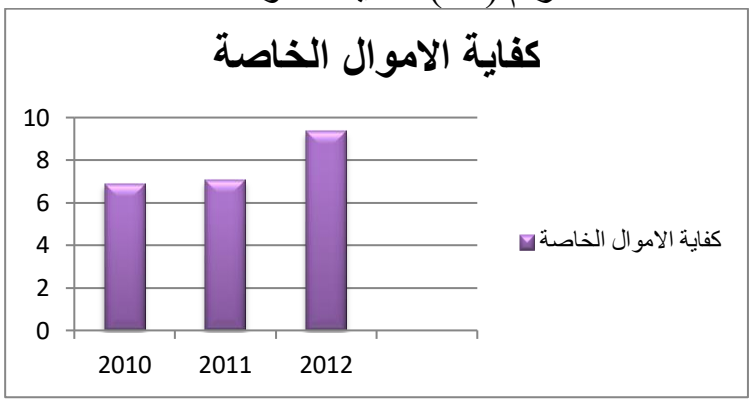

2-6 هامش الأمان:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{هامش الأمان} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{إجمالي القروض المنوحة}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب هامش الأمان الخاص للبنك الخارجي الجزائري، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (13):هامش الأمان.

السنوات	2010	2011	2012
هامش الأمان	7.24	7.50	10.10

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (12):هامش الأمان.

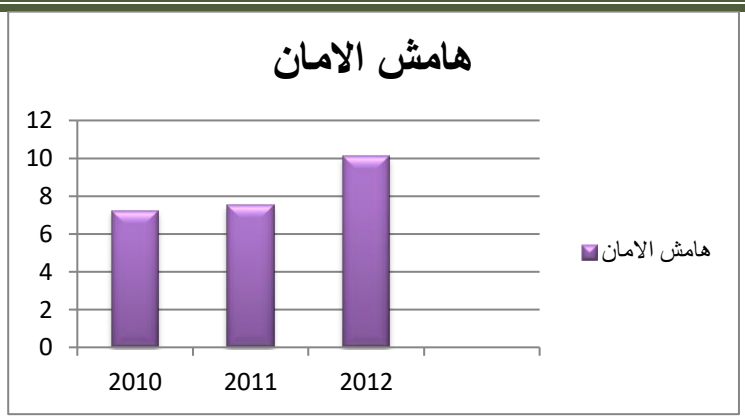

3-6 نسبة الأصول الثابتة:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب نسبة الأصول الثابتة الخاصة للبنك الخارجي الجزائري، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (14): نسبة الأصول الثابتة.

السنوات	2010	2011	2012
نسبة الأصول الثابتة%	15.04	12.63	11.01

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (13) نسبة الأصول الثابتة.

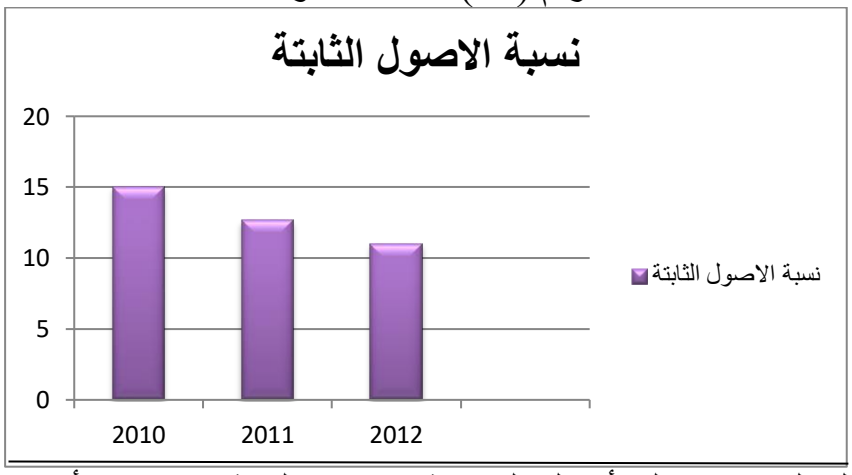

يعتمد البنك الخارجي على أمواله الخاصة كمورد مالي ثانوي، غير أنه لا يمتلك مقدرة كافية على تغطية ودائعه التي تحصل عليها من أمواله الخاصة إلا بنسب ضعيفة عرفت تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى لكنها لم تتجاوز نسبة 9.33% وهو متأكده نسبة تغطية أو كفاية الأموال الخاصة، الشيء الذي لن يولد ارتياح وثقة لدى أصحاب الودائع في استرجاع أموالهم من البنك، رغم التحسن الذي شهده هامش الأمان خلال سنتي 2011 2012 مقارنة بسنة 2010 إذ نلاحظ بأن البنك لا يتمتع بهامش أمان كبير لمواجهة خطر الفشل في استرداد جزء من أمواله المستثمرة.

يقوم البنك الخارجي باستخدام وتوظيف موارده المالية في العديد من الأوجه، غير أنا هذا لا يمنعه من الإبقاء على الجزء منها في شكل سائل نقدي وهذا ما تدل عليه النسب المقبولة نوعا ما 15.04% سنة 2010 و12.63% و11.01 %سنة 2011 و 2012.

المبحث الثاني: دراسة حول بنك التنمية المحلية.

تبين لنا أن بنك التنمية المحلية استفاد من النمو الاقتصادي والمنافسة، بحيث ارتفعت موارده ليس بسبب دعم الدولة أو بفضل موارد المحروقات فحسب بل لأن المؤسسات الخاصة والأسر قد تزايد دورها في نمو الموارد من خلال ايداعها للأموال ببنك التنمية المحلية، كما لعبت الدولة دورا مهما في تشجيعه من خلال شرائها لديونه المستحقة على المؤسسات غير الناجحة التي تعتبر عائقا لازدهارها ونموها، لهذا سنقوم في هذا المبحث بنظرة عامة حول هذا البنك.

المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم بنك التنمية المحلية من حيث النشأة والتعريف والهيكل التنظيم التنظيمي.

1. لمحة عن بنك التنمية المحلية:

هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية تأسست بتاريخ 20 أفريل 1982 حسب المرسوم رقم 85/85 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها:

- عمليات الرهن؛
- عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية؛
- كما يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

انبثق بنك التنمية المحلية BDL من القرض الشعبي الجزائري CPA وعدة شركات مساهمة أخرى وبالتالي فهو عبارة عن شركة مساهمة.

2. الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية.

وهو موضح في **الملحق رقم (08)**

المطلب الثاني:التحليل الأفقي والعمودي لبنك التنمية المحلية.

يشمل أسلوب التحليل العمودي دراسة العلاقة الكمية بين البنود أو العناصر المكونة للقوائم المالية للبنك المعني في تاريخ معين، وهو ما يعرف أيضا بالتحليل الساكن أو الثابت.

1. التحليل العمودي للميزانية:

يظهر التحليل العمودي لميزانية بنك التنمية المحلية لسنوات 2010، 2011 و2012، في جدولين، أحدهما يوضح التحليل العمودي للأصول وثانيهما يبين التحليل العمودي للخصوم.

1.1. التحليل العمودي للأصول:

يوضح التحليل العمودي لأصول بنك التنمية المحلية، خلال السنوات 2010، 2011 و2012 من خلال الجدول أدناه بالاعتماد على الميزانية الأصلية لبنك التنمية المحلية الموضحة في **الملحق رقم(09)**.

الجدول رقم (15): ميزانية التحليل العمودي لبنك التنمية المحلية. المبالغ بالدينار الجزائري

السنة	المبالغ في 2010/12/31		المبالغ في 2011/12/31		المبالغ في 2012/12/31	
الأصول	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
الصندوق, والبنك المركزي, ومركز الصكوك البريدية	42091287875,36	11,312	53034852074,06	12,247	65698790915,78	14,550
الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية.	50 544 200,00	0.013	18783371 324,60	4,337	6628428300,00	1,467
الأصول المالية المتاحة في البيع	00.00	0.000	43993690,00	0,010	41801417220,35	9,257
مستحقات على المؤسسات المالية	55461785953,10	14,905	57848718030,66	13,359	477237314,89	0,105
مستحقات على العملاء	153579206574,94	41,275	197771 608168,54	45,671	268276137116,64	59,415
الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق	63293117334,06	17,010	53789694174,10	12,421	10133625255,70	2,244
الضرائب الجارية – الأصول	2434464362,81	0,654	2690207876,43	0,621	3115416782,62	0,689
الضرائب المؤجلة – الأصول	295 236222,36	0,079	1048115309,30	0,242	1227994567,99	0,271
الأصول الأخرى	28732766100,93	7,722	18258667564,28	4,216	18332194911,11	4,060
الحسابات المنتظمة	13144405598,03	3,532	14703608757,30	3,395	21113737238,81	4,676
المساهمة في الشركات المرتبطة	2656821343,71	0,714	4740091197,60	1,094	4725394690,06	1,046
استثمار العقارات	41304596,24	0,011	38723058,98	0,008	36141521,72	0,008
الأصول الثابتة	10295532317,80	2,767	10275387502,36	2,372	995993068,04	0,220
الأصول الغير الثابتة	3604409,29	0,0009	3288992,44	0,0007	2522042,44	0,0005
اكتساب الفروق	00.0	0.000	00.0	0.000	00.0	0.000
مجموع الأصول	372080076888,63	100	433030327720.65	100	451528968516.15	100

2.1 التحليل العمودي للخصوم:

يبين التحليل العمودي لخصوم البنك من خلال الجدول الاتي:

المبالغ بالدينار الجزائري

السنة	2010/12/31		2011/12/31		2012/12/31	
الخصوم	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
البنك المركزي،مراكز الصكوك البريدية	544372884.21	0,146	661229098.01	0,152	940628302.60	0,208
ديون تجاه المؤسسات المالية	1845856197.60	0,496	1529923791.22	0,353	1406412509.03	0,311
حسابات دائنة للعملاء	243532560753,13	65,451	284708201983,22	65,747	294355119741.21	65,190
الديون الممثلة بورقة مالية	0.00	0.000	6867098345.00	1,585	6279856720.00	1,390
الضرائب الجارية- الخصوم	1895760775.31	0,509	2561114636.82	0,591	2512269526.65	0,556
الضرائب المؤجلة- الخصوم	00.0	0.000	00.0	0.00	0.00	0.00
الخصوم الأخرى	71191969002.34	19,133	88114442976.06	20,348	91247373552.84	20,208
الحسابات المنتظمة	6205433345.28	1,667	10379953345.71	2,397	13642549918.54	3,021
مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف	1376009065.85	0,369	1797708560.24	0,415	1760804649.48	0,389
أموال لدعم الاستثمارات	00.0	0.000	00.0	0.00	0.00	0.00
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	2937653949.93	0,789	3400222150.44	0,785	4340396606.30	0,961
ديون مشروطة	5400000000.00	1,451	5400000000.00	1,247	5400000000.00	1,195
رأس المال اجتماعي	15800000000.00	4,246	15800000000.00	3,648	15800000000.00	3,499
علاوات مرتبطة برأس المال	00.0	0.000	00.0	0.00	0.00	0.00
الاحتياطات	3957687320.82	1,063	4537354297.95	1,047	3406012366.52	0,754
نسبة التقييم	00.0	0.000	(82500.00)	(1,905)	(370715.00)	(8,210)
نسبة إعادة التقييم	8439393213.60	2,268	8404502967.41	1,940	8369612712.22	1,853
رصيد مرحل (+/-)	(3583653022.82)	(0,963)	(3023418194.38)	(0,698)	00.0	0.00
نتيجة الدورة (-/+)	715666977.13	0,192	1892076262.95	0,436	2068302616.76	0,458
مجموع الخصوم	372080076888.63	100	433030327720.67	100	451 528 968 516.15	100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

3.1. التعليق على التحليل العمودي للميزانية:

يستوجب التحليل العمودي للميزانية أي أصول وخصوم بنك التنمية المحلية رصد أهم الملاحظات الآتية:

- بالنسبة لسنة 2010:

اعتمد بنك التنمية المحلية في تمويل استخداماته المالية أي أصوله بصفة أساسية على ثلاثة موارد أي الخصوم تتمثل في حسابات دائنة للعملاء بصفة أساسية بمبلغ 243532560753,13دج أي ما يعادل نسبة 65.451% من إجمالي الخصوم وهي ذات أجال استحقاق مختلفة غير أنها تتميز بكونها تحت الطلب مما يجبر البنك على أخذ الحيطة والحذر في تعامله بهذه الأموال، وبدرجة ثانية على الخصوم الأخرى بمبلغ 71191969002.34دج بلغت نسبتها 19.133%، لكن ما يلاحظ أيضا عدم اعتماد بنك التنمية المحلية خلال هذه السنة

على رأس ماله حيث أنه يمثل نسبة ضعيفة لا تتجاوز 4.246% من مجموع الخصوم أي بمبلغ 15800000000.00دج بالإضافة إلى أنواع أخرى من الموارد المالية والتي لا تمثل سوى نسب ضعيفة جدا لا داعي لذكرها.

يقوم بعدئذ بنك التنمية المحلية باستخدام الموارد المالية المحصل عليها في منح القروض للعملاء بمبلغ 153579206574,94دج أي بنسبة 41.275% إذ نأخذ شكل سحب على المكشوف وكذلك منح القروض للمؤسسات المالية ذات طابع الأجل بمبلغ 55461785953,10دج أي بنسبة مقبولة تقدر 14.905% من مجموع الأصول، وكاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي بمبلغ 42091287875,36دج أي بنسبة وصلت 11.312% من مجموع استخداماته المالية وكذلك في تمويل أصوله بدرجة مقبولة.

بالإضافة إلى الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق التي بلغت 63293117334,06دج أي بنسبة 17.010% ويمكن للبنك الاعتماد عليها في تمويلاته لأنها ذات أجال محددة سابقا، كما يجب الإشارة هنا إلى أنا بنك التنمية المحلية لا يخصص الأموال كاحتياطات للمواجهة مختلف الأخطار البنكية إلى نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز 0.789% أي بمبلغ 2937653949.93دج وهو ما سيؤثر عليه حتما من خلال إمكانية تعرضه إلى الخسائر والأخطار البنكية المختلفة.

ولقد حقق البنك أرباح سنوية قدرت بمبلغ 715666977.13دج والتي تقدر نسبتها من إجمالي الخصوم 0.192%.

- بالنسبة لسنة2011.

ما يمكن ملاحظته في سنة 2011 في جانبي ميزانية بنك التنمية المحلية زيادة في حجم السيولة النقدية الموجودة في الصندوق والبنك المركزي والخزانة ومركز الشيكات البريدية إلى مبلغ 53034852074,06دج أي بنسبة 12.247% في حين أنا البنك قد رفع استثمارية في مجال الإقراض بالنسبة للمستحقات على العملاء إذا وصلت 197771 608168,54دج أي بنسبة 45.671% من إجمالي الأصول في حين خفضت في تعاملاتها مع المؤسسات المالية إذ بلغت نسبة مستحقات على المؤسسات المالية 13.359% أي بمبالغ 57848718 030,66دج، أما باقي عناصر الأصول فتغيراتها طفيفة لا تحتاج إلى التعليق عليها عدى ما ظهر في عنصر الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق حيث انخفضت إلي 53789694174,10دج أي بنسبة 12.421% من إجمالي الأصول نفس الشيء إلى عنصر الأصول الأخرى حيث انخفضت بدورها إلى 18258667564,28دج أي بنسبة 4.216% من إجمالي الأصول مما يدل على أن البنك قد خفض من مخزوناته أو استرجع بعض مستحقاته على الغير.

كما نلاحظ في جانب الخصوم تغيرات عديدة نذكر منها ارتفاع طفيف جدا في عنصر الحسابات دائنة للعملاء إذ بلغ 284708201983,22دج أي بنسبة 65.747% من إجمالي الخصوم وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن بنك التنمية المحلية قد رفع من إقراض طرف العملاء لتمويل استخداماته.

كما نلاحظ عدم تركيز بنك التنمية المحلية على ديون تجاه المؤسسات المالية وذلك يظهر بنسبة ضعيفة جدا 0.353% أي بمبلغ 1529923791.22دج، كما يعتمد البنك على الخصوم الأخرى بمبلغ 88114442976.06دج أي بنسبة معتبرة 20.348% من إجمالي الخصوم

تجدر الإشارة إلى انخفاض طفيف في نسبة أمواله لتغطية المخاطر المصرفية العامة التي أصبحت 3400222150.44دج والتي يعبر عنها بالنسبة 0.785% من إجمالي الخصوم مما سيعرض البنك حتما إلى خسائر نتيجة تعرضه للأخطار.

كما نلاحظ أيضا ظهور بند جديد يتمثل في الديون الممثلة بورقة مالية بمبلغ 6867098345.00دج أي بنسبة 1.585% من إجمالي الخصوم.

حقق البنك نتيجة دورة ايجابية تقدر بـــــ 1892076262.95دج حيث بلغت نسبتها من إجمالي الخصوم نسبة ضئيلة وصلت إلى 0.436%.

- بالنسبة 2012.

عرفت بنود ميزانية بنك التنمية المحلية لسنة 2012 بعض التغيرات كبيرة في جانبي ميزانيتها حيث بلغت نسبة السيولة النقدية الموجودة في الصندوق والبنك المركزي والخزينة ومركز شيكات البريدية نسبة 14.550% أي بمبلغ 65698790915,78دج في حين أن البنك خفض من استثماراته في مجال الإقراض بالنسبة للمستحقات على المؤسسات المالية بـــــ 477237314,89دج أي بنسبة 0.105%، في حين واصلا بند المستحقات على العملاء إذ بلغ 268276137 116,64دج أي بنسبة 59.415% كما نلاحظ ظهور وارتفاع كبير لبند الأصول المالية المتاحة في البيع مع علم أنه كان منعدم في سنة 2010 إلى 41801 417220,35دج أي بنسبة 9.257% سنة 2012، أما باقي عناصر الأصول المالية فتغيراتها طفيفة لا تحتاج إلى التعليق عليها عدا ما ظهر في عنصر الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق حيث سجلت انخفاض ملحوض وصلا إلى 10133625255,70دج أي نسبة 2.244% من إجمالي الأصول وكذلك انخفاض طفيف في الأصول الأخرى إلى 18332194911,11دج أي بنسبة 4.060% ما يدل على أن البنك قد واصل خفضه للمخزونات أو استرجاع بعض مستحقاته على الغير.

2. التحليل العمودي أو الرأسي لجدول حسابات النتائج:

يظهر التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج بنسبة لكل عنصر من عناصر حسابات النتائج، خلال سنوات 2010، 2011 و2012 لبنك التنمية المحلية، بالاعتماد على قائمة الدخل الأصلية لبنك التنمية المحلية والموضحة في **الملحق رقم (10).**

الجدول رقم (16):جدول حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية. المبالغ بالدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

الإيرادات	2010		2011		2012	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
فوائد الإيرادات المماثلة	11857880925,43	28,46	12137430722,87	26,30	12673685188,49	28,56
عملات	3072086574,46	7,37	3818868025,81	8,27	4 093 144 266.82	9,22
إيرادات الأصول الأخرى	118 978 577,54	0,28	138515275,16	0,30	111 500 134.86	0,25
استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة	26569783090,80	63,77	30010294247,27	65,03	31 696 841 274,29	71,42
مكاسب الصافية من الأصول الأخرى	40119065,26	0,09	34123699,60	0,07	-	-
إيرادات استثنائية	1405797.59	0,003	2068475,49	0,004	4403750,95	0,009
المجموع	41658848233,49	100	46141300446,20	100	44374930213,73	100
النفقات	2010		2011		2012	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ		النسبة %	المبالغ
فوائد المصاريف المماثلة	4852766655,47	11,64	4182131065,57	9,06	4009791578,88	9,03
عملات	7243022,10	0,01	6340426,57	0,01	16954398,52	0,03
خسائر الصافية من الأصول الأخرى	-	-	-	-	1271195.81	0,002
مصاريف الأصول الأخرى	40347080,61	0,09	22541400,25	0,04	17673477.84	0,03
مصاريف عامة للاستغلال	5130395763,75	12,31	6813120691,57	14,76	7677199721,03	17,30
مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات	632710270,49	1,51	565649478,44	1,22	676533920,71	1,52
مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	30095175118,42	72,24	32104952329,49	69,57	33909308303,66	76,41
الضرائب على الأرباح	185949143.11	0,44	554488791.36	1,20	202539402.20	0,45
النتيجة الصافية(+)	900210322,65	2,160	2446565054,31	5,30	2111888268,33	4,75
المجموع	41658848233,49	100	46141300446,20	100	44374930213,73	100

1.2. التعليق على التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج:

يتطلب التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2012، التعرض إلى الملاحظات الآتية والمتعلقة بكل سنة.

- الإيرادات:

بالنسبة لإيرادات بنك التنمية المحلية نري أن نسبة استرجاع المئونات واسترجاع الديون المعدومة تمثل حصة الأسد بقيمة 26569783090.80دج أي بنسبة 63.77% من إجمالي الإيرادات التي فاقت نصف إيرادات البنك المالية وتعبر عن قيمة الديون المسترجعة والتي سبق للبنك تصنيفها كديون معدومة كما تمثل أيضا استرجاعا لقيمة المؤنات التي قد تم تكوينها مسبقا وهذا الآمر ينطبق كذلك في السنتين المواليتين 2011 و2012 بالمبالغ 30010294247.27دج، 31696841274.29دج وبالنسب 65.03% و 71.42% على التوالي.

في حين تتكون الإيرادات الأخرى من فوائد الإيرادات المماثلة بنسبة 28.46% أي بمبلغ 11857880925.43دج، والتي تتعلق بإيرادات عملية الإقراض التي يقوم بها البنك للعملاء وينطوي الأمر على السنتين المواليتين 2011 و2012 ولكن بتغيرات طفيفة.

أما بالنسبة لباقي عناصر الإيرادات فهي تمثل نسب ضعيفة لا داعي لذكرها سوى بند العملات فنسبته جديرة بالذكر إذ تمثل نسبة 7.37% من إجمالي الإيرادات بمبلغ 3072086574.46دج في سنة 2010 أما بالنسبة لسنة 2011 و2012 قد عرفت ارتفاع طفيف والتي تعبر عن إيرادات العمليات المقدمة لعملائه نظيرا خدماته المقدمة، أما بالنسبة للمكاسب الصافية فقد اختفت سنة 2012 مع العلم بوجدها سنة 2010 و2011 ولكن نسبها تقريبا معدومة.

- المصاريف:

أما مصاريف بنك التنمية المحلية فيمثلها مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة بحصة كبيرة وصلت 72.24% بمبلغ 30095175118.42دج سنة 2010 والتي تعبر عن قيمة المبالغ التي يخصصها بنك التنمية لمواجهة احتمال عدم تسديد مستحقاته تجاه العملاء أو المبالغ المخصصة كمؤنات لمواجهة الأخطار التي يمكن أن يواجهها أما بالنسبة لسنة 2011 والتي عرفت انخفاض في قيمة مخصص المؤنات والخسائر إلى المبالغ 32104952329.49دج، وبنسبة69.57 % و33909308303.66دج وبنسبة 76.41%، أي معاودة الارتفاع من جديد ونستطيع القول بأن هذا البنك شديد الحرص في مختلف معاملاته البنكية.

في حين تمثل فوئد المصاريف المماثلة نسبة 11.64أي بمبلغ 4852766655.47دج من إجمالي المصاريف والموجهة أساسا إلى فوائد حسابات ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية للبنك والتي عرفت تغير طفيف في السنتين المواليتين، أما في ما يخص المصاريف العامة للاستغلال فهي لا تمثل سوي نسبة 12.31% من إجمالي المصاريف وبمبلغ 5130395763.75دج وهي بدورها عرفت ارتفاع في سنة 2011 و2012، وبخصوص العمولات التي يقدمها الغير لهذا البنك فهي تمثل نسبة ضعيفة جدا في السنوات الثلاث لا تتجاوز 0.05%، أما مصاريف الأصول الأخرى فنسبتها لم تتخطي حد 0.1% من إجمالي المصاريف خلال الثلاث السنوات والمعبرة عن التكلفة الاستغلالية للبنك الخارجي الجزائري، فيما يخص النتيجة فهي موجبة في السنوات الثلاث وتشهد ارتفاع من 900210322,65دج إلى2446565054,31دج في كل من سنة 2010 و2011 وانخفاض إذ وصلت إلى مبلغ 2111888268.83دج بنسبة 4.75% سنة 2012.

2.أسلوب التحليل الأفقي:

يهتم أسلوب التحليل الأفقي التعريف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على أي عنصر من عناصر القوائم المالية البنكية، خلال فترات زمنية متتالية وتقييم سبب هذا التغير، وهو ما سيتم إسقاطه على كل من ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك التنمية المحلية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2012.

1.2. التحليل الأفقي للميزانية:

يوضح التحليل الأفقي لميزانية بنك التنمية المحلية، من خلال التحليل الأفقي للأصول والتحليل الأفقي للخصوم، بالاعتماد على الميزانية الأصلية لبنك التنمية المحلية والموضحة في **الملحق رقم (09).**

1.1.2 جانب الأصول :

الجدول رقم (17):ميزانية التحليل الأفقي لبنك التنمية المحلية المبالغ بالدينار الجزائري

الأصول	سنة الأساس 2010	2011/12/31		2012/12/31	
		قيمة التغير	النسبة	قيمة التغير	النسبة
الصندوق, والبنك المركزي, ومركز الصكوك البريدية	42091287875,36	10943564198,70	25,999	23607503040,42	56,086
الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية.	50 544 200,00	18732827124,60	37062,268	6577884100,00	13014,122
الأصول المالية المتاحة في البيع	00.00	43993690,00	ق غ م	41801417220,35	م غ ق
مستحقات على المؤسسات المالية	55461785953,10	2386932077,56	4,303	(54984548638,21)	(99,139)
مستحقات على العملاء	153579206574,94	44192401593,60	28,774	114696930541,70	74,682
الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق	63293117334,06	(9503423159,96)	(15,014)	(53159492078,36)	(83,989)
الضرائب الجارية – الأصول	2434464362,81	255743513,62	10,505	680952419,81	27,971
الضرائب المؤجلة – الأصول	295236222,36	752879086,94	255,009	932758345,63	315,936
الأصول الأخرى	28 732766100,93	(10474098536,65)	(36,453)	(10400571189,82)	(36,197)
الحسابات المنتظمة	13144405598,03	1559203159,27	11,862	7969331640,78	60,629
المساهمة في الشركات المرتبطة	2656821343,71	2083269853,89	78,412	2068573346,35	77,858
استثمار العقارات	41304596,24	(2581537,26)	(6,249)	(5163074,52)	(12,499)
الأصول الثابتة	10295532317,80	(20144815,44)	(0,195)	(9299539249,76)	(90,325)
الأصول الغير الثابتة	3604409,29	(315416,85)	(8,750)	(1082366,85)	(30,028)
اكتساب الفروق	00.0	0,00	ق غ م	0,00	م غ ق
مجموع الأصول	372080076888.63	60950250832,02	16,380	79448891627,52	21,352

2.1.2 جانب الخصوم.

المبالغ بالدينار الجزائري

الخصوم	سنة الاساس2010	2011/12/31		2012/12/31	
		قيمة التغير	النسبة	قيمة التغير	النسبة
البنك المركزي،مراكز الصكوك البريدية	544372884.21	116856213,8	21,466	396255418,39	72,791
ديون تجاه المؤسسات المالية	1845856197.60	(315932406,4)	(17,115)	(439443688,57)	(23,807)

حسابات دائنة للعملاء	243532560753,13	41175641230	16,907	50822558988,08	20,868
الديون الممثلة بورقة مالية	-	68670983,45	ق غ م	6279856720,00	ق غ م
الضرائب الجارية- الخصوم	1895760775.31	665353861,5	35,096	616508751,34	32,520
الضرائب المؤجلة- الخصوم	00.0	0	0.000	0,00	0.000
الخصوم الأخرى	71191969002.34	16922473974	23,770	20055404550,50	28,170
الحسابات المنتظمة	6205433345 .28	4174520000	67,272	7437116573,26	119,848
مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف	1376009065.85	421699494,4	30,646	384795583,63	27,964
أموال لدعم الاستثمارات	00.0	0	0.000	0,00	0.000
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	2937653949.93	462568200,5	15,746	1402742656,37	47,750
ديون مشروطة	5400000000.00	0	0.000	0,00	0.000
رأس المال اجتماعي	15800000000.00	0	0.000	0,00	0.000
علاوات مرتبطة برأس المال	00.0	0.00	0.000	0,00	0.000
الاحتياطات	3957687320.82	579666977,1	14,646	(551674954,30)	(13,939)
نسبة التقييم	00.0	(82500)	ق غ م	(370715,00)	ق غ م
نسبة إعادة التقييم	8439393213.60	(34890246,19)	(0,413)	(69780501,38)	(0,826)
رصيد مرحل (+/-)	(3583653022.82)	560234828,4	(15,633)	560234828,4	(15,633)
نتيجة الدورة (-/+)	715666977.13	1176409286	164,379	1352635639,63	189,003
مجموع الخصوم	372080076888.63	60950250832	16,380	79448891627,52	21,352

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

3.1.2التعليق على التحليل الأفقي للميزانية:

يبرز التعليق علي التحليل الأفقي نوع وسبب التغيرات التي تطرأ على عناصر أصول وخصوم البنك التنمية المحلية، على مدي سنتي 2011، 2012، مقارنة بسنة الأساس 2010 والتي يمكن إجمالها في:

1.3.1.2. بالنسبة لعناصر الأصول:

يقيس التحليل الأفقي تحركات مختلف بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال فترة زمنية معينة وهذا ما يسمى أيضا بالتحليل الحركي أو التحرك لذا سنستخدم طريقة التحليل الأفقي لتحليل تحركات عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك التنمية المحلية لثلاث سنوات متتالية 2010،2011 و2012متخذين بعين الاعتبار سنة 2010 كسنة أساس.

- **النقدية:** عرفت النقدية ارتفاع ملحوظ في كل من سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة الأساس 2010 إذ بلغت قيمة التغيير10943564198,70دج، 23607503040,42دج والتي يعبر عنها بالنسب 25.999% و 56.086% على التوالي ويعود هذا الارتفاع إلى قيام البنك بفتح حسابات جديدة بالعملات الصعبة لدى بنك الجزائر.
- **الأصول المالية المملوكة لإغراض معاملات تجارية:** عرف هذا البند ارتفاع كبير جدا خلال سنة 2011 وهذا بنسبة 37062.268% وسنة 2012 بنسبة 13014.122%، وهذا راجع إلى تكثيف البنك لمعاملاته التجارية.
- **الأصول المالية المتاحة في البيع:** عرف بنك التنمية المحلية ظهور جديد لهذا البند في سنتي 2011 و2012 مع العلم انه كان منعدم في سنة الأساس وهذا يدل على طرح البنك مختلف أوراقه المالية للاكتتاب الحر.

- **قروض مستحقة على المؤسسات المالية:** عرف هذا البند ارتفاع طفيف في سنة 2011 قدر بـــــ 2386932077,56دج أي بنسبة 4,303% ثم يعود إلى الانخفاض في سنة 2012 بمبلغ 54984548638,21دج أي بنسبة 99,139دج ويعود هذا الانخفاض إلى إحجام بنك التنمية المحلية على تقديم القروض إلى المؤسسات المالية.
- **قروض مستحقة على العملاء:** عرف هذا العنصر ارتفاع معتبر في سنة 2011 بمبلغ 44192401593,60دج أي بنسبة 28.774% كما وصل ارتفاعه بنسبة الضعف في سنة 2012 وهذا راجع إلى عدم قيام البنك بأي معاملات خارجية مع العملاء.

الاصول المالية المملوكة عند الاستحقاق: انخفضت الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق لسنة 2011 بمقدار 9503423159,96دج أي بنسبة 15.014% وبنسبة أكبر 83.989% في سنة 2012 أي بمبلغ 53159492078,36دج وهذا يدل على أن بنك التنمية المحلية قد خفض من استثماراته.

- **الضرائب الجارية والضرائب المؤجلة:** عرفت الضرائب الجارية ارتفاع ضعيف خلال سنة 2011 بمبلغ 255743513,62دج أي بنسبة 10.50% وبنسبة 27.971% خلال سنة 2012 أي بمبلغ 680952419,81دج وهذا مقارنة مع سنة الأساس في حين عرفت الضرائب المؤجلة ارتفاع كبير فاق نسبة 100% اذ بلغ نسبة 255.009% أي بمبلغ 752879086,94دج في سنة 2011 وبمبلغ 932758345,63دج أي بنسبة 315.936% خلال سنة 2012 وهذا راجع الى تحقيق البنك نتيجة ايجابية.
- **الأصول الأخرى:** نلاحظ انخفاض كبير في نسبة الأصول الأخرى حيث بلغت 10474098536,65دج أي بنسبة 36.453% في سنة2011 وبمبلغ 10400571189,82دج أي بنسبة 36.197% خلال سنة 2012، وهو ما يدل على حدوث خسائر في أسعار الصرف والقروض الموجهة إلى المعاملات التجارية.
- **الحسابات المنتظمة:** عرف هذا البند ارتفاع ضعيف في سنة 2011 قدر بـــــ1559203159,27دج أي بنسبة 11.862% ثم ارتفع الى اكبر من الضعف 7969331640,78دج أي بنسبة 60.629% سنة 2012.
- **المساهمة في الشركات المرتبطة:** عرفت هذه النسبة ارتفاع كبير في كلتى السنتين 2011 و2012 وهذا بالنسب 155.462% و152.042% أي بمبالغ 2083269853,89دج و2068573346,35دج على التوالي وهذا ما يدل على أن للبنك تدخلات كبيرة في مختلف الشركات الوطنية.
- **استثمار العقارات:**عرفت قيم هذا البند انخفاض بالمبالغ التالية 2581537,26دج 5163074,52دج في السنتين معا 2011 و2012 بنسب 6.249% و12.499% على التوالي وهذا راجع إلى عدم استثماره في مجال الاعمار.
- **الأصول الثابتة:** نلاحظ انخفاض مستمر على مستوى هذا العنصر وبنسب ضعيفة في سنة 2011 ثم تواصل هذا الانخفاض ولكن بنسبة كبيرة جدا بلغت 90.325% ويعود هذا الانخفاض إلى عدم قيام البنك بأي تمويلات جديدة تخصه.
- **الأصول الغير ثابتة:** نلاحظ في الأصول الغير ثابتة انخفاض في كل من السنتين 2011 و2012 وهذا راجع إلى زيادة استعمال لوازمها الاستثمارية.
- **مجموع الأصول :** ارتفع مجموع أصول البنك التنمية المحلية وبنسبة معتبرة في سنة 2011 والتي بلغت 60950250832,02دج أي بنسبة 16.380% وواصل ارتفاعه في سنة 2012

والتي وصلت إلى 79448891627,52دج أي بنسبة 21.352% مقارنة بسنة الأساس وهذا ما يؤكده رواج حجم نشاط البنك.

2.3.1.2. بالنسبة لعناصر الخصوم:

تطرقنا إلى التغيرات التي حدثت على عناصر أصول ميزانية بنك التنمية المحلية وفيما يأتي سنتعرض إلى التغيرات التي عرفتها عناصر الخصوم خلال سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة 2010 والتي تعتبر سنة أساس ويمكن توضيحها كما يلي:

- **البنك المركزي ومراكز الصكوك البريدية:** عرف رصيد هذا البند ارتفاع سنة 2011 بمبلغ 116856213,8دج أي بنسبة 21.466% مما يدل على زيادة لجوء بنك التنمية المحلية إلى الإقراض من البنك المركزي بإعادة خصم فروعه لديه غير أننا نلاحظ زيادة هذا الارتفاع بمبلغ 396255418,39دج خلال سنة 2012 إذ بلغت نسبته 72.791%.

- **ديون تجاه المؤسسات المالية:** شهدت نسبة إقراض البنك من المؤسسات المالية انخفاض مستمر في كلتى السنتين بمبالغ 315932406,4دج و439443688,57دج مما يؤكد تمكن بنك التنمية المحلية من تسديد مستحقاته وبنسب تراوحت بين 17.115% و23.807% في سنة 2011 و2012 على التوالي.

- **حسابات دائنة للعملاء:** ارتفعت ودائع العملاء في سنة 2011 بمبلغ 41175641230دج أي بنسبة 16.907% ثم بمبلغ 50822558988,08دج أي بنسبة 20.868% في سنة 2012 مقارنة بسنة الأساس 2010 مما يؤكد زيادة ثقة المودعين بهذا البنك وسرعة توفير السيولة المطلوبة وكذلك ارتفاع معدلات الفائدة المدفوعة على الودائع وكذا ارتفاع عدد الحسابات المفتوحة لدي البنك بالإضافة إلى ارتفاع عدد وكالات بنك التنمية المحلية لقربها أكثر من العملاء.

- **الديون الممثلة بورقة مالية:** نلاحظ ظهور هذا البند في سنة 2011 و2012 مع العلم أنه كان مختفيا في سنة الأساس مما يدل على أن البنك بدأ يقوم بإصدار سندات الصندوق والتي لاقت بعض الإقبال من طرف الجمهور.

- **الضرائب الجارية والضرائب المؤجلة:** نلاحظ تراكم الضرائب الجارية خلال سنتي 2011 و2012 بمبالغ 665353861,5دج، 616508751,34دج أي بنسبة 35.096% و32.520% أما بالنسبة للضرائب المؤجلة فهي معدومة وهذا مما يدل على أن بنك التنمية المحلية قام بتسديد ضرائبه المؤجلة بصورة نهائية.

- **الخصوم الأخرى:** قام البنك بإدماج فوائد ضمن الاحتياطات عرفت بذلك زيادة قدرت بـــــ16922473974دج أي بنسبة 23.770% في سنة 2011 وبـــــ 20055404550,50دج أي بنسبة 28.170% في سنة 2012.

- **الحسابات المنتظمة:** نلاحظ ارتفاع الأرصدة الدائنة في كلتى السنتين بالمبالغ 4174520000دج، 7437116573,26دج في سنة 2011 و2012 بنسبة 67.272% و119.848% على التوالي وهذا يساعد البنك في تمويل استثماراته.

- **مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف:** نلاحظ زيادة خلال سنة 2011 و2012 بالمبالغ 421699494,4دج، 384795583,63دج أي ارتفع هذا البند بنسبتي 30.646% و27.964% وتعود هذه الزيادة إلى زيادة نسبة تغطية المخاطر.

- **أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:** عرف هذا البند ارتفاعا بمبلغ 462568200,5دج أي بنسبة 15.746% خلال سنة 2011 و بمبلغ 1402742656,37دج أي بنسبة 47.750% سنة

2012 مما يؤكد بأن بنك التنمية المحلية قد رفع من الاحتياطي المكون لمواجهة الأخطار المصرفية العامة أو ربما لزيادة القروض.

- **الديون المشروطة ورأس مال الاجتماعي:** عدم وجود تغير بالنسبة لهذين العنصرين والذي بقي على حاله في السنوات الثلاث 2010، 2011 و2012 وهذا ما يدل على أن الرأس مال الاجتماعي لم يعاد رسملته من قبل السلطات.

- **الاحتياطات:** يظهر البند زيادة بمبلغ 579666977,1دج أي بنسبة 14.646% سنة 2011 وهذا لتكوين هذه الاحتياطات لحماية تدهور قيم بعض أصول البنك وكذلك دمج نتائج الدورات السابقة التي لم يتم توزيعها أما بالنسبة لسنة 2012 سجل البنك انخفاض بمبلغ551674954,30دج أي بنسبة 13.939% مما يدل على تغطية عجز البنك أو قد قام بدمجها في النتائج الدورات السابقة التي لم يتم توزيعها.

- **نسبة إعادة التقييم:** انخفاض هذا البند بمبالغ 34890246,19دج، 69780501,38دج أي بنسبة 0.413% و0.826% في سنتي 2011 و 2012 بسبب إدماج بعض الإهتلاكات.

- **رصيد مرحل:** حقق انخفاض ثابت بمبلغ 560234828,4دج أي بنسبة 15.633% خلال سنتي 2011 و2012 مما يدل على توزيع نتائج الدورات السابقة.

- **مجموع الخصوم:** شهد مجموع الخصوم ارتفاع معتبر بمبلغ 60950250832دج أي بنسبة 16.380% سنة 2011 تم واصل الارتفاع إلى مبلغ 79448891627,52دج أي بنسبة 21.352% سنة 2012 وهو ما يؤكد على ارتفاع في موارد البنك المالية.

2.2. التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج:

يظهر التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية خلال سنوات 2010، 2011 و2012، بالاعتماد على قائمة الدخل الأصلية والموضحة في **الملحق رقم(10).**

الجدول رقم (18): حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية: المبالغ بالدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

التعليق على التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج:

يتم تحليل التغيرات خلال سنتي المقارنة 2011 و 2012 مقارنة بسنة الأساس 2010 وتحديد أسباب هذه التغيرات في جدول حسابات النتائج.

الإيرادات	سنة الأساس 2010	قيمة التغير 2011		قيمة التغير 2012	
	المبالغ	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة %
فوائد الإيرادات المماثلة	11857880925,43	279 549 797,44	2,36	815 804 263,06	6,88
عملات	3072086574,46	746 781 451,35	24,31	1 021 057 692,36	33,24
المكاسب الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية	118 978 577,54	19 536 697,62	16,42	(7 478 442,68)	(6,29)
إيرادات الأصول الأخرى	26569783090,80	3 440 511 156,47	12,95	5 127 058 183,49	19,30
استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة	40119065,26	(5 995 365,66)	(14,94)	ق غ م	ق غ م
المكاسب الصافية من الأصول الأخرى	1405797.59	662 677,90	47,14	2 997 953,36	213,26
إيرادات استثنائية	41658848233,49	4 482 452 212,71	10,76	2 716 081 980,24	6,52
المجموع	11857880925,43	279 549 797,44	2,36	815 804 263,06	6,88
النفقات	سنة الأساس 2010	قيمة التغير 2011		قيمة التغير 2012	
	المبالغ	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة %
فوائد المصاريف المماثلة	4852766655,47	(670 635 589,90)	(13,82)	(842 975 076,5)	(17,37)
عملات	7243022,10	(902 595,53)	(12,46)	9 711 376,42	134,08
الخسائر الصافية من الأصول المالية المتاحة في البيع	-	ق غ م	ق غ م	1271195.81	ق غ م
مصاريف الأصول الأخرى	40347080,61	(17 805 680,36)	(44,13)	(22 673 602,77)	(56,20)
مصاريف عامة للاستغلال	5130395763,75	1 682 724 927,82	32,80	2 546 803 957,28	49,64
مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات	632710270,49	(67 060 792,05)	(10,60)	43 823 650,22	6,93
مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	30095175118,42	2 009 777 211,07	6,68	3 814 133 185,24	12,67
الضرائب على الأرباح	185949143.11	368 539 648,25	198,19	16 590 259,09	8,92
النتيجة الصافية(+)	900210322,65	1 546 354 731,66	171,78	1 211 677 945,68	134,60
المجموع	41658848233,49	4 482 452 212,71	10,76	2 716 081 980,24	6,52

ـ الإيرادات:

ـ **فوائد الإيرادات المماثلة:** حقق هذا البند ارتفاع ملحوظ في السنة الأولى بنسبة قدرت 2.36% أي بمبلغ 279549797.44دج كما واصلت الارتفاع في السنة الثانية إيجابيا بنسبة 6.88% وبمبلغ 815804263.06دج يعود هذا إلى الارتفاع المحدث في حجم القروض

الممنوحة لكل من العملاء والمؤسسات المالية التي سبق التطرق إليها في التحليل الأفقي للميزانية.

- **العملات:** عرفت عملات بنك التنمية المحلية ارتفاع مستمرا من نسبة 24.31% ومبلغ 746781451.35دج سنة 2011 إلى نسب جيدة خلال 2012 قدرت بـــــ 33.24% أي بمبلغ 1021057692.36دج مما يدل على تدني حصيلة الخدمات المصرفية من طرف البنك.

- **المكاسب الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية:** شهدا هذا البند ارتفاع معتبر بمبلغ 19536697.62دج أي بنسبة 16.42% في سنة 2011 وهذا راجع إلى زيادة مساهمات بنك التنمية المحلية في رؤوس أموال بعض المؤسسات والبنوك لكن في سنة 2012 عرف هذا البند انخفاض بنسبة سالبة 6.29% أي بمبلغ 7478442.68دج مما يدل على نقص مساهمات البنك في رؤوس أموال بعض المؤسسات والبنوك.

- **إيرادات الأصول الأخرى و المكاسب الصافية من الأصول الأخرى:** عرف كل من هذين البندين ارتفاع حيث بلغ البند الأول نسبة 12.95% أي بمبلغ 3440511156.47دج سنة 2012 وبنسبة أكبر بلغت 19.30% وبمبلغ 5127058183.49دج سنة 2012 أما فيما يخص البند الثاني عرف ارتفاع في كلتى السنتين خاصة في سنة 2012 سجل ارتفاع كبير بنسبة 213.26% وهذا يدل على أن البنك حقق أربحا كبيرة من مختلف الاستثمارات ومختلف التعاملات العقارية.

- **استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة:** حقق هذا البند انخفاض بنسبة سالبة 14.94% وبمبلغ 5995365.66دج في سنة 2011 مقارنة بسنة الأساس 2010 مما يؤكد بأن هذا البنك لم يحصل ديونه المتوقعة.

- **إيرادات استثنائية:** نلاحظ ارتفاع في سنة 2011 بنسبة 10.76% أي بمبلغ 4482452212.71دج و بـــــ6.25%سنة 2012 مما يدل على زيادة العمليات الناشئة خارج النشاط الاستغلالي البنكي ثم انخفاضها.

- **مجموع الإيرادات:** ارتفع مجموع الإيرادات البنكية بنسبة 2.36% أي بمبلغ 279549797.44دج ثم إلى 6.88% وبمبلغ 815804263.06دج في سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة 2010 وهو ما يؤكد الارتفاعات التي عرفتها بنود الإيرادات التي أشرنا إليها سبقا.

- النفقات:

- **فوائد المصاريف المماثلة:** نلاحظ على مستوى هذا البند انخفاض متقاربا بنسب 13.82% و17.37% أي بمبالغ 670635589.90دج و842975076.5دج في سنتي 2011 و2012 ويرجع سبب الارتفاع إلى تزايد حجم ودائع التوفير والتي يدفع البنك لقائها فوائد لأصحابها.

- **العملات:** انخفضت العملات بمبلغ 902595.53دج أي بنسبة 12.46% سنة 2011 وبعد ذلك عرفت ارتفاع كبير بمبلغ 9711376.42دج أي بنسبة 134.08% مما يعبر عن ارتفاع مصاريف البنك الموجهة للخدمات المقدمة من الغير خلال سنة 2012 مقارنة بسنة الأساس 2010.

- **مصاريف الأصول الأخرى:** عرفت مصاريف الأصول الأخرى انخفاض بنسبة 44.13% أي بمبلغ 17805680.36دج سنة2011 و بمبلغ 22673602.77دج أي بنسبة 56.20%سنة 2012 ويعود هذا الانخفاض إلى تحمل البنك للخسائر أسعار الصرف.

ـ **مصاريف عامة للاستغلال:** عرف هذا البند ارتفاع قدر بـــــ 32.80% أي بمبلغ 1682724927.82دج سنة 2011 ثم زاد سنة 2012 ليبلغ نسبة 49.642% أي بمبلغ 2546803957.28دج ويعود هذا الارتفاع إلى توسع عمل بنك التنمية المحلية والذي يتطلب زيادة مصاريف المستخدمين.

ـ **مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات:** عرف هذا البند انخفاض بنسبة قدرت 60.10% أي بمبلغ 67060792.05دج سنة2011 ثم يرتفع سنة 2012 وبنسبة 6.93% أي بمبلغ 43823650.22دج والذي يفسر بزيادة الهياكل القاعدية أي المباني والتجهيزات وكل الوسائل المتعلقة بالبنك خلال سنة 2012.

ـ **مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة:** حقق هذا البند ارتفاع مستمر وبنسبة 6.80% سنة 2011 و12.67% سنة 2012 وهو ما يفسر عدم تحصيل البنك لمستحقاته الممنوحة مقارنة بسنة الأساس 2010.

ـ **مصاريف استثنائية:** معدومة خلال السنوات الثلاث لعدم وجود أي مصاريف خارج نشاط الاستغلال.

ـ **الضرائب على الأرباح:** فرضت على هذا البنك ضرائب في كلتى السنتين ولكن بنسبة كبيرة سنة 2011 بلغت 198.19% أي بمبلغ 368539648.25دج.

ـ **نتيجة الدورة:** عرفت نتيجة الدورة ارتفاع خلال سنة 2011 أفضل من 2012 وهو ما يفسر بزيادة حجم ودائع العملاء لدي البنك خلال سنتي 2011 مما يؤكد زيادة الفوائد المدفوعة مقارنة بسنة الأساس.

ـ **مجموع المصاريف:** انخفض مجموع المصاريف بنسبتي 0.45% و2.64% في سنتي المقارنة 2011 و2012 وهذا راجع إلى الانخفاض المحقق في بنود المصاريف.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب لبنك التنمية المحلية.

سنعتمد في هذا المطلب على التحليل بواسطة النسب المالية والتي تخص بدرجة أولى العميل.

1. مؤشرات الربحية:

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه:

1.1. معدل العائد إلى الأموال الخاصة:

إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله، و تسمى أيضا بحقوق الملكية، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل العائد إلى الأموال الخاصة لبنك التنمية المحلية ، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (19):العائد إلى الأموال الخاصة.

السنوات	2010	2011	2012

معدل العائد إلى الأموال الخاصة %	2.75	6.87	13.68

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدل العائد على الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث بنسب متفاوتة حيث بلغ العائد على الأموال الخاصة 2.75 %سنة 2010 ونسبة 6.87 %و 13.68%خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع النتيجة السنوية الصافية خلال السنوات الثلاث . هذه النتائج تعتبر إيجابية و من شأنها أن تعطي صورة جيدة عن مردودية البنك.

الشكل رقم (14): العائد على الأموال الخاصة.

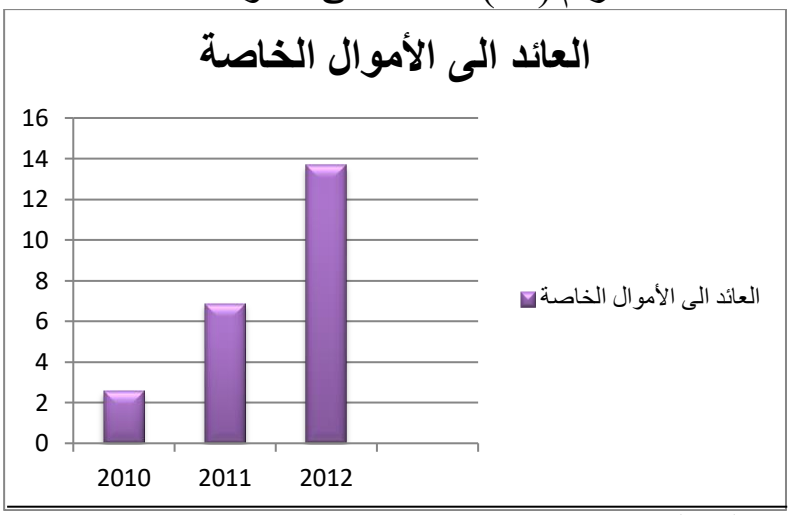

2 -1 معدل العائد على الودائع:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

جدول رقم (20): معدل العائد على الودائع.

السنوات	2010	2011	2012
معدل العائد على الودائع %	0.29	0.66	0.68

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (15): معدل العائد على الودائع

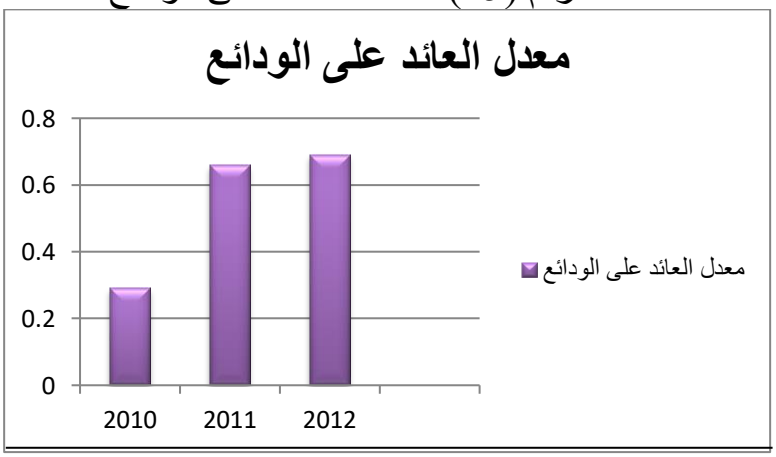

تمكن البنك من تحقيق معدل العائد على ودائعه الموظفة والتي نجح في الحصول عليها، يتصف بالمقبول مما يؤكد انخفاض مقدرة البنك على توليد الأرباح من خلال توظيف الودائع خلال السنوات المدروسة.

2. مؤشرات قياس السيولة:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1.2 السيولة القانونية:

يمكن قياس السيولة عن طريق احتساب النسبة المئوية للنقدية إلى مجموع الودائع (الجارية و الغير جارية) كما يلي:

$$\text{السيولة القانونية} = \frac{\text{أصول نقدية وشبه نقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال القوائم المالية للبنك التنمية المحلية، يمكن حساب نسبة السيولة القانونية الى إجمالي الودائع، والنتائج المتحصل عليه يمكن تلخيصها في الجدول أدناه :

جدول رقم (21):نسب السيولة القانونية.

السنوات	2010	2011	2012
نسبة السيولة القانونية %	0.22	0.23	0.31

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

لا يتوفر بنك التنمية المحلية على السيولة القانونية الكافية للوفاء المتعلقة أساسا بالودائع على اختلاف أنواعها المقدمة له من مختلف الأعوان غير أن هذه النسب تطورت بصفة صغيرة من نسبة 0.22% سنة 2010 إلى نسبة 0.31% سنة 2012 رغم هذا فإنها لم تصل بعد إلى النسبة المثلى.

الشكل رقم (16):معدل السيولة القانونية.

3. نسب التوظيف:

يقوم بنك التنمية المحلية باستثمار وتوظيف موارده المالية في شكل قروض للعملاء والمؤسسات المالية وفي شكل أوراق مالية وهو ما يتأكد في معدلي الإقراض وتوظيف الودائع.

1.3. معدل توظيف الودائع:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض + الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل توظف ودائع بنك التنمية المحلية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (22):معدل توظيف الودائع.

السنوات	2010	2011	2012
معدل توظيف الودائع %	85.19	91.70	92.99

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع طفيف في معدل توظيف الودائع خلال السنوات الثلاث بنسب متفاوتة حيث بلغ أقصى حد له سنة 2012 بنسبة 92.99% ونسبة 85.19 %و91.70 % خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي مما يدل على أن البنك يمتلك كفاءة كبيرة في توظيف موارده المالية في استثمارات تدر له عوائد غير أن هذه النسب عرفت تحسنا من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم (17):معدل توظيف الودائع.

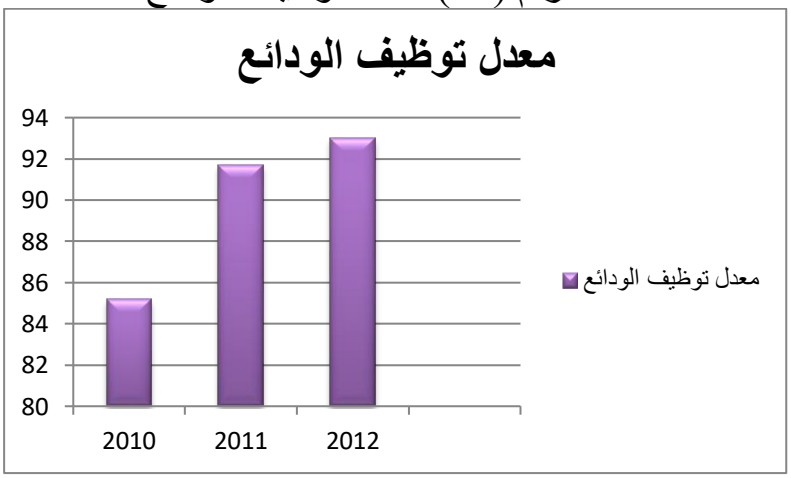

2.3. معدل الإقراض:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل الإقراض} = \frac{\text{القروض}}{} \times 100$$

إجمالي الودائع

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل الإقراض لبنك التنمية المحلية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (23):معدل الإقراض.

السنوات	2010	2011	2012
معدل الإقراض %	85.19	89.30	90.86

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (18): معدل الإقراض.

وفي ما يخص القروض الممنوحة تعتبر نسبها جيدة لخدمة التنمية الاقتصادية وتلبية حاجات المقترضين وهو ما يتضح جليا في معدل الإقراض الذي تجاوزت نسبته معدل 80% في فترة الدراسة غير أن البنك لن يتخذ أي إجراءات اللازمة لتفادي هذه الوضعية، بتبني سياسة محددة للقروض الممنوحة لمختلف عملائه، وما يؤكده ارتفاع معدل الإقراض في السنتين التاليتين.

4. نسبة المردودية:

تقيس نسب المردودية مردودية لبنك التنمية المحلية، من خلال مردودية أمواله الخاصة.

1.4. مردودية الأصول:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{مردودية الأصول} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب مردودية أصول بنك التنمية المحلية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (24):مردودية الأصول.

السنوات	2010	2011	2012
مردودية الأصول %	0.19	0.43	0.45

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (19): مردودية الأصول.

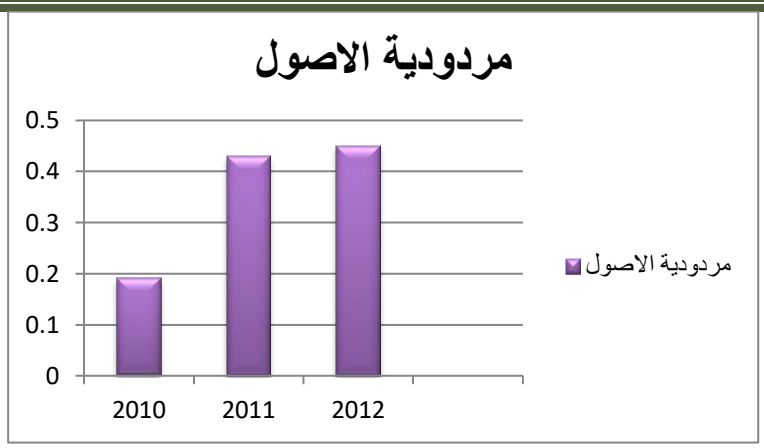

2.4. مردودية الأموال الخاصة:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة لبنك التنمية المحلية ، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (25): مردودية الأموال الخاصة.

السنوات	2010	2011	2012
مردودية الأموال الخاصة %	2.75	6.87	13.68

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (20): مردودية الأموال الخاصة.

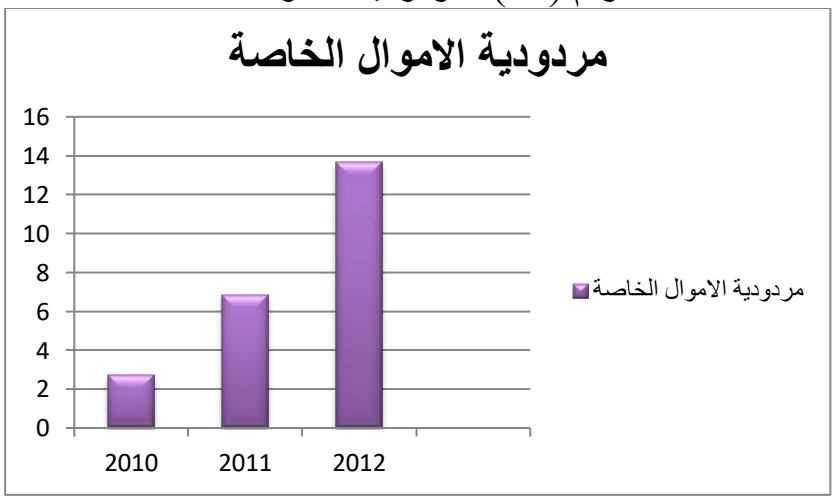

عرفت مقدرة بنك التنمية المحلية كافأته في استغلال أصوله ومن أهمها أموالها الخاصة ارتفاعا خلال سنتي 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2010 وهذا راجع للارتفاع نتيجة الدورة الصافية لهاتين السنتين.

5. نسب ملاءة رأس المال:

تقيس نسب الملاءة مساهمة أموال بنك التنمية المحلية الخاصة من مجموع موارده المالية، وهل تغطي مجموع أصوله المستثمرة فيها والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

1.5.كفاية الأموال الخاصة:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{كفاية الأموال الخاصة} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب كفاية الأموال الخاصة لبنك التنمية المحلية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (26): كفاية الأموال الخاصة.

السنوات	2010	2011	2012
كفاية الأموال الخاصة %	10.59	9.61	5.11

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (21): كفاية الأموال الخاصة.

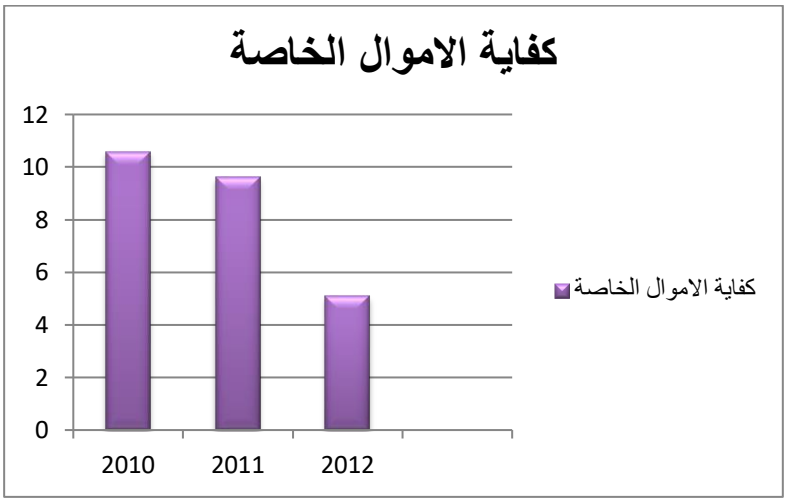

2.5. هامش الأمان:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{هامش الأمان} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{إجمالي القروض المنوحة}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب هامش الأمان الخاص ببنك التنمية المحلية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (27): هامش الأمان.

السنوات	2010	2011	2012
هامش الأمان %	12.43	10.76	5.62

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (22): هامش الأمان.

3.5.نسبة الأصول الثابتة:

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

من خلال ما سبق يمكن حساب نسبة الأصول الثابتة الخاصة ببنك التنمية المحلية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم(28):نسبة الأصول الثابتة.

السنوات	2010	2011	2012
نسبة الأصول الثابتة %	39.61	37.34	6.58

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل رقم (23): نسبة الأصول الثابتة.

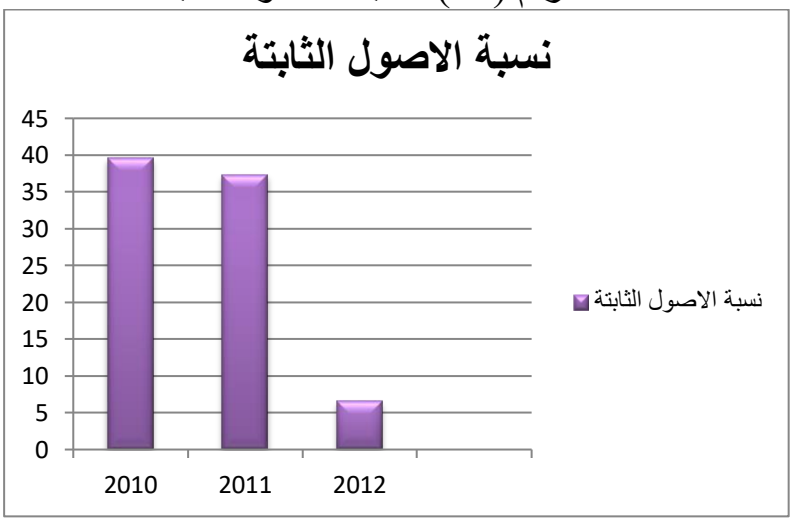

يعتمد بنك التنمية المحلية على أمواله الخاصة كمورد مالي ثانوي، غير أنه لا يمتلك مقدرة كافية على تغطية ودائعه التي تحصل عليها من أمواله الخاصة إلا بنسب ضعيفة عرفت تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى لكنها لم تتجاوز نسبة 10.59% وهو ما تأكده نسبة تغطية أو كفاية الأموال الخاصة، الشيء الذي لن يولد ارتياح وثقة لدى أصحاب الودائع في استرجاع أموالهم من البنك، رغم التدهور الذي شهده هامش الأمان خلال سنتي 2011

و2012 مقارنة بسنة 2010 ومنه نلاحظ بأن البنك لا يتمتع بهامش أمان كبير لمواجهة خطر الفشل في استرداد جزء من أمواله المستثمرة.

يقوم بنك التنمية المحلية باستخدام وتوظيف موارده المالية في العديد من الأوجه، غير أن هذا لا يمنعه من الإبقاء على الجزء كبير منها في شكل سائل نقدي وهذا ما تدل عليها النسب 39.61% سنة 2010 و 37.34% سنة 2011، أما بالنسبة لسنة 2012 فإن البنك قام بتوظيف موارده المالية بشكل كبير وهذا ما يدل على عدم إبقائه إلا على جزء منها والذي يمثل بالنسبة التالية 6.58%.

.

المطلب الرابع : المقارنة بين كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية.

سنقوم في هذا المطلب بالمقارنة بين كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية وسنعتمد في مقارنتنا إلا على العناصر الخاصة بالعملاء في كل من ميزانيتي البنكين وقائمة دخلهما.

1. المقارنة بين كل من ميزانية البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية:

الجدول رقم (29):المقارنة بين كل من ميزانية البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية.

المبالغ بالدينار الجزائري

البيان	البنك الخارجي الجزائري			بنك التنمية المحلية		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
النقدية	96114488388,30	118398989906,49	216259372297,30	42091287875,36	53034852074,06	65698790915,78
القروض الممنوحة	1916570657282.96	2069932834701.12	1720640117915.10	209040992528.04	255620326199.20	268753374431.53
الأصول الثابتة	20907493307,17	19626657187,40	19148724914,70	10295532317,80	10275387502,36	995993068,04
الأوراق المالية	40930451532,21	38759654187,14	40506183346,14	0.00	6867098345.00	6279856720.00
رأس المال	24500000000,00	76000000000,00	76000000000,00	15800000000.00	15800000000.00	15800000000.00
الودائع	2018159263721.66	2198064067230.85	1861843975212.32	261988416950.73	286238125774.44	295761532250.24

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنكين.

الشكل رقم(24):رسم بياني يوضح تطور كل عنصر من الميزانية خلال السنوات الثلاث للبنك الخارجي الجزائري.

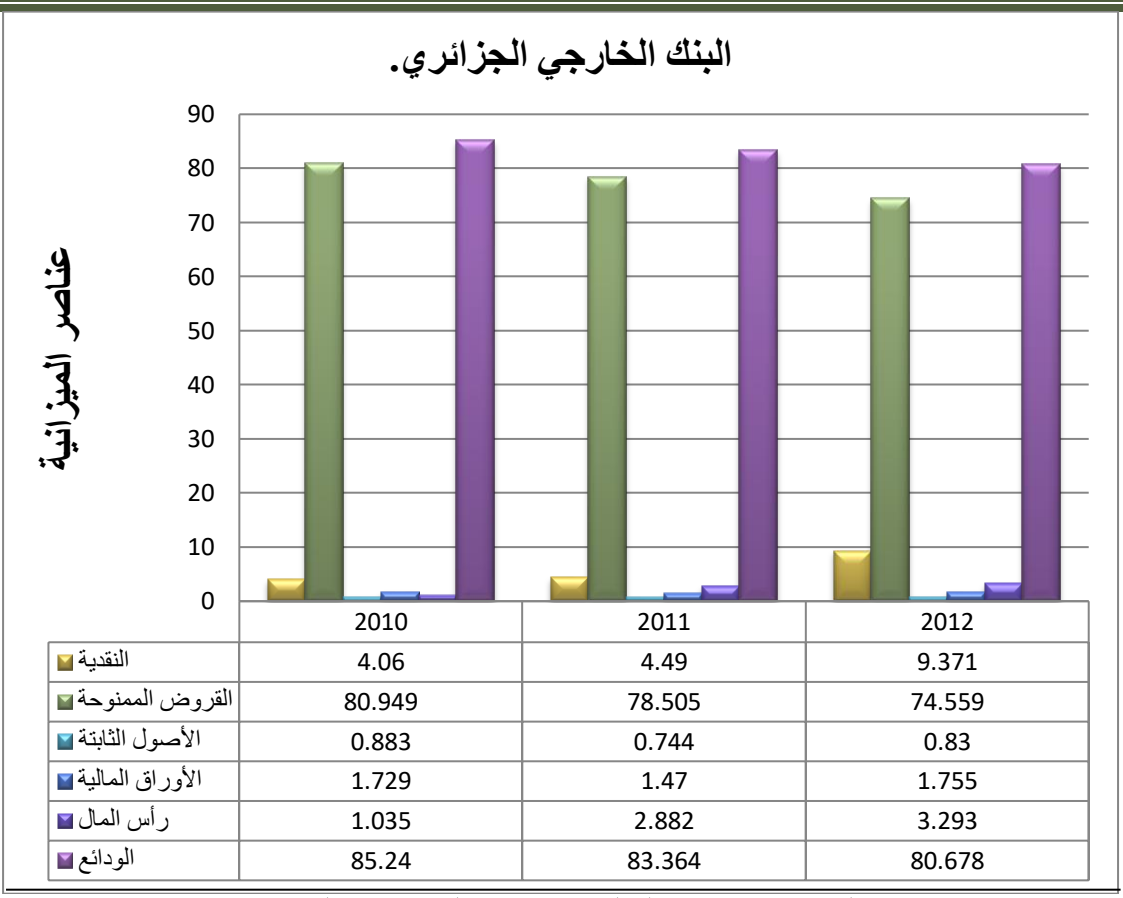

	2010	2011	2012
النقدية	4.06	4.49	9.371
القروض الممنوحة	80.949	78.505	74.559
الأصول الثابتة	0.883	0.744	0.83
الأوراق المالية	1.729	1.47	1.755
رأس المال	1.035	2.882	3.293
الودائع	85.24	83.364	80.678

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنكين.

الشكل رقم (25): رسم بياني يوضح تطور كل عنصر من الميزانية خلال السنوات الثلاث لبنك التنمية المحلية:

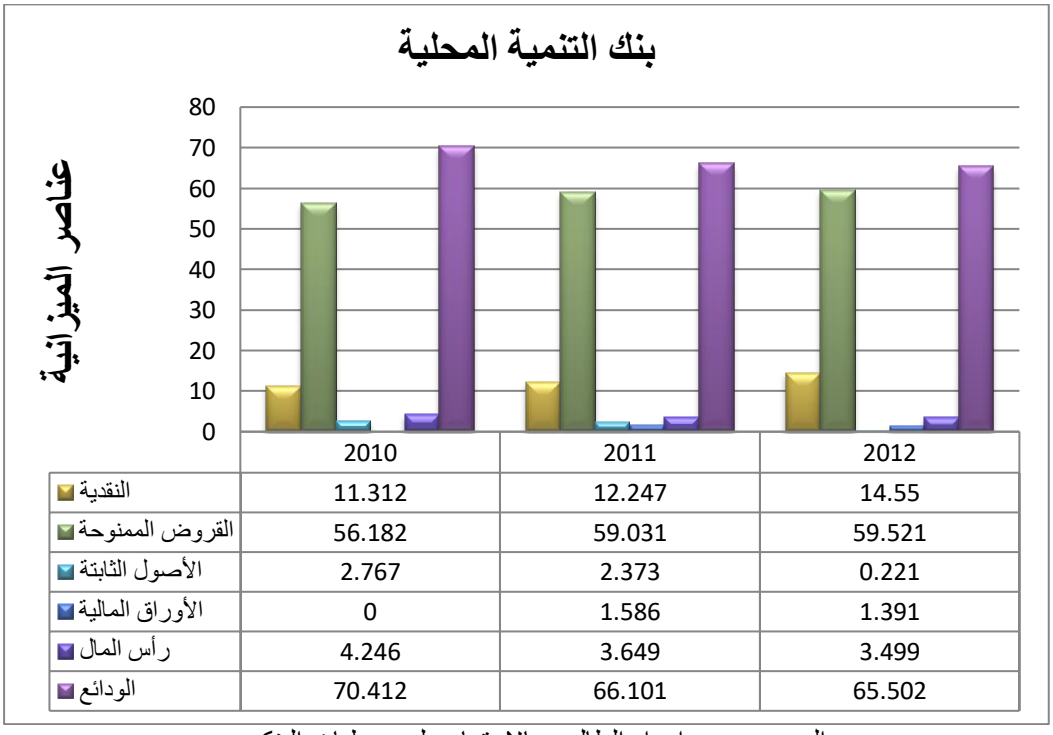

	2010	2011	2012
النقدية	11.312	12.247	14.55
القروض الممنوحة	56.182	59.031	59.521
الأصول الثابتة	2.767	2.373	0.221
الأوراق المالية	0	1.586	1.391
رأس المال	4.246	3.649	3.499
الودائع	70.412	66.101	65.502

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنكين.

- **النقدية:** نلاحظ أن النقدية بالنسبة للبنك التنمية المحلية أفضل من النقدية لدي البنك الخارجي الجزائري خلال سنوات الثلاث بالقيم التالية: 42091287875,36دج، 53034852074,06دج و65698790915,78دج بالنسبة للبنك الأول وهذا راجع إلى أن بنك التنمية المحلية قام بمعاملات مع البنك المركزي أكبر من البنك الخارجي من أبرزها القيام بفتح حسابات جديدة بالعملات الصعبة لديه.

- **القروض الممنوحة:** نرى بأن البنك الخارجي قام بتقديم قروض الى العملاء والمؤسسات بنسب كبيرة خلال السنوات الثلاث قدرت بـــ1916570657282.96دج، 2069932834701.12 دج و1720640117915.10دج مقارنة ببنك التنمية المحلية وهذا يدل على ان للبنك الخارجي ثقة لدى العملاء والمؤسسات المالية، وكذلك للسياسة التي يعتمد عليها البنك الخارجي في تسيير قروضه.

- **الأصول الثابتة:** نلاحظ بأن بنك التنمية المحلية قام بتمويلات جديدة تخصه أكبر من البنك الخارجي الجزائري وبالقيم التالية:10295532317,80 دج، 10275387502,36دج و995993068,04دج.

- **الأوراق المالية:** يتبن لنا من خلال النسب التي بين أيدينا أنه يوجد عجز في كلتى البنكين وبنسبة أكبر في بنك التنمية المحلية إذ أنه كان مهدم تماما في سنة 2010 ليرتفع إلى قيمة 6279856720.00 دج في سنة 2012.

- **رأس المال:** نلاحظ أن بنك التنمية المحلية بقي رأس ماله ثابت في السنوات الثلاث أي عدم رسملته من طرف الحكومة على عكس البنك الخارجي الجزائري الذي قام برسملت رأسماله في سنة 2011.

- **الودائع:** نلاحظ نسبة الودائع المودعة لدي البنك الخارجي كبيرة وصلت إلى حدود 2198064067230.85 دج سنة 2011 مقارنة ببنك التنمية المحلية والذي بلغت قيمت ودائعه أقصى حد لها سنة 2012 بمبلغ 295761532250.24 دج وهذا مما يدل على أن البنك الخارجي عرف كيف يحقق أرباح من خلال تعامله مع الودائع المودعة من طرف العملاء وقد يرجع ذلك أيضا إلى الثقة الكبيرة التي يضعها العملاء في هذا البنك.

2. المقارنة بين كل من جدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية.

الجدول رقم (30): المقارنة بين كل من جدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية.

المبالغ بالدينار الجزائري

البيـــــــــان	البنـــــــك الخارجي الجزائري			بنـــــك التنمية المحلية		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
صافى الإيراد المصرفي	36603214285,82	40616966309,94	44509329884,07	10148589319,25	11883801131,45	128 339 10134.93
النتيجة الإجمالية للتشغيل	26191348465,24	26231800332,32	26059503652,50	4385483285,01	4505030961,44	4 480 176 493.19
نتيجة الاستغلال	25581969051,62	39087414969,51	47031401746,78	860091257,39	2410372879,22	2 267 709 463,82
النتيجة قبل الضريبة	25586280329,88	39339255083,27	47031952751,11	901616120,24	2446565054,31	2270842 018,96

النتيجة الصافية	19168656134,04	30260305674,85	35557303381,83	900210322,65	2446565054,31	2111888268,33

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنكين.

الشكل رقم(26):رسم بياني يوضح تطور كل عنصر من قائمة الدخل خلال السنوات الثلاث للبنك الخارجي الجزائري.

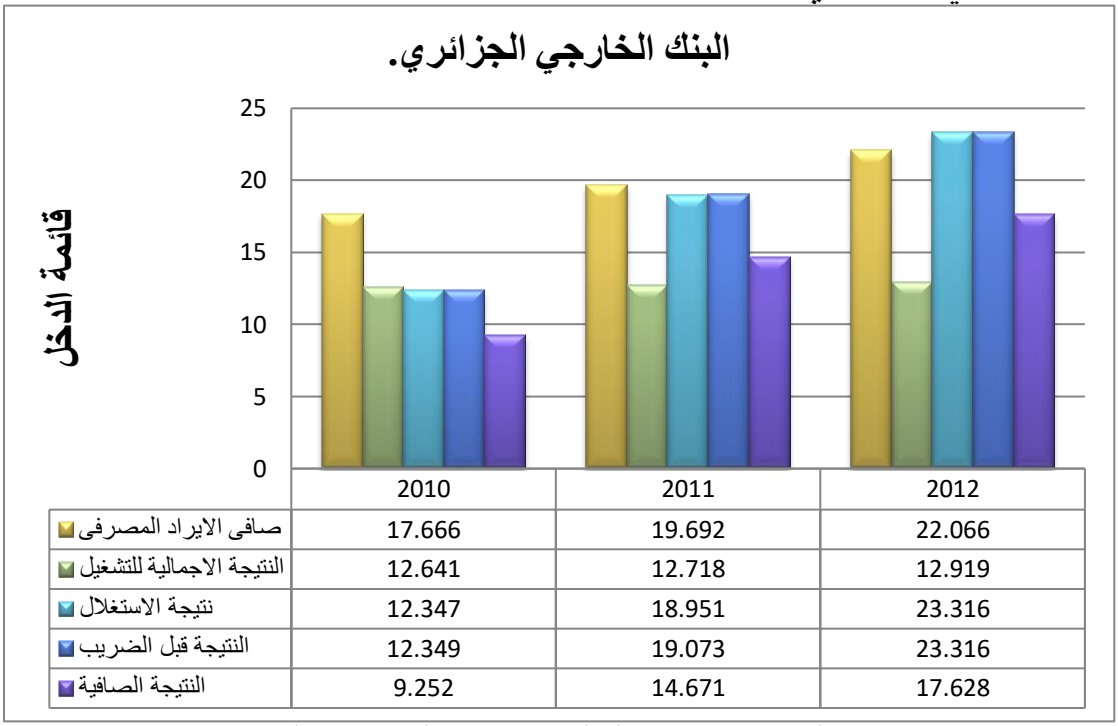

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنكين.

الشكل رقم(27):رسم بياني يوضح تطور عناصر قائمة الدخل خلال السنوات الثلاث لبنك التنمية المحلية.

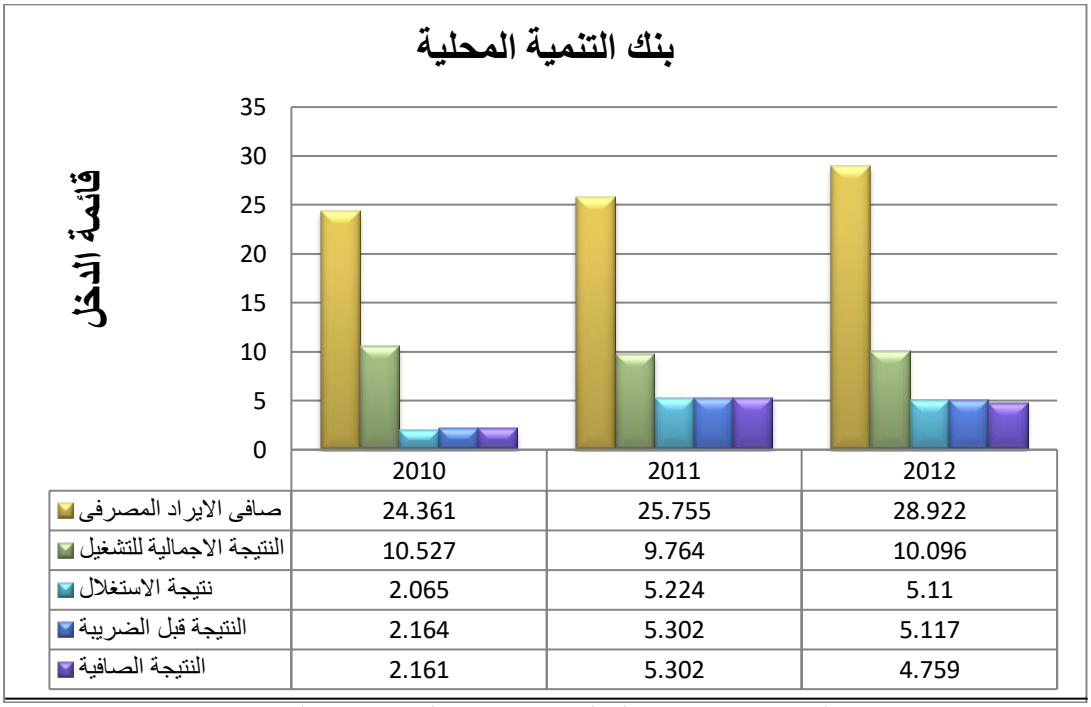

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنكين.

ـ **صافي الإيراد المصرفي:** نلاحظ أن صافي الإيراد المصرفي بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري أكبر منه لدي بنك التنمية المحلية وذلك يظهر من خلال المبالغ المتزايدة باستمرار خلال السنوات الثلاث 36603214285.82دج، 40616966309.04دج و44509329884.07دج وهذا يدل على أن للبنك الخارجي الجزائري إيرادات ومداخيل أكبر من بنك التنمية المحلية.

ـ **النتيجة الإجمالية للتشغيل:** نلاحظ كذلك أفضلية البنك الخارجي الجزائري في هذا البند إذ أنه حقق نتيجة إجمالية للتشغيل أكبر من بنك التنمية المحلية وهذا يفسر بزيادة الهياكل القاعدية أي المباني والتجهيزات وكل الوسائل المتعلقة بالبنك خلال السنوات الثلاث بالمبالغ التالية 26191348465.24دج، 26231800332.32دج و26059503652.50دج على التوالي.

نتيجة الاستغلال: نلاحظ أن نتيجة الاستغلال بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري أفضل من بنك التنمية المحلية خلال ثلاث سنوات بمبالغ 25581969051.62دج، 3908741969.51دج و 47031401746.78دج وهذا راجع إلى القيمة الكبيرة للمؤنات المخصصة لمختلف المخاطر وكذالك لاسترجاع حصة كبيرة جدا منها.

النتيجة قبل الضريبة: نرى أن النتيجة قبل الضريبة أكبر منها لدى بنك التنمية المحلية في السنوات الثلاث 25586280329.88دج، 39339255083.27دج و47031952751.11دج وهذا راجع إلى تحقيق البنك الخارجي الجزائري لمكاسب صافية من مختلف الأصول الأخرى التي يمتلكها.

النتيجة الصافية: نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري حقق أربحا كبيرة مقارنة ببنك التنمية المحلية خلال السنوات الثلاث 2010، 2011 و 2012.

ـ ملاحظات واستنتاجات عامة:

تعتبر نسب تقييم الأداء المالي من أهم الطرق المعتمدة في تحليل وتقييم أي مؤسسة مالية كانت لذلك اعتمدنا في سرد ملاحظاتنا واستنتاجاتنا العامة بصفة أساسية ولم نتطرق إلى الأفقي والعمودي في سردنا هذا.

من خلال ما تقدم نلاحظ بأن مجاميع المؤشرات والمعايير الوارد ذكرها، ترتبط بغاية البنكين وأهدافهما الرئيسية، كما تتعلق بتحقيق الأرباح ومستوى الربحية التي يسعى كل من البنكين إلى تحقيقها، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن البنك الخارجي الجزائري قد حقق مؤشرات ربحية إيجابية خلال السنوات الثلاث أفضل من بنك التنمية المحلية وهذا راجع إلى التعاملات الكبيرة وتوظيفه الأمثل للمختلف الودائع وهذا مما يترك العملاء يتجهون إلى التعامل مع هذا البنك.

كما أن البنك الخارجي الجزائري يرمي إلى التوسع والنمو وذلك ما تعكسه معايير ومؤشرات تحقق النمو ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن أن نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري حقق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الثلاث أحسن من بنك التنمية المحلية، وهذا راجع إلى توسيع معاملات البنك واستثماراته.

أما مؤشرات مستوى الأمان والمحققة من خلال ممارسة البنكين لنشاطهما، وإذا ما نظرنا إلى النتائج المتحصل عليها، نجد أن بنك التنمية المحلية حقق نتائج إيجابية خلال السنة الأولى والثانية أفضل من البنك الخارجي الجزائري مما يولد ثقة كبيرة لدي العملاء، لكن في السنة الأخيرة تجاوزا البنك الخارجي الجزائري النتائج السلبية المسجلة في السنتين السابقتين ليعود بقوة وأفضل من بنك التنمية المحلية وهذا راجع للأهمية الكبيرة لهذه المؤشرات في كسب ثقة العملاء.

أما مؤشرات قياس السيولة و إمكانية مواجهة الالتزامات المستحقة والسحوبات المفاجئة، وعلى العموم يمكن القول أن البنك الخارجي الجزائري أولى أهمية كبيرة بعنصر السيولة و هذا ما نلاحظه من خلال النتائج المتحصل عليها والتي كانت أفضل من نتائج بنك التنمية المحلية.

وفي الأخير يمكن القول أنه لا يمكن لنا أن نتصور أن البنكين يستطيعان أن يحققا المستوى المطلوب من الربحية والنمو مع توفر السيولة والأمان أثناء ممارسته لنشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه، وخلق القناعة لديهم بأي من البنكين الأفضل على أساس تنوع الخدمات المقدمة، وسرعتها و حسن الاستقبال و قلة التكلفة.

لهذا نقول بأن المؤشرات التي تطرقنا لها هي مؤشرات متداخلة و مترابطة مع بعضها، ولا يمكن الفصل بينهم و إن التقسيم الذي سردناه هو تقسيما نظريا و ذلك لإيضاح الفكرة و تسهيل عملية استيعابها.

خاتمة الفصل:

من خلال هذه الدراسة يمكننا الوقوف على بعض الحقائق، والتي لم تكتمل بسب عدم توفرنا كل المعلومات الخاصة بعملية تقييم الأداء المالي لكل من البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية والمتعلقة بالإخطار البنكية وكذلك مختلف الصعوبات في جمعها، وعلى الرغم من توفر بعض المعلومات التي تبرر التغيرات بنود وحسابات القوائم المالية إلا أنه يمكننا القول بأن هذين البنكين كغيرهما من البنوك التجارية والذي يبق دورهما الأساسي هو الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي أصحاب العجز المالي.

وفي الأخير يمكننا القول، أنه من الأفضل لهذين البنكين احترام النسب المالية والمعدلات القانونية التي تنص عليها القوانين الرسمية، والتي من المفيد جدا إثرائها هي الأخرى والتي تتمشى والأوضاع لاقتصادية الوطنية من جهة خاصة في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق، وعولمة مالية متزايدة سمتها الأساسية اندماج الأسواق المالية وترابطها من جهة أخرى، حتى يواكب كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية المعايير الدولية، ويتكيف مع الأوضاع العالمية كي يتمكنا كل منهما من منافسة البنوك الأجنبية، بعد فتح السوق الجزائرية لكل البنوك الدولية.

الـخـاتـمـــــــــة:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، فأداء البنك يتمثل أساسا في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، و بالتالي فان تحسين الأداء يسمح للبنوك من زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

إن غاية البنك وأهدافه الرئيسية في ظل اقتصاد السوق، هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه، إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار، وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط. لتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة، وصولا إلى ترسيخ التسيير الحسن، والفعالية المستمرة التي تؤدي للوصول إلى غاية البنوك، من بين الأدوات والوسائل المعتمدة في هذا المجال، هي وضع معايير لقياس وتقييّم الأداء، فالبنك يجب عليه اختيار المؤشرات والمعايير التي تسمح له بتقييم والحكم على أدائه المالي من وجهة نظر العميل خلال فترة زمنية معينة.

إن تقيّم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

إن كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين يرغب المصرف تحقيقه، وإن هذا المستوى يضمن إنجاز المهام والفعاليات والوظائف بصورة كفئة ورشيدة.

انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي، حيث أصدرت عدة قوانين بهذا الخصوص أهمها القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، حيث حصلت المؤسسات العمومية بما في ذلك البنوك التجارية استقلاليتها على اثر صدور القانون الأول، في حين ساعد القانون الثاني على تهيئة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق.

فمن خلال المؤشرات التي حصلنا عليها بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري، فإنها تدل على تحسن أدائه من سنة إلى أخرى، وللحكم عليه بشكل جيد، يجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية، والتي اخترنا منها بنك التنمية المحلية وذلك لملاحظة الفرق في أداء كل منهما.

نتـائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل إدارة البنك ينتج لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لارتفاع وتحسين مستوى الأداء هذا من جهة ومن جهة أخرى إن حالة عدم ممارسة تقييم الأداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في الاقتصاد السوق والممثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة، لذلك يعتبر تقييم الأداء من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن التصرف لنشاطه.

- إن عملية تقييم الأداء تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف الموجودة من ممارسة هده الوظيفة أو ذلك النشاط.

- بعد تقييم الأداء المالي البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية توصلنا إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:
- تظهر القوائم المالية للبنكين نمو أرباحهما الصافية خلال السنوات الثلاث المتتالية؛
- تطور أصول بنك التنمية المحلية من عام إلى آخر، فالبنك قادر على تحسين ذمته المالية على عكس البنك الخارجي الجزائري فقد تطورت أصوله في العام الثاني فقط وعاودت الانخفاض في العام الثالث؛
- ارتفاع و نمو معدل العائد على الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث للدراسة، و هذا راجع إلى ارتفاع النتيجة السنوية الصافية؛
- تزايد العائد على الأصول خلال السنوات الثلاث بنسب إيجابية و مقبولة في كلى البنكين؛
- تزايد معدل العائد على الودائع خلال السنوات الثلاث في كلى البنكين و هذا أمر غير ايجابي بسبب عدم توظيف مختلف ودائعه.

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى : جمع المعلومات التي يتوفر عليها البنك خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي.

هذه الفرضية صحيحة وهذا ما تم إثباته في الفصل الثاني، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها البنوك لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق المنافسة المستديمة للبنك.

الفرضية الثانية : يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع من أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك.

إن هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد، ونموذج العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع من أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك وذالك رغم وجود مؤشرات أخرى.

الفرضية الثالثة: إن اعتماد قياس وتقيّم الأداء من قبل إدارة المصرف، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها.

هذه الفرضية صحيحة فالهدف الأساسي من عملية التقييم هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ، و بالتالي يمكن تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها والحد من وقوعها في المستقبل.

التوصيات والاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها فإننا نوصي ونقترح بعض التدابير والتوصيات الممكنة في تحسين الأداء وفعالية البنوك الجزائرية والتي في اعتقادنا تنحصر في النقاط التالية:

- تعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية؛
- ضرورة مواكبة البنوك الجزائرية المعايير الدولية فيما يتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر؛
- تشجيع عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك العمومية الجزائرية لتدعيم قاعدة رأس المال ولتمكينه من القدرة على المنافسة؛
- تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنولوجيا وتحديث طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر؛
- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر؛

- دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي لإضفاء المزيد من الشفافية في تسيير البنوك الجزائرية، والحد من الظواهر السلبية والفضائح المالية؛
- تكييف النظام المحاسبي المطبق في البنوك وفق المعايير المعمول بها دوليا؛
- تحديث وعصرنة نظام المعلومات والدفع بالبنوك الجزائرية، والإسراع في تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية وتآلية نظام الدفع؛
- تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية كبطاقات السحب، وبطاقات الائتمان، ومنح تحفيزات جبائية وشبه جبائية للتجار الذين يقبلون التعامل ببطاقات الائتمان؛
- الاهتمام بالعملاء من خلال توطيد العلاقات معهم؛
- تنويع الخدمات المصرفية والاهتمام بجودة الخدمة المصرفية والوصول إلى إرضاء رغبات العملاء.

أفــاق البحث :

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- تقييم كفاءة إدارة البنك؛
- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية؛
- إستراتيجيات الحديثة لزيادة القدرات التنافسية للبنوك.

قائمة المراجع

1. الكتب:

أ. بالغة العربية:

1. أحمد ماهر، دليل في الخصخصة، مركز التنمية الإدارية، مصر، 1996.
2. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية، مصر، 2008.
3. السعيد فرحات،الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر،الرياض،المملكة العربية السعودية، 2000.
4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
5. المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، دار الجامعية، لبنان، بدون سنة نشر.
6. أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، ط/1، الأردن،2005.
7. حمد الغدير، رشاد الساعد، سلوك المستهلك، زهران للنشر، الأردن، 1997.
8. خالد الراوي، التحليل لمالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط/1، الأردن، 2000.
9. مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط/2، 2006.
10. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار سامة، الأردن، ط/1، 2009.
11. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
12. شاكر قزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط/1، 1992.
13. شريف باشا، احمد عيسوي حامد،تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العراق، 1983.
14. طارق جد العال، تقييم أداء البنوك التجارية،تحليل العائد والمخاطر،دار الجامعية،مصر،2001.
15. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة، مصر، 2007.
16. طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، دار الجامعة، مصر، 2003.
17. طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال، الأساسيات والتطبيق، مكتبات الأهرام، مصر، 1998.
18. عبد الرحمن توفيق، منهج مهارات الخدمة المتميزة، العناية بالعميل، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر .2004
19. عبد الغفار حنفي، رسمية قريقاص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
20. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، دار الجامعة، مصر، 2007.
21. عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها أدواتها، دار الجامعة، مصر، 2000.

22. عقيل حاسم عبد الله، النقود والمصارف الجامعية المفتوحة، مصر، ط1/1994.
23. علي خليفة الكوادي، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، مؤسسة بيروت للتحليل، لبنان، 1983.
24. عليان الشريف، رشاد العصار، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
25. عليان الشريف، رشاد العصار، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
26. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي، دار وائل، الأردن، 2000.
27. فلاح حسن حسني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر،دار وائل، الأردن، 2000.
28. كاسر ناصر، سلوك المستهلك، دار الحامد، الأردن، 2006.
29. محمد أحمد التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر، مصر، ط/1، 2007.
30. محمد سعيد أنو سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة، مصر، 2005.
31. محمد سعيد عبد الهادي،الإدارة المالية،دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط/1، 2008.
32. محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، دار الجامعة، مصر، 1998.
33. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
34. محمد محمود عبد ربه، دراسة في المحاسبة التكاليف، قياس تكلفة المخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
35. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة التسويق، مفاهيم وأسس، دار المناهج،الأردن، 2006.
36. مصطفي رشدي شيخة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998 .
37. منير إبراهيم هنري، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996.
38. منير شاكر وآخرون، التحليل لمالي مدخل صناعة القرارات،دار وائل الأردن،ط/2، 2005.
39. مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط/2 ،2006.
40. ناصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصاريف التجارية،دار الصفاء، الأردن، ط2009/1.
41. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي،دار الطباعة والنشر والتوزيع،الأردن،2000.
42. يسري مهدي السامري و زكريا مطلب الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، الدار العربية الايطالية، إيطاليا،1999.

ب- مذكرات التخرج والرسائل العلمية.

1. سعيدة بورديمة، تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي للفترة 1995.1997 م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسير المؤسسات جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2002 – 2003.

جـ- بالغة الفرنسية:

1- Abdelatif Khenrakhem,La dynamique du control de gestion Dunod,2ed France,1976.

2- Decousrergeus sylmie,gestion de la banque,dunod,France.1996.

3- Depllensgeorge,Jarbarj jean-pierre,gestion financiere.sersy10 edition,France,1990.

4- Oumedouromuhamed,Lesrisqueducredit bancaire societé inter bancaire de formation Algerie,1999.

5- Pierre voyer,laperformence,stiationpersent et perspective davenir,(conference a IIGFIE5/12/2001).

د- مواقع الانترنت:

- http://tarjaman.babylon.com

- www.IGVqubec.com/activities/pvoyager.PDH

- http://www.bea.dz/resultat.html

- http://www.bdl.dz

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الإجراءات التي يمر بها طلب الحصول على القرض.	17
02	كيفية معالجة القروض المتعثرة.	18
03	الأداء مفهوم متعدد الأبعاد.	35
04	العائد إلى الأموال الخاصةBEA	74
05	معدل العائد على الودائعBEA	75
06	نسب السيولة القانونية إلى إجمالي الودائعBEA	76
07	معدل توظيف الودائعBEA	77
08	معدل الإقراضBEA	77
09	مردودية الأصولBEA	78
10	مردودية الأصول الخاصةBEA	79
11	كفاية الأموال الخاصةBEA	80
12	هامش الأمانBEA	80
13	نسبة الأصول الثابتةBEA	81
14	العائد إلى الأموال الخاصةBDL	97
15	معدل العائد على الودائعBDL	98
16	نسب السيولة القانونيةBDL	99
17	معدل توظيف الودائعBDL	100
18	معدل الإقراضBDL	100
19	مردودية الأصولBDL	101
20	مردودية الأصول الخاصةBDL	102
21	كفاية الأموال الخاصةBDL	103
22	هامش الأمانBDL	103
23	نسبة الأصول الثابتةBDL	104
24	رسم بياني يوضح تطور كل عنصر من الميزانية خلال السنوات 2011.2010 و2012 للبنك الخارجي الجزائري	105
25	رسم بياني يوضح تطور كل عنصر من الميزانية خلال السنوات 2011.2010 و2012 لبنك التنمية المحلية:	106
26	رسم بياني يوضح تطور كل عنصر من قائمة الدخل خلال السنوات 2011.2010 و2012 للبنك الخارجي الجزائري	107
27	رسم بياني يوضح تطور كل عنصر من قائمة الدخل خلال السنوات 2011.2010 و2012 لبنك التنمية المحلية	108

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
01	ميزانية التحليل العمودي للبنك الخارجي الجزائري.	60
02	التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري	64
03	ميزانية التحليل الأفقي للبنك الخارجي الجزائري	66
04	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج	71
05	العائد إلى الأموال الخاصة BEA	74
06	معدل العائد على الودائعBEA	75
07	نسب السيولة القانونية إلى إجمالي الودائعBEA	76
08	معدل توظيف الودائعBEA	76
09	معدل الإقراضBEA	77
10	مردودية الأصولBEA	78
11	مردودية الأصول الخاصةBEA	79
12	كفاية الأموال الخاصةBEA	79
13	هامش الأمانBEA	80
14	نسبة الأصول الثابتةBEA	81
15	ميزانية التحليل العمودي لبنك التنمية المحلية	83
16	جدول حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية	87
17	ميزانية التحليل الأفقي لبنك التنمية المحلية	89
18	حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية:	94
19	العائد إلى الأموال الخاصةBDL	97
20	معدل العائد على الودائعBDL	97
21	نسب السيولة القانونيةBDL	98
22	معدل توظيف الودائعBDL	99
23	معدل الإقراضBDL	100
24	مردودية الأصولBDL	101
25	مردودية الأصول الخاصةBDL	102
26	كفاية الأموال الخاصةBDL	102
27	هامش الأمانBDL	103
28	نسبة الأصول الثابتةBDL	104
29	المقارنة بين كل من ميزانية البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية	105
30	المقارنة بين كل من جدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية	107

الملحق رقم(02): الشكل العام لميزانية البنك التجاري الجزائري.

رقم البند	الأصول	المبلغ	رقم البند	الخصوم	المبلغ
01	صندوق، بنوك مركزية، مركز الصكوك البريدية.		01	بنوك مركزية، مراكز الصكوك البريدية	
02	الأوراق المالية، والاستثمارات المماثلة		02	الديون تجاه المؤسسة المالية: - تحت الطلب، - لأجل.	
03	مستحقات على المؤسسات المالية: - تحت الطلب، - لأجل.		03	حسابات دائنة على للعملاء: - حسابات الادخار: - تحت الطلب، - لأجل. - ديون أخرى: - تحت الطلب، - لأجل.	
04	مستحقات على العملاء: - مستحقات تجارية، - قروض أخرى للعملاء، - حسابات عادية مدينة.		04	ديون ممثلة بأوراق مالية: - سندات الصندوق، - أوراق مالية للسوق فيما بين البنوك وأوراق لمستحقات قابلة للتفاوض، - إقترضات واجبة، - ديون أخرى ممثلة بورقة مالية.	
05	سندات وأوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت.		05	خصوم أخرى.	
06	أسهم وأوراق مالية أخرى ذات عائد متغير.		06	حسابات التسوية	
07	مساهمات ونشاطات محفظة الأوراق المالية.		07	مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف.	
08	حصص في المؤسسات المرتبطة.		08	مؤونات قانونية.	
09	قرض الإيجار وعمليات ممثلة.		09	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	
10	إيجار عادي.		10	أموال لدعم الاستثمارات.	
11	أصول ثابتة غير مادية.		11	ديون مشروطة	

12	أصول ثابة مادية.		12	رأس المال الاجتماعي.	
13	أسهم أخرى.		13	علاوات مرتبطة برأس المال.	
14	رأس مال مكتتب غير مدفوع.		14	الاحتياطات	
15	أصول أخرى.		15	فرق إعادة التقدير.	
16	حسابات التسوية.		16	المبالغ المرحلة (+،-).	
	مجموع الأصول		17	نتيجة السنة المالية(+،-).	
	مجموع الأصول			مجموع الخصوم	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع التالي: سعيدة بورديمة: تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي للفترة 1995.1997 م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسير المؤسسات جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2002 – 2003، 87- 89.

الملحق رقم (04): أسلوب الميزانيات المجمعة

الأصـــــول	الخصـــوم
عمليـــات الخـــزيـنة	عمليـــات الخـــزيـنة
عمليـــات مع العملاء	عمليـــات مع العملاء
عمليات سندات متنوعة	عمليات سندات متنوعة

القيـــمـــة الثـابـــتـــة	الأمـــــــوال الدائمـة

المصدر: de cousrergeus sylmie, gestion de la banque, dunod, France, 1996.P114.

الملحق رقم (05) : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.

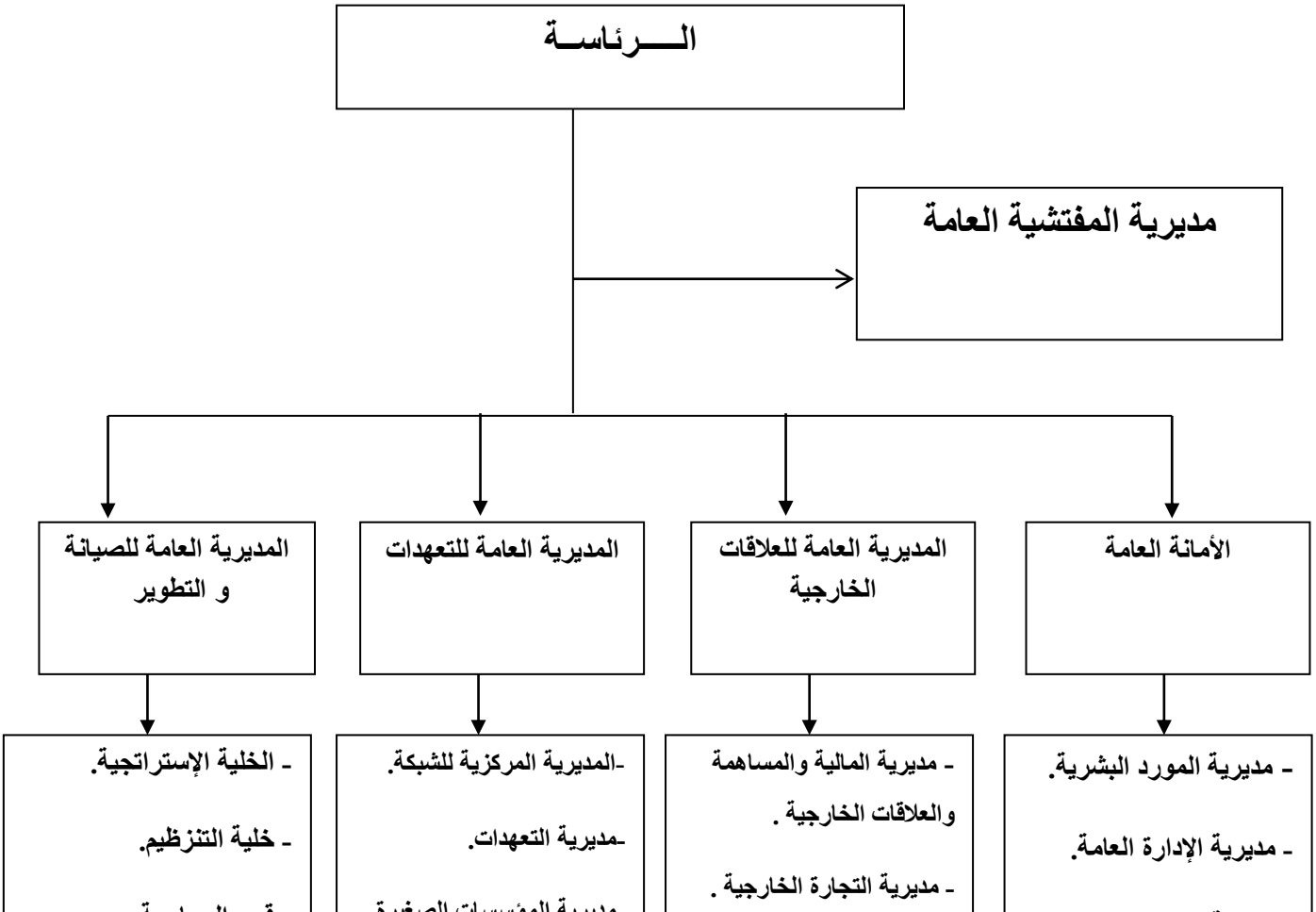

المصدر:www.bea.dz

الملحق رقم (06):الميزانية الأصلية للبنك الخارجي الجزائري BEA :.

1- جانب الأصول :

الترتيب	الأصول	المبالغ في 2010/12/31	المبالغ في 2011/12/31	المبالغ في 2012/12/31
1	الصندوق, والبنك المركزي, ومركز الصكوك البريدية	96 114 488 388,30	118 398 989 906,49	216 259 372 297,30
2	الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية.	13 761 160 798,54	0.00	0.00
3	الأصول المالية المتاحة في البيع	34 793 247 444,06	15 723 509 942,18	11 719 220,00
4	مستحقات على المؤسسات المالية	1 481 962 382 883,30	1 505 266 031 242,50	1 139 983 259 293,11
5	مستحقات على العملاء	434 608 274 399,66	564 666 803 458,62	580 656 858 621,99
6	الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق	157 881 423 325,23	219 692 295 520,78	190 871 591 663,14
7	الضرائب الجارية – الأصول	16 125 597 429,44	16 812 964 121,80	18 367 037 425,17
8	الضرائب المؤجلة – الأصول	1 035 615 480,22	1 402 935 745,21	1 351 758 513,98
9	الأصول الأخرى	64 420 147 789,78	130 205 724 560,37	94 835 957 265,32
10	الحسابات المنتظمة	36 410 636 921,58	20 555 152 160,74	22 219 958 439,21
11	المساهمة في الشركات المرتبطة	9 467 253 177,11	24 185 286 524,13	23 861 515 793,76
12	استثمار العقارات	0.00	0.00	0.00
13	الأصول الثابتة	20 907 493 307,17	19 626 657 187,40	19 148 724 914,70
14	الأصول الغير الثابتة	138 404 904,95	169 165 888,72	191 794 783,68

2- جانب الخصوم :

الترتيب	الخصوم	المبالغ في 2010/12/31	المبالغ في 2011/12/31	المبالغ في 2012/12/31
1	البنك المركزي،مراكز الصكوك البريدية	0.00	0.00	0.00
2	ديون تجاه المؤسسات المالية	1 680 836 352,7	15 461 108 937,73	15 604 849 323,99
3	حسابات دائنة للعملاء	2 016 478 427 368,96	2 182 602 958 293,12	1 846 239 125 888,33
4	الديون الممثلة بورقة مالية	40 930 451 532,21	38 759 654 187,14	40 506 183 346,14
5	الضرائب الجارية- الخصوم	10 060 642 873,37	12 923 926 998,45	15 037 918 974,63
6	الضرائب المؤجلة- الخصوم	31 887 154,42	986 774,12	80 842,62
7	الخصوم الأخرى	63 906 800 768,59	82 021 982 572,72	55 211 153 325,35
8	الحسابات المنتظمة	40 325 632 874,00	42 798 501 106,48	49 045 782 114,13
9	مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف	5 682 975 602,01	6 540 905 081,33	6 279 062 165,82
10	أموال لدعم الاستثمارات	0.00	0.00	0.00
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	10 730 407 609,63	9 258 109 745,05	9 417 216 183,48
12	ديون مشروطة	25 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	رأس المال اجتماعي	24 500 000 000,00	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00
14	علاوات مرتبطة برأس المال	0.00	0.00	0.00
15	الاحتياطات	81 746 029 640,58	45 814 685 774,62	64 574 991 449,46

الملحق رقم(07): قائمة الدخل الأصلية للبنك الخارجي الجزائري:

الترتيب	حسابات الأداء	المبالغ في 2010/12/31	المبالغ في 2011/12/31	المبالغ في 2012/12/31
1	(+) فوائد الإيرادات المماثلة	30 978 391 216,24	29 610 676 935,23	32 874 176 650,33
2	(-) فوائد المصاريف المماثلة	(12 411 723 980,65)	(14 685 569 114,56)	(14 757 147 501,93)
3	(+) عملات (إيرادات)	17 405 742 299,07	19 371 273 056,50	23 513 814 539,36
4	(-) عملات (المصاريف)	(930 286 404,90)	(1 091 627 178,74)	(1 387 196 275,80)
5	(+/-)المكاسب أو الخسائر الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية	212 666 703,56	35 120 222,45	267 924 808,28
6	(+/-)المكاسب أو الخسائر الصافية من الأصول المالية المتاحة في البيع	0.00	(74 057 849,64)	(35 850 235,42)
7	(+) إيرادات الأصول الأخرى	7 264 084 628,20	15 017 055 936,48	9 018 149 723,06
8	(-) مصاريف الأصول الأخرى	(5 915 660 175,70)	(7 565 905 697,78)	(4 984 541 823,81)
9	صافي الإيراد المصرفي	36 603 214 285,82	40 616 966 309,94	44 509 329 884,07
10	(-) مصاريف عامة للاستغلال	(9 348 567 555,75)	(13 211 433 648,75	(17 226 450 981,12)
11	(-) مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات	(1 063 298 264,83)	(1 173 732 328,87	(1 223 375 250,45)
12	النتيجة الإجمالية للتشغيل	26 191 348 465,24	26 231 800 332,32	26 059 503 652,50
13	(-) مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	(151 934 811 319,96)	(129 118 894 323,80)	(115 066 324 000,46)
14	(+) استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة	151 325 431 906,34	141 974 508 960,99	136 038 222 094,74
15	نتيجة الاستغلال	25 581 969 051,62	39 087 414 969,51	47 031 401 746,78
16	(-/+)المكاسب أو الخسائر الصافية من الأصول الأخرى	4 311 278,26	251 840 113,76	551 004,33
17	(+) إيرادات استثنائية	0.00	0.00	0.00
18	(-) مصاريف استثنائية	0.00	0.00	0.00
19	النتيجة قبل الضريبة	25 586 280 329,88	39 339 255 083,27	47 031 952 751,11
20	(-)الضرائب على الأرباح	(6 417 624 195,84	(9 078 949 408,42)	(11 474 649 369,28)
21	النتيجة الصافية	19 168 656 134,04	30 260 305 674,85	35 557 303 381,83

المصدر: http://www.bea.dz/resultat.html - ترجمة الطالبين مع الاستعانة بهذا الموقع: http://tarjaman.babylon.com .

الملحق رقم (08) :الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

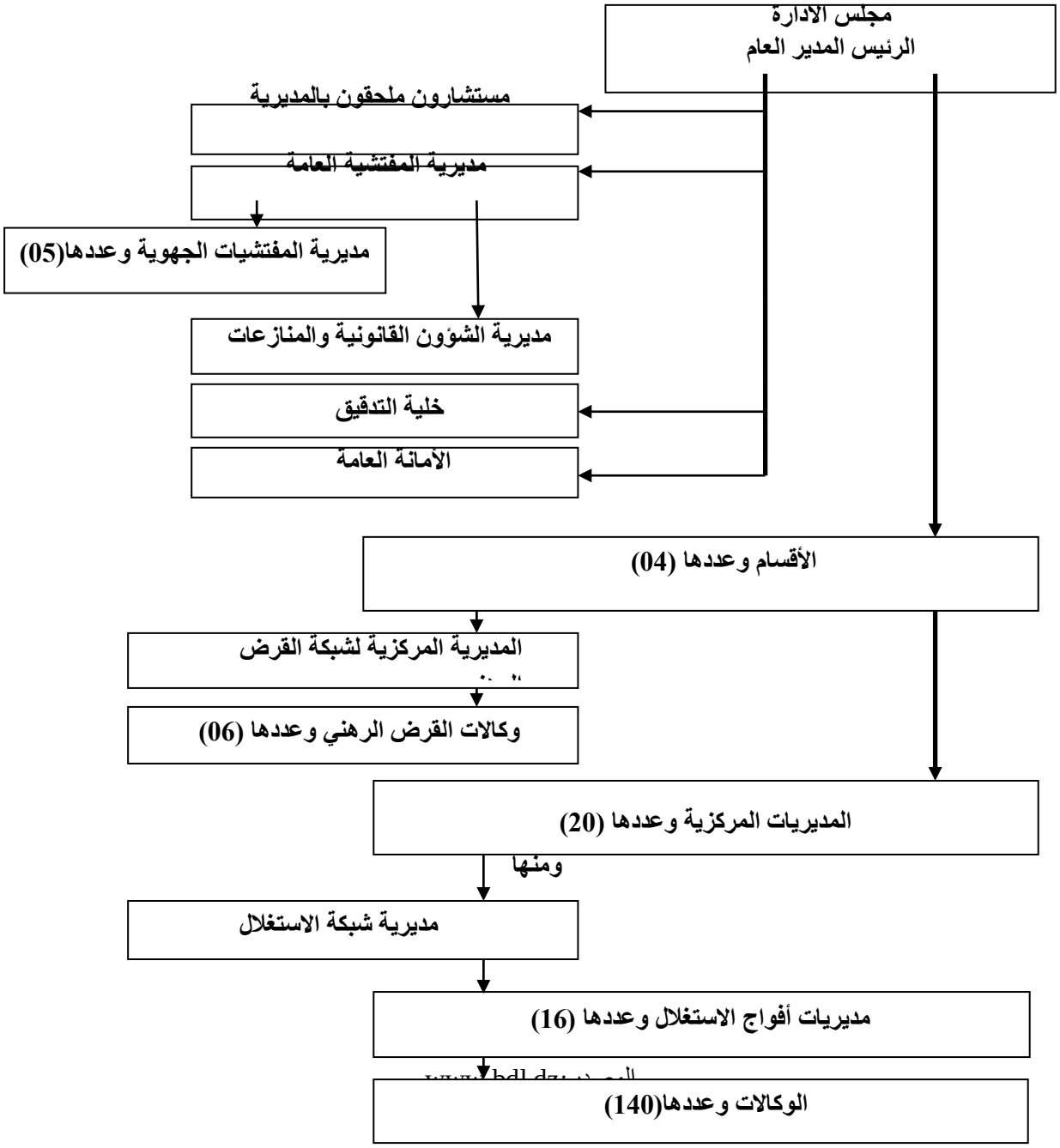

الملحق رقم (09):الميزانية الأصلية للبنك التنمية المحلية BDL:.

1- جانب الأصول :

المبالغ بالدينار الجزائري

الأصول	المبالغ في 2010/12/31	المبالغ في 2011/12/31	المبالغ في 2012/12/31

الصندوق, والبنك المركزي, ومركز الصكوك البريدية	42 091 287 875,36	5 303 485 2074,06	65 698 790 915,78
الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية.	50 544 200,00	1 8 783 371 324,60	6 628 428 300,00
الأصول المالية المتاحة في البيع	00.00	43 993 690,00	41 801 417 220,35
مستحقات على المؤسسات المالية	55 461 785 953,10	57 848 718 030,66	477 237 314,89
مستحقات على العملاء	153 579 206 574,94	197 771 608 168,54	268 276 137 116,64
الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق	63 293 117 334,06	53 789 694 174,10	10 133 625 255,70
الضرائب الجارية – الأصول	2 434 464 362,81	2 690 207 876,43	3 115 416 782,62
الضرائب المؤجلة – الأصول	295 236 222,36	1 048 115 309,30	1 227 994 567,99
الأصول الأخرى	28 732 766 100,93	18 258 667 564,28	18 332 194 911,11
الحسابات المنتظمة	13 144 405 598,03	14 703 608 757,30	21 113 737 238,81
المساهمة في الشركات المرتبطة	2 656 821 343,71	4 740 091 197,60	4 725 394 690,06
استثمار العقارات	41 304 596,24	38 723 058,98	36 141 521,72
الأصول الثابتة	10 295 532 317,80	10 275 387 502,36	995 993 068,04
الأصول الغير الثابتة	3 604 409,29	3288992,44	2 522 042,44
اكتساب الفروق	00.0	00.0	00.0
مجموع الأصول	372 080076 888.63	433 030327 720.65	451 528968 516.15

2.جانب الخصوم:

الترتيب	الخصوم	المبالغ في 2010/12/31	المبالغ في 2011/12/31	المبالغ في 2012/12/31
1	البنك المركزي، مراكز الصكوك البريدية	544 372 884.21	661229098.01	940628302.60
2	ديون تجاه المؤسسات المالية	1 845 856 197.60	1 529 923 791.22	1406412509.03
3	حسابات دائنة للعملاء	243 532 560 753,13	284 708 201 983,22	294355119741.21
4	الديون ممثلة بورقة مالية	-	6 867 098 345.00	6279856720.00
5	الضرائب الجارية- الخصوم	1 895 760 775.31	2 561 114 636.82	2512269526.65
6	الضرائب المؤجلة- الخصوم	00.0	00.0	0.00
7	الخصوم الأخرى	71 191 969 002.34	88 114 442 976.06	91247373552.84
8	الحسابات المنتظمة	6 205 433 345 .28	10 379 953 345.71	13642549918.54
9	مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف	1 376 009 065.85	1 797 708 560.24	1760804649.48
10	أموال لدعم الاستثمارات	00.0	00.0	0.00
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	2 937 653 949.93	3 400 222 150.44	4340396606.30
12	الديون المشروطة	5 400 000 000.00	5 400 000 000.00	5400000000.00
13	رأس المال الاجتماعي	15 800 000 000.00	15 800 000 000.00	15800000000.00
14	علاوات مرتبطة برأس المال	00.0	00.0	0.00
15	الاحتياطات	3 957 687 320.82	4 537 354 297.95	3406012366.52
16	نسبة التقييم	00.0	(82 500.00)	(370715.00)
17	نسبة إعادة التقييم	8 439 393 213.60	8 404 502 967.41	8369612712.22
18	رصيد مرحل (+/-)	(3 583 653 022.82)	(3 023 418 194.38)	0.00
19	نتيجة الدورة (-/+)	715 666 977.13	1 892 076 262.95	2068302616.76
	مجموع الخصوم	372 080 076 888.63	433 030 327 720.67	451 528 968 516.15

المصدر: http://www.bdl.dz - ترجمة الطالبين مع الاستعانة بهذا الموقع: http://tarjaman.babylon.com .

الملحق رقم(10): قائمة الدخل الأصلية للبنك التنمية المحلية:

المبالغ بالدينار الجزائري

الترتيب	حسابات الأداء	المبالغ في 2010/12/31	المبالغ في 2011/12/31	المبالغ في 2012/12/31
1	(+) فوائد الإيرادات المماثلة	11 857 880 925,43	12 137430 722,87	12 673 685 188,49
2	(-)فوائد المصاريف المماثلة	4 852 766 655,47	4 182 131065,57	4 009 791 578,88
3	(+)عملات (إيرادات	3 072 086 574,46	3 818 868 025,81	4 093 144 266.82
4	(-)عملات (المصاريف)	7243022,10	6340426,57	16 954 398,52
5	(+/-)المكاسب او الخسائر الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية	00.0	00.0	00.0
6	(+/-)المكاسب او الخسائر الصافية من الأصول المالية المتاحة فى البيع	00.0	00.0	00.0
7	(+) إيرادات الأصول الأخرى	118 978 577,54	138 515 275,16	111 500 134.86
8	(-) مصاريف الأصول الأخرى	40 347 080,61	22 541 400,25	17 673 477.84
9	صافى الإيراد المصرفي	10 148 589 319,25	11 883 801 131,45	128 339 10134.93
10	(-) مصاريف عامة للاستغلال	5 130395763,75	6813 120691,57	7 677 199721,03
11	(-) مخصص اهتلاك المؤونات على العقارات	632 710 270,49	565649478,44	676 533 920,71
12	النتيجة الاجمالية للتشغيل	4385483285,01	4505030961,44	4 480 176 493.19
13	(-)مخصص المؤونات والخسائر على الديون المعدومة	30 095 175 118,42	32 104952 329,49	33 909 308 303,66
14	(+)استرجاع المؤونات واسترجاع الديون المعدومة	26 569 783 090,80	30 010 294 247,27	31 696 841 274,29
15	نتيجة الاستغلال	860 091 257,39	2410 372 879,22	2 267 709 463,82
16	(-/+)المكاسب او الخسائر الصافية من الاصول الاخرى	40 119065,26	34 123699,60	-1 271 195,81
17	(+) إيرادات استثنائية	1405797,59	2 068475,49	4403750,95
18	(-) مصاريف استثنائية	00.0	00.0	00.0
19	النتيجة قبل الضريبة	901 616 120,24	2446 565 054,31	2 270 842 018,96
20	(-)الضرائب على الأرباح	1 405 797,59	0.00	158 953 750,63
21	النتيجة الصافية	900210322,65	2446565054,31	2111888268,33

المصدر: http://www.bea.dz/resultat.html - ترجمة الطالبين مع الاستعانة بهذا الموقع:
http://tarjaman.babylon.com

الملخص:

تعد البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة وأكثرها انتشار، حيث تقوم بتقديم العديد من الوظائف والعمليات، من أبرزها تعبئة الودائع لإعادة استثمارها إما في شكل قروض أو أوراق مالية، كما تعمل كغيرها من المؤسسات الاقتصادية أن المحيط يتسم باستقرار والمنافسة الشديدة خاصة إثر التحولات الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والعالمي، ضف إلى ذلك العديد من الوظائف. غير أنه ولعدم كفاءة الأسواق المالية وغيابها شبه التام في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، جعل من هذه البنوك محورا أساسيا لتمويل المؤسسات الاقتصادية.

قمنا في هذا البحث بدراسة عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بصفة عامة ومن وجهة نظر العميل بصفة خاصة وإسقاط تلك الدراسة على بنكين جزائريين هما البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2012.

ترتكز عملية التقييم الأداء المالي على دراسة قسمين أساسين أحدهما يتعلق بجانب الأرباح أو العوائد المحققة وثانيهما يمثل مختلف الأخطار التي تحدق بالبنك غير أن موضوعنا متعلق أساسا بوجهة نظر العميل لذا سلطنا الضوء على قسم الخاص بجانب الأرباح أو العوائد المحققة وفي حدود ما هو متاح لدينا من معلومات وبيانات تتضمنها تقارير الأنشطة خلال فترة الدراسة.

من خلال هذه الدراسة اتضح لنا بأن البنك الخارجي الجزائري أفضل من بنك التنمية المحلية في العديد من الجوانب أبرزها ما يتعلق بالربحية والأمان رغم ذلك لم يحقق بعد المستوى المطلوب للمنافسة العالمية.

الكلمات المفتاحية: البنك التجاري، الأداء المالي، التحليل المالي، التقييم، الأرباح المحققة، الأخطار البنكية، سلوك المستهلك.

Abstract :

Commercial Banks are considred to be the most emergence and the most oldest banks,which provides many functions and operations, the most prominent of which are mobilizing deposits to reinvest them either in the form of loans or securities,the commercial banks like other institutions work in an environment which is characterized by the stability and the stiff copetition ,particularly following the large economic transformations in the national and universal economy,adding to that many posts.however,the efficiency of financial markets and the lack or absence of similarities in many countries of the world,especially developing countries,making from these banks an important chapter to finance economic institutions.

In this research,we have study the process of evaluation of the performance of the financial commercial banks in general from the point of view of the costomer in particular,and drop the study on two Algerian Banks which are : The Algerian External Bank and The Algerian Local Development Bank during the period from 2010 to 2012.

The financial performance evaluation process is based on the study of two important parts,one of them is concerned with the profits or the revenues and the other represents the various dangers which the bank faces.however ,our subject is concerned basically with the point of view of our client, so we have consistently high lighted the special section on the part of the profits or the revenues acheived in the limits of what is available to us as information or data contained in the reports of activities during the study period.

Through this study it has become clear to us that the Algerian External Bank is better than the Algerian Local Development Bank in many aspects , the most prominent ones are the profitability and the security which have not yet achieved the required level of the universal competition.

Key Words : Commercial Banks, Financial Performance, Financial Analysis, Evaluation, Benefitis, Banking Risks, Clients Behavior.